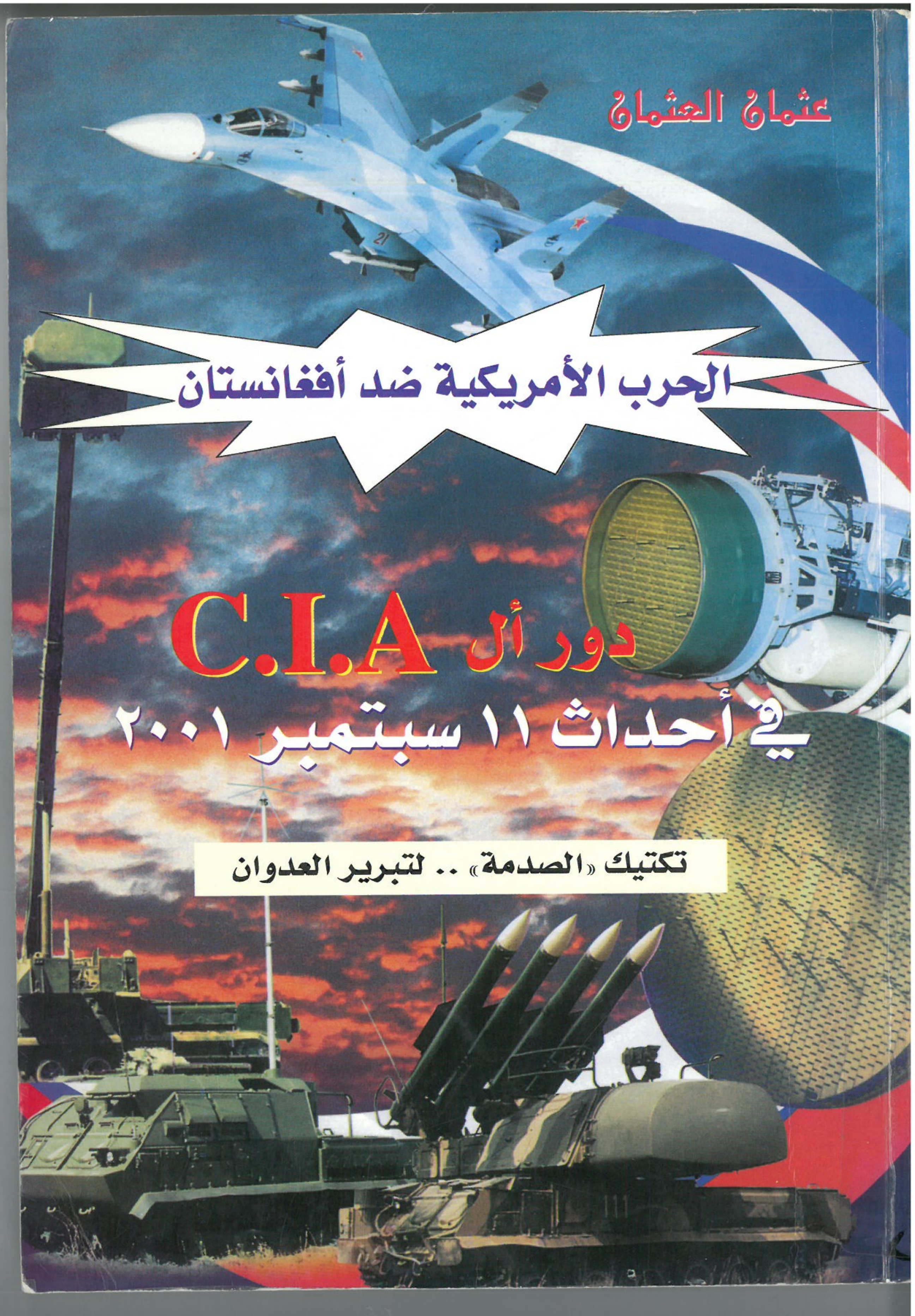

عثمان العثمان
الحرب الأمريكية ضد أفغانستان
دور أل C.I.A
في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١
تكتيك «الصدمة» .. لتبرير العدوان

إذن طباعة هذا الكتاب
صادر عن سعادة مدير عام إدارة الرقابة بوزارة الاعلام
والثقافة في أبوظبي برقم ١٢٦٣ تاريخ ٦/٤/٢٠٠٢م

طبع هذا الكتاب في مطابع دار الوحدة (بأبوظبي)
الطبعة الأولى ـ مارس ٢٠٠٢

مقدمة

تشكل الحرب الأمريكية الراهنة في أفغانستان والتي بدأت منذ السابع من أكتوبر «٢٠٠١»، اتجاهاً جديداً، وخطيراً، في لوحة الصراع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين. فلأول مرة في التاريخ الحديث، تحارب الدولة المهيمنة عالمياً، أكثر دول العالم تخلفاً وفقراً وبنى تحتية، دون قيام أي دليل على تورط هذه الدولة «أفغانستان» التي تبعد عنها عشرات الآلاف من الأميال بحادث إرهابي استهدف مدنيين أمريكيين.

قلنا منذ الأيام الأولى لأحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن، وفي برنامج أصداء «لقناة الإمارات الفضائية» إن تنفيذ تلك الأعمال الوحشية وحسبما أوضحته شاشات التلفزة العالمية التي تابعت ذلك الحدث الإرهابي منذ لحظاته الأولى «هل هي مصادفة؟ كيف؟ ولماذا؟!» أن السيناريو الذي ظهرت فيه تلك الأعمال تخرج عن الإمكانات التقليدية للأدوات المادية المتاحة لتنظيم القاعدة في ممارسة عملياته.

ومع الأخذ بصحة الاتهام الأمريكي الذي وجهته الدوائر الأمريكية لتنظيم بن لادن بالمسؤولية عن تلك الأحداث، فإن التنفيذ لا يعني التخطيط. ففي كل عمل إرهابي، هناك جهة تحدد الهدف أو الأهداف، وهناك جهة ثانية تضع الخطة وجهة ثالثة تتولى التنفيذ. أي أن الجهة التي تقوم بتنفيذ الأعمال الإرهابية ليست هي الجهة التي تتولى وضع الخطة، أو تحديد الهدف.

وهذه الحقيقة ترقى إلى مستوى البديهيات في الفكر السياسي والاستراتيجي الذي يرصد هذه الظاهرة الإرهابية المعادية للسلام وللشرعية الدولية. وبالتالي فإن تنفيذ تنظيم القاعدة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، لا يعني بالضرورة أن ذلك التنظيم هو الذي وفر للمجموعة المنفذة تلك التسهيلات التقنية، والاستخبارية الأمريكية للسيطرة على الطائرات المدنية الأربع، أو امتلاك الشيفرة الأمنية في سهولة الحركة المكشوفة للمجموعة في تنفيذ المخطط المرسوم لأحداث ١١ سبتمبر، خاصة وأن ليس

في أفغانستان طائرة مدنية واحدة مماثلة لتلك التي وضعها مخططو الحدث الإرهابي تحت تصرف مجموعة «القاعدة».

بعد ذلك الحدث بنحو أسبوع، بدأت تتكشف الحقائق شيئاً فشيئاً عن الجهات التي تقف وراء المخطط. وظهرت المفاجأة الأولى المدوية، وهي أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية كانت على علم مسبق منذ يوليو، أي قبل شهرين من وقوع الأحداث، بوصول أعضاء مجموعة «القاعدة» إلى الولايات المتحدة تحت سمع تلك الأجهزة الاستخباراتية وعدساتها السرية المزروعة في المطارات الأمريكية.

بدأ الكاتب بمتابعة فصول هذه الحرب الإرهابية منذ الخامس والعشرين من نوفمبر «٢٠٠١»، وقبل سقوط قندهار معقل حركة «طالبان»، ونشر بعضها على حلقات في صحيفة «أخبار العرب» التي تصدر في أبوظبي. بعض تلك الحلقات واردة ضمن موضوعات هذا الكتاب لأهميتها.

والخزي والعار لإرهاب الدولة والجماعات على حد سواء.

مارس ٢٠٠٢

عثمان العثمان

الاستخبارات الأمريكية أنشأت «طالبان»

.. سواء بقيت مدينة قندهار الأفغانية تحت قيادة الملا محمد عمر زعيم طالبان «وأمير مؤمنيها» بها، أم سقطت بيد التحالف الشمالي المدعوم من موسكو وواشنطن وطهران، أم سقطت بيد قوات بشتونية لا هي شمالية، ولا هي طالبانية، فإن المحصلة الميدانية والتاريخية، هي أن حركة طالبان انتهت من سجل التاريخ السياسي لأفغانستان يوم الخميس السابع من رمضان للعام الهجري ١٤٢٢ الموافق الثاني والعشرين من نوفمبر لعام ٢٠٠١م وإلى الأبد. ففي هذا التاريخ، أغلقت حركة طالبان سفارتها الأخيرة من بين ثلاث كانت لها، بطلب من حكومة الجنرال برويز مشرف الرئيس التنفيذي لجمهورية باكستان الإسلامية. ففي اللحظة التي كان فيها سفير طالبان ينزل العلم الطالباني من على ساريته في سفارته في إسلام أباد كما بثتها أجهزة التلفزة، إنما كان في الحقيقة، يطوي الصفحة الأخيرة من المسيرة العبثية لحركة طالبان، ومهزلتها في آن.

انتهاء حركة طالبان في إسلام أباد لم يكن مصادفة، بل له دلالته السياسية الكبرى. ذلك، أن إسلام أباد هي التي أشرفت على الميلاد السياسي للحركة عام ١٩٩٦. وبالتالي، فإن حركة طالبان انتهت سياسيا يوم وافقت حكومة باكستان في العشرين من سبتمبر الماضي على تقديم المساعدات العسكرية والاستخباراتية للولايات المتحدة الأمريكية والسماح لها باستخدام الأجواء الباكستانية لتوجيه الضربات إلى أفغانستان تحت القيادة الطالبانية، بسبب تحالف الأخيرة مع أسامة بن لادن، الذي تتهمه واشنطن بتدبير أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية في نيويورك وواشنطن، ورفض طالبان تسليم بن لادن لواشنطن.

إذن، انتهت طالبان سياسيا يوم ٢٠ سبتمبر بقرار باكستاني. وطوت علمها، وانتهت عمليا يوم ٢٢ نوفمبر، ودخلت متحف التاريخ السياسي.

طالبان والمصالح النفطية الأمريكية

إذا كان الجنرال حميد غول رئيس الاستخبارات الباكستانية هو الذي أشرف على ولادة حركة طالبان، فإن قراره كان شديد الارتباط بالمصالح النفطية الأمريكية اللاهثة وراء نفط بحر قزوين.

مما يعني، أن التوافق السياسي بين واشنطن وإسلام أباد كان السبب في الاسراع بإظهار حركة طالبان إلى الوجود. حيث كانت تلك المصالح، وَلَمَّا تزل، ترى في مرور نفط بحر قزوين من أفغانستان قضية اقتصادية وسياسية في غاية الأهمية.

وحسب تصريحات أدلى بها الجنرال حميد غول رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق لصحيفة «الحياة» العربية التي تصدر في لندن، فإن شركات النفط الأمريكية ذات الاستثمارات النفطية في أذربيجان والبالغة ما يزيد على (٦٠) مليار دولار، وافقت عند الاتفاق مع الاستخبارات الباكستانية على ظهور طالبان، أن تدفع تلك الشركات لأفغانستان في ظل قيادة طالبان مبلغ مليارين من الدولارات لقاء ضمان نقل نفط بحر قزوين بأنابيب تمر في أفغانستان عند بدء مروره في الأراضي الأفغانية.

وكما هو معروف وثائقيا، فإن لشركات النفط الأمريكية الكبرى ممثلين لها في القيادة العليا لوكالة الاستخبارات المركزية C.I.A منذ عام ١٩٥٠. وهذا ما بدا واضحا في الدور الذي لعبه ممثلو شركات النفط الأمريكية في تلك الوكالة الاستخباراتية في الإعداد للانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال الإيراني زاهدي ضد حكومة الدكتور محمد مصدق بسبب إجراءاته لتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥٢. وكانت الـ C.I.A قد سبق لها ودفعت بالقائد العسكري حسني الزعيم الذي قاد أول انقلاب عسكري في سورية في نيسان ١٩٤٩ لحماية المصالح النفطية للشركات الأمريكية في مواجهة شركة نفط العراق البريطانية في تلك الفترة من الصراع بين المصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة العربية.

لماذا انقلبت واشنطن على طالبان؟

السياسة الأمريكية تحكمها المصالح الاقتصادية والمالية بالدرجة الأولى واختيار وكالة الاستخبارات المركزية وهي الذراع الطويلة والسرية لتلك المصالح، لحركة طالبان لم يكن مصادفة، ولا بترشيح من الاستخبارات الباكستانية بسبب التوافق السياسي لنهج طالبان مع المؤسسة الباكستانية، بل كان ذلك الاختيار نتيجة لعوامل وأهداف استراتيجية مترابطة فيما بينها، لعل أهمها:

أولا: أن واشنطن أرادت نظاما سياسيا بتوجه أصولي إسلامي قادر على إرباك النفوذ الروسي في القوقاز لحرمانه من كعكة نفط قزوين.

وهذا ما بدا واضحا في ظهور حركة العصابات المسلحة في الشيشان والتي قادها المراهق الأردني خطاب، وبعض المغرر بهم من الشيشانيين تحت زعم ثورة الاستقلال الإسلامية في الشيشان!؟

هل يصدق عاقل في الدنيا، أن بضعة مراهقين يتلفظون بشعارات الإسلام، يمكنهم أن يقودوا ثورة ضد روسيا لاجبارها على التخلي عن الشيشان بهذه السهولة تحت شعار، حرية الشيشان في إقامة دولة إسلامية؟ كان المراهق خطاب يتباهى أمام محطات التلفزة، بالقول، أنه على علاقة مع بن لادن، وحركة طالبان!

ولأن الفكر الإرهابي يرفض النهج الاستراتيجي في إدارة الصراع، ويتجه إلى البديل الفوضوي، فإن مصيره التاريخي هو الفشل، والانتحار السياسي والجسدي معا.

ولأن الإرهاب لا دين له، فقد مارسه بن لادن، وتلميذه خطاب والرموز الشيشانية المتأسلمة، كما مارسه الأمريكي المسيحي الأصولي تيموني ماكفاي في أوكلاهوما سيتي عام ١٩٩٨. والفارق السياسي بين جماعة طالبان وملايين الإرهابيين الأمريكيين الذين يملأون مدن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم من أمثال ماكفاي، هو أن جماعة طالبان أنشأتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لخدمة المصالح النفطية الأمريكية في تلك المنطقة من العالم، بينما الإرهابيون الأمريكيون من أصول مسيحية هم نتاج طبيعي للفكر اليميني الإرهابي السائد في الثقافة الأمريكية. والإسلام في طبيعته، ومنذ نشأته، وطيلة مسيرته التاريخية، لم يفرز ولا إرهابيا واحدا. فهو دين السلام والحوار «جادلهم بالتي هي أحسن» «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق».

ثانيا: أرادت واشنطن من حركة طالبان، أن تتولى استنزاف إيران من الشرق بهدفين متلازمين:

الأول، إبعاد إيران عن الاستفادة من كعكة نفط قزوين.

والثاني، محاصرة إيران، واستنزافها في معارك حدودية. وبالتالي، حرمان طهران من أي نفوذ سياسي مستقبلي في أفغانستان. وهذا ما تمثل في قتل طالبان للدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف عام ١٩٩٩.

ثالثا: أرادت واشنطن من إبراز طالبان وإطلاق العنان لها في طرح شعار الثورة الإسلامية «السنية» استخدامها ورقة مساومة مع الصين في محاولة مراهقة لإحداث انفصال لإقليم كيسيانج المحاذي لأفغانستان الذي يضم أغلبية ذات أصول تركية!

فالولايات المتحدة تعلم تماما، أن الزمن يجري لصالح دور متميز مستقبلا للصين على كافة المستويات: العسكرية والاقتصادية والسياسية في آسيا والعالم.

رابعا: جاء القرار الاستخباراتي- النفطي الأمريكي بإظهار حركة طالبان إلى المسرح العالمي، لتفعيل المقولة الصهيونية التي بدت بالظهور مع بداية عام ١٩٩١ والتي راحت تروج الأكاذيب، بأن الإسلام هو الخطر الجديد على الحضارة الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق. ولقد كان وليم هنتغتون في منتهى الصراحة الصهيونية حين أعلن في محاضرة له في باريس عام ١٩٩٥ وتناقلتها وسائل الإعلام الصهيونية العالمية، خاصة الأمريكية منها، أن الإسلام هو الخطر الذي يهدد الحضارة الأوروبية والأمريكية!! بل ودعا إلى شن حرب لا هوادة فيها على الدول الإسلامية. كما حذر هنتغتون القيادتين: الأوروبية والأمريكية مما أسماه احتمال التحالف الإسلامي مع الصين وجنوب شرق آسيا.

وأسبغ ذلك الدعي الصهيوني على أكاذيبه مقولة صراع الحضارات المزعومة في حينه (عام ١٩٩٥) عند بدء الترويج للنظرية الصهيونية صراع الحضارات والعدو «الوهمي» الإسلام، كانت إيران هي الدولة الإسلامية التي تأسست عام ١٩٧٩ بثورة إسلامية داخلية. إلا أن إيران عام ١٩٩٥ كانت إيران الثورة الإسلامية التي تحولت إلى دولة مؤسسات تتسابق المصالح الاقتصادية الدولية إلى إقامة العلاقات معها.

من هنا، كان المطلوب صهيونيا، حركة إسلامية فوضوية بقيادات تجهل علم السياسة، وبدون خبرة إدارية أو سياسية. فكان أن وقع الخيار على «الطلبة» الذين يدرسون العلوم الدينية تحت عباءة الجنرال حميد غول رئيس الاستخبارات الباكستانية بتنسيق تام مع وكالة الاستخبارات الأمريكية خاصة، وأن القوة السياسية البشتونية الإسلامية القائمة في حينه في أفغانستان، كان يمثلها «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار الأكثر دراية بالأهداف الأمريكية المعادية لأفغانستان إلى جانب الرئيس برهان الدين رباني الطاجيكي الناضج الرافض توظيف الإسلام في دائرة الفوضى وخدمة المصالح الأمريكية ومعاداة دول الجوار.

خامسا: أرادت واشنطن من دعمها لظهور طالبان على المسرح الدولي، وباعتبارها تطرح شعار الدولة الإسلامية «السنية» في كل مكان.. أرادت أن تبعد أنظار المسلمين ومنهم العرب، عن ساحة الصراع العربي- «الإسرائيلي». أي بضرورة أن يتجه العرب والمسلمون إلى إعطاء الأولوية للحرب ضد روسيا، وضد الصين، وضد إيران «الشيعية». مما يعني في

القاموس السياسي، تأجيل التصدي للعدوان «الإسرائيلي» في الأراضي العربية المحتلة.

في هذا الهدف الأمريكي من إنشاء حركة طالبان يتجلى النهج الاستراتيجي للصهيونية العالمية التي لها وجودها الأبوي والمميز في الدوائر القيادية في وكالة الاستخبارات المركزية.

لم تكن حركة طالبان أول حركة سياسية استخدمت الخطاب الإسلامي «السني» في الترويج لعدو «وهمي» لإبعاد أنظار المسلمين ومنهم العرب بالضرورة، عن أولوية التصدي للعدوان الصهيوني «المادي» في الأراضي العربية.

ففي عام ١٩٥٤ نجحت وكالة الاستخبارات المركزية في إظهار ما عرف في حينه على الساحة الأردنية والسورية واللبنانية بـ «حزب التحرير الإسلامي». والذي راح يدعو علانية وفي الشوارع العامة والمساجد، إلى ضرورة محاربة الاتحاد السوفييتي، وتحرير موسكو من الشيوعية!؟ بل لقد تجرأ ذلك الحزب «المتأمرك» على إصدار الفتاوى بوقف الجهاد ضد الاحتلال «الإسرائيلي» لحين قيام الدولة الإسلامية وتولي رئيس الحزب السيد تقي الدين النبهاني منصب «الخليفة» للدولة الإسلامية من كشمير حتى طنجة، وبعد تحرير موسكو من الشيوعية!!

السؤال الذي يطرح ذاته، لماذا انقلبت واشنطن على طالبان؟ أو لم تحقق طالبان الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المنوطة بها؟مما لا شك فيه، أن طالبان حققت الكثير من الأهداف المرسومة لها في دوائر وكالة الاستخبارات المركزية. خاصة دعمها للمراهقين المتأسلمين في الشيشان وفي إقليم كيسيانج الصيني وعلى الحدود الإيرانية. إلا أن التطور الذي حصل، وأثر على التحالف الأمريكي مع طالبان، هو التحول الذي طرأ على نهج بن لادن الحليف السابق لواشنطن في الحرب ضد الوجود السوفييتي السابق في أفغانستان.

فلدوافع فردية بحتة، ولعقدة جنون العظمة لدى بن لادن، وبسبب امتلاكه بضعة ملايين من الدولارات، ولضعف ثقافته السياسية، اتجه- كما يبدو- إلى فكرة محاربة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستعانة ببعض من قاتلوا معه من العرب على الأرض الأفغانية للقيام بأعمال إرهابية ضد بعض المصالح الأمريكية في الخارج.

ولقد جاء هذا التوجه لابن لادن، بعد فشل أنصاره الذين مارسوا العنف المسلح باسم الإسلام في مصر والجزائر والأردن واليمن. أي أن بن لادن ارتأى كما يبدو التوجه إلى محاربة أمريكا خارج قارتها، على أمل أن يلحق الهزيمة السياسية بها كما ساهم حضرته

بإلحاق الهزيمة العسكرية بالاتحاد السوفييتي على الأرض الأفغانية.

ولأن طالبان الفوضوية احتضنت بن لادن، ومنحته الحماية في ظل هذا التوجه الجديد له..

فإنها بذلك خرجت على قواعد اللعبة المرسومة لها أمريكيا.

تلك كانت مقدمة القرار الأمريكي بإنهاء حركة طالبان.

لماذا.. وكيف وقعت أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية؟

الذي حدث يوم ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن، وفي رأي غالبية المراقبين للحدث، أنه أقرب ما يكون بفيلم سينمائي من أفلام الخيال التي برزت فيها هوليوود.

طائرتان مدنيتان تابعتان لشركة أمريكان ايرلاينز من طراز بوينغ تصطدمان في عمل انتحاري بأكبر برجين في الولايات المتحدة الأمريكية.. وطائرة ثالثة تصطدم في عمل انتحاري أيضا، في مبنى البنتاغون. والفارق بين الطائرات الثلاث بضع دقائق!

لم يستخدم المنفذون في عملياتهم المتزامنة في وقت واحد، ولا طلقة رصاص واحدة! كما لم يتركوا أي أثر يكشف حقيقة مخططهم. وبعد خمسة أيام من الحدث المأساوي، بدأت السلطات الأمريكية المختصة تكشف أسماء منفذي تلك العمليات، إلى أن انتهى عدد المنفذين حسب قول السلطات إلى (١٩) تسعة عشر فردا غالبيتهم الساحقة من العرب، محددة اسم محمد عطا، المصري الجنسية، بأنه قائد إحدى المجموعات التي تولت تدمير برجي مبنى التجارة العالمي في نيويورك. كما أوردت السلطات الأمريكية ذاتها، أسماء كل من خالد المحضار ونواف الحازمي من كبار منفذي الهجمات الانتحارية تلك.

وأهمية خالد المحضار، أنه متهم بتفجير المدمرة الأمريكية «كول» في ميناء عدن في أكتوبر من العام الماضي (٢٠٠٠).

وبعد أسبوع من الحادث المأساوي، وزعت وكالة الاستخبارات الأمريكية صورة يظهر فيها محمد عطا المتهم بأنه قائد الهجوم على برجي نيويورك وهو يمر من حاجز الأمن في مطار بوستن، وبدا خلفه أحد أفراد المجموعة المشتبه به وشرطي الحراسة عند الحاجز!

فكيف استطاع ١٩ شخصا غالبيتهم شاركوا في أعمال إرهابية ضد المصالح الأمريكية في العالم، بالوصول إلى نيويورك وواشنطن والإقامة في المدن الأمريكية والتجول فيها بكل حرية دون رقابة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المشهورة بقوة سطوتها الأمنية السرية داخل الولايات المتحدة وخارجها؟

واستطرادا، كيف يمكن تفسير وصول هذه العناصر ذات الارتباط بأسامة بن لادن كما تقول الأوساط الأمنية الأمريكية إلى أهدافها بهذه السهولة، ودون أن يظهر على أي من

هذه العناصر المنفذة أي اضطراب أو تصرف كان كفيلا بأن يثير اهتمام الأجهزة الأمنية في المطارات وداخل الطائرات المدنية ذاتها؟

هذه التساؤلات طرحتها الأوساط الأمريكية ذاتها، بل وأصبحت محل اتهامات توجهها الصحافة الأمريكية ذاتها إلى الأجهزة الأمنية. ثم تطورت هذه التساؤلات لتصبح اتهامات متبادلة بين وكالة الاستخبارات المركزية C.I.A من جهة، وبين المباحث الفيدرالية F.B.I من جهة أخرى. وحسب تحقيق أوردته صحيفة «لوس انجليس تايمز» الأمريكية في ١٧ أكتوبر الماضي، فإن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعثت في ٢٧ أغسطس الماضي، أي قبل الحادث المأساوي بـ (١٥) خمسة عشر يوما، ببرقية على شبكة الكمبيوتر السرية محذرة من أن شخصين على علاقة بأسامة بن لادن دخلا الولايات المتحدة، وأن شخصين آخرين يشتبه في أنهما من الإرهابيين يجب منعهما من الدخول. ويقول التحقيق ذاته، إن الوكالة الأمريكية ذاتها كانت قد أبلغت البيت الأبيض وكبار صانعي القرار السياسي في أوائل أغسطس، بأن أسامة بن لادن مصمم على شن هجوم إرهابي داخل الولايات المتحدة!

إذن، كان لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية منذ أغسطس الذي سبق تاريخ الحدث، علم بوجود اثنين من الإرهابيين من جماعة أسامة بن لادن قد دخلا الولايات المتحدة، وأن اثنين آخرين في طريقهما لدخولها، وأن بن لادن مصمم على شن هجوم إرهابي داخل الولايات المتحدة.

فكيف.. ولماذا تركت تلك المؤسسة التي تراقب ما يجري في لندن وموسكو وطوكيو وروما بكل دقة.. كيف تركت جماعة بن لادن الذي نفذ أحدهم الهجوم على المدمرة كول في ميناء عدن يدخل الولايات المتحدة، دون اليقظة المطلوبة لإلقاء القبض عليهم. خاصة، أنها المرة الأولى في تاريخ الـ C.I.A تتحدث فيها عن تصميم بن لادن المطلوب للعدالة الأمريكية بشن هجوم إرهابي داخل الولايات المتحدة؟ كيف.. ولماذا؟

وتقول برقية ثانية لوكالة الاستخبارات المركزية اطلعت عليها صحيفة «لوس انجليس تايمز»، أن خالد المحضارالتقى مع أعوان بن لادن في ماليزيا في يناير من العام الماضي (٢٠٠٠) وهو اللقاء الذي شاهدته الوكالة على شريط فيديو!

فكيف يمكن تصديق، أن الـ C.I.A تراقب خالد المحضار في ماليزيا وتسجل على شريط فيديو لقاءه مع جماعة بن لادن ولا تتابع نشاطه على أرضها الأمريكية ذاتها؟ رغم تحذير

الوكالة ذاتها للبيت الأبيض وللخارجية ولجهاز الأمن القومي، من هجوم إرهابي داخل الولايات المتحدة يعد له بن لادن؟ كيف؟

وأما فيما يتعلق بمحمد عطا المشتبه به من قبل السلطات الأمريكية بأنه قاد إحدى المجموعات المنفذة، فإن تقرير الـ C.I.A يتضمن حقائق مذهلة. والتقرير يقول: ان أجهزة الاستخبارات الأمريكية كانت تعلم تماما، أن محمد عطا داخل الولايات المتحدة في مايو من العام الماضي (٢٠٠٠). وأنه – أي محمد عطا– التقى قبل ذلك التاريخ، أعضاء في تنظيم بن لادن!.

وتتساءل صحيفة «لوس انجليس تايمز» في عددها الصادر في ١٤ اكتوبر الماضي قائلة:«إن أي عملية مراجعة بسيطة لسجلات وعناوين الإدارة المسؤولة عن سجلات السيارات في ولاية كاليفورنيا كانت ستكشف لمكتب المباحث الفيدرالي ان المحضار والحازمي كانا يسكنان في عدد من العناوين في منطقة سان دييغو وحولها. كما أن أي مراجعة مع شركات بطاقات الائتمان كانت ستكشف أن الحازمي قد استخدم بطاقة «فيزا» باسمه على شبكة الإنترنت لشراء تذكرة على الرحلة ٧٧ يوم ١١ سبتمبر. وطبقا لسجلات السلطات الأمنية، فإن الحازمي اشترى التذكرة يوم ٢٧ أغسطس».

معنى ذلك، وحسب تقارير الاستخبارات المركزية ذاتها، فإن منفذي أحداث ١١ سبتمبر لم يختبئوا في أقبية تحت الأرض. ولم يفعلوا كما يفعل جيمس بوند في الأفلام الأمريكية من ارتداء وجوه مزيفة تخفي وجوههم الحقيقية. بل كانوا يتجولون ويستأجرون السيارات ويفتحون حسابات على الإنترنت!

فكيف يمكن تصديق هذه المساحة الهائلة من الحرية التي سمحت بها الأجهزة الأمنية الأمريكية لمنفذي أحداث ١١ سبتمبر؟ ولماذا؟

المسؤولون في مكتب المباحث الفيدرالية ردوا على اتهامات وكالة الاستخبارات المركزية لهم بالتقصير، بالقول حسب تحقيق صحيفة «لوس انجليس يوس» يوم ١٧ أكتوبر الماضي، «ان برقية الـ C.I.A التي حذرت من دخول أربعة إرهابيين من جماعة بن لادن إلى الولايات المتحدة من بينهم خالد المحضار ونواف الحازمي لم تحمل عبارة «فوري» ولم تتضمن أية معلومات أخرى تشير إلى وضعها العاجل!؟»

هل لعاقل في الدنيا أن يصدق هذا القول لجهاز أمني خطير مثل الـ F.B.I يتسلم برقية سرية من الـ C.I.A عن وجود أربعة إرهابيين من جماعة بن لادن يريدون تنفيذ هجوم

إرهابي هو الأول من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة، ولا يكترثون بالبرقية لأنها لا تحمل عبارة «فوري»؟؟!!

ومع ذلك، فإن الـ C.I.A ردت على تصريح المسؤول من الـ F.B.I الذي تحدث لصحيفة «لويس انجليس تايمز» عن عدم وجود عبارة «فوري» على البرقية، ردت بالقول «إن البرقية كانت تحمل عبارة «فوري» بحروف كبيرة في أول الصفحة»!!

من الصادق، ومن الكاذب؟ الـ C.I.A أم الـ F.B.I؟

حقيقة ما حدث في ١١ سبتمبر

على ضوء الاتهامات المتبادلة بين كل من الـ C.I.A ومكتب F.B.I حول دخول عناصر جماعة بن لادن إلى الولايات المتحدة، ومع الأخذ بصحة الاتهام الأمريكي للأشخاص الـ ١٩ المشتبه بهم أنهم نفذوا أحداث ١١ سبتمبر الماضي، وما تكشف عنه طبيعة الأشياء، وما يفرضه المنطق والعقل، وما كشفت عنه الخطوات الأمريكية بضرب أفغانستان وإنهاء حكم حركة طالبان، أي الربط السياسي بين ما حدث في ١١ سبتمبر، والتوجه السريع لإعلان الحرب على أفغانستان والتهديد بضرب دول عربية أخرى.. على ضوء ذلك كله، فإن ما حدث هو التالي:

ان جماعة بن لادن الـ (١٩) مشتبها بهم، دخلوا الولايات المتحدة، وانهم كانوا تحت السيطرة الكاملة لأجهزة الأمن الأمريكية التي كانت تعرفهم. وان هدف هذه العناصر، كان القيام بأعمال إرهابية تقليدية داخل الولايات المتحدة، وليس كما حدث في ١١ سبتمبر وأنه تمت السيطرة على تلك المجموعات، كما تم اختراقها. وان قرارا سياسيا صهيونيا صدر بتوظيف وجود تلك المجموعة، وتوجيهها من قبل الأشخاص الذين قاموا باختراقها، لتوجيههم وتقديم التسهيلات السلبية لهم. أي تركهم ينفذون المهمة بعد تعديلها من عمليات تقليدية إلى الشكل الذي رسمته لهم القيادات الأمنية الصهيونية والتي تم تنفيذها فعلا يوم ١١ سبتمبر، بهدف خلق مبرر قوي لقيام القيادة الأمريكية بدور الهجوم على طالبان وعلى الدول التي تعارض التحالف الأمريكي- «الإسرائيلي».

فمن غير المنطقي والمعقول، أن يتمكن المنفذون لأحداث ١١ سبتمبر، وجميعهم غير

أمريكيين، أي أجانب، من استباحة الأجواء الأمريكية ويسيطرون على هذا الكم من الطائرات ويخترقون الحواجز الأمنية ويضربون أهدافا حيوية بهذه السهولة.

أما موضوع طائرة البوينغ 757 التي قالت الرواية الرسمية، أنها اختطفت بركابها وقام القراصنة بصدمها في قسم من مبنى البنتاغون/ وزارة الدفاع الأمريكية/ في واشنطن، فيحيط بها الغموض من عدة وجوه:

الوجه الأول، أنه لم يتم التقاط صورة للطائرة حين اصطدامها بالمبنى. بينما تم التقاط صور للطائرة البوينغ التي ضربت البرج الثاني لمبنى التجارة العالمي في نيويورك. ورغم الكاميرات المتطورة السرية المزروعة في المبنى، والمباني القريبة منه.

الوجه الثاني، إنه من المفترض عقلاً، ومنطقاً، أن يبقى جسم الطائرة خارج المبنى، لأن مقدمة الطائرة (رأسها) هو الذي دخل الطابق في المبنى. إما على افتراض أن الطائرة سقطت على سطح المبنى، واحترقت كلها، فمن المفترض أن يبقى هيكلها بعد الاحتراق. وهو الأمر الذي لم يظهر له أي أثر.

الوجه الثالث، هو غياب الحراسة الأمنية لمقر وزارة الحرب في الدولة المهيمنة عالمياً. وهي الحراسة التي ترقب حتى الطائرات الورقية إن كانت على بعد كيلو مترات من المبنى. إضافة إلى أجهزة الرادار المتطورة جدا حول المبنى.

الوجه الرابع، عدم نشر أسماء العسكريين الذين قتلوا في الحادث.

فمن المعروف، أن القيادات الصهيونية لها نفوذها وممثلوها في قيادات الأجهزة الأمنية الأمريكية.

كما أن السجل الصهيوني حافل بأحداث قامت بها منظمات صهيونية بالتضحية بأبناء الطائفة اليهودية من أجل الحصول على مكاسب سياسية بديلة وكبيرة. وهذا ما بدا واضحا في التواطؤ مع النازي والتضحية بآلاف اليهود بهدف تصعيد الحركة الصهيونية لدى يهود العالم ودفعهم للهجرة إلى فلسطين المحتلة للخلاص من مقولة الاضطهاد الدولي لهم باعتبارها احدى أكثر تكتيكات الحركة الصهيونية خطورة لدعم المشروع الصهيوني. وتاريخ الكيان «الإسرائيلي» ذاته، حافل بتصفيات بين اليهود أنفسهم في عملية الصراع السياسي. ومثال ذلك حادث السفينة «التالينا» عام ١٩٤٨ والتي أمر ابن غوريون بإغراقها رغم علمه أنها تحمل مهاجرين من اليهود الفرنسيين والأمريكيين القادمين للإقامة في «إسرائيل».

يقول موشيه أرنز وزير الحرب «الإسرائيلي» السابق حول هذه المسألة في مقالة له في صحيفة «هآرتس» «الإسرائيلية» بتاريخ ١٦ أكتوبر الماضي:«ما حدث بالفعل في ٢٢ يونيو ١٩٤٨ في شواطئ تل أبيب مؤكد بشكل راسخ. أنصار حركة الأتسل كانوا قد اشتروا قبل ذلك بأشهر سفينة أمريكية وأسموها «التلينا». وفي تلك الآونة قامت هذه السفينة بحمل متطوعين يهود من فرنسا وأمريكا وأرادوا المشاركة في حرب الاستقلال. ولا شك أنه كان بإمكان السفينة وحمولتها من العتاد والأفراد أن تسهم في خدمة الكفاح «الإسرائيلي» المرير ضد الجيوش العربية الغازية. بيغن أعلم جاليلي حول قدوم التلينا الوشيك في إطار اتفاق معه على دمج وحدات الاتسل في الجيش. ولكن ما أن وصلت السفينة إلى الشاطئ حتى تبين أن بيغن قد أدخل في مصيدة. فصعد بيجن إلى السفينة وأمرها بالتوجه إلى تل أبيب لإحراج بن غوريون. فأمر هذا الأخير بإغراقها، ولم ينقذ بيغن ومن معه في السفينة إلا مهارة القبطان الأمريكي مترونين. الأمر الذي أنقذ بعض الركاب في حينه، وتسببت أوامر بيجن بعدم الرد على مصادر النيران بمنع حدوث كارثة أكبر من ذلك.

بن غوريون أراد من ذلك القضاء على خصومه السياسيين متجاهلا الحاجة للسلاح والأفراد في حينه. كراهيته لبيجن ظهرت لاحقا عندما رفض حتى ذكر اسمه في الكنيست. هذه هي الرواية الحقيقية لهذا الفصل المأساوي في تاريخ «إسرائيل»، ولا يتوجب تزييفها، وربطها بوضع عرفات الحالي هو مسألة لا تغتفر».

هل هي مصادفة تاريخية أن يورد موشيه آرنز حادثة «التلينا» بعد شهر من أحداث ١١ سبتمبر، أو «تلينا ١١ سبتمبر»؟

هذا بالرغم من الفارق في الأداة المنفذة لتلينا ١١ سبتمبر عن منفذي تلينا ٢٢ يونيو ١٩٤٨. فالأولى حسب الاتهام الأمريكي جماعة الإرهابي بن لادن، بينما منفذو الاعتداء على التلينا عام ١٩٤٨ جماعة بن غوريون رئيس وزراء «إسرائيل». ولعل تراجع أربعة آلاف يهودي يعملون في مبنى التجارة العالمي الذي تم تدميره وامتناعهم عن الذهاب إلى عملهم صبيحة ١١ سبتمبر أي يوم الحادث للبرجين اللذين دمرا، ما يكفي للتدليل على علم القيادة الصهيونية بالحادث وتسهيلها حدوثه.

سئل زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر من قبل مجلة «نوفيل أوسرفاتور» الفرنسية في مقابلة أجرتها المجلة معه في يناير ١٩٩٨ عما إذا كان يشعر بالندم لأنه ساهم بدعم الجماعات الإسلامية الأفغانية المقيمة في باكستان قبل الغزو السوفييتي لها، وتحريضهم على الثورة الإسلامية ضد نظام كابول الموالي للاتحاد السوفييتي السابق، وهو التحريض الذي دفع بالاتحاد السوفييتي إلى غزو أفغانستان بهدف منع صيرورتها دولة ذات نظام إسلامي يهدد حدوده الجنوبية.. وأجاب بريجنسكي على السؤال قائلا:«أيهما أهم بالنسبة للتاريخ العالمي.. الطالبان أم انهيار الامبراطورية السوفييتية؟»

إن لسان حال القيادة الصهيونية حول تسهيل الأجهزة الأمنية الأمريكية لمجموعة بن لادن في تنفيذ عمليات ١١ سبتمبر الإرهابية هو:«أيهما أكثر أهمية بالنسبة للمصالح العليا للولايات المتحدة.. التضحية بثلاثة آلاف وخمسمائة مواطن أمريكي.. أم الوصول إلى نفط قزوين ولجم الدول العربية والإسلامية وتخريب اقتصادها واستعادة هيبة الولايات المتحدة التي كادت تفقدها في مؤتمر ديربان وفي العالم؟».

الأوضاع الأمريكية و«الإسرائيلية» قبل أحداث ١١ سبتمبر

كان واضحا للمراقبين في الداخل الأمريكي وخارجه قبل أحداث ١١ سبتمبر المأساوية، أن القضايا الأساسية للولايات المتحدة تسير في خط معاكس لطموحات فريق الحرب الذي يدير شؤونها. وقد تمثلت هذه القضايا في مؤشرات صارخة على كافة الأصعدة: الاقتصادية والسياسية، والإدارة ذاتها. كما تمثلت على المستوى العالمي، في الاتهام من الغالبية الساحقة من دول العالم لواشنطن والإدارة الرئاسية بمعاداة العالم وفرض الهيمنة «وتخريب» البيئة والغطرسة.

ففي الداخل المحلي، أجمعت كافة المؤشرات الاقتصادية وآراء المحللين الأمريكيين في شهري يوليو وأغسطس، ان الاقتصاد الأمريكي يعاني حالة من الركود. وأن حجم البطالة أخذ في الازدياد. فلقد صدرت تقارير عديدة تؤكد أن البطالة ازدادت في شهر أغسطس الذي سبق أحداث سبتمبر بنسبة ٤,٩٪. بل إن أعضاء في الكونجرس من الديمقراطيين وجهوا في الأسبوع الأول من سبتمبر اتهاما صريحا صارخا لإدارة الرئيس بوش بالتسبب في الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الولايات المتحدة. الخطورة في هذه الأزمة أن قيادات أمريكية في الكونجرس اعتبرت الوضع الاقتصادي الأمريكي أنه في «أزمة». وهو أمر في غاية الخطورة في مجتمع يقوم على الحرية الاقتصادية وقيادة تيار العولمة على المستوى العالمي الاحتكاري. وربط المنتقدون لسياسة بوش من زعماء الكونجرس بين نهج إدارته في السياسة الضريبية التي بدأت باتباعها وبين الأزمة الاقتصادية.

أي أن الاتهام كان موجها للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة لإدارة بوش، وارتباطها بالسياسة الضريبية التي التزم بها.

نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في تقرير لها عن محللين اقتصاديين يوم ٧ سبتمبر، أي

قبل أربعة أيام من أحداث ١١ سبتمبر المأساوية قولهم«ان ارتفاع البطالة في شهر أغسطس الماضي في الولايات المتحدة ٤,٩ في المائة يقضي على الآمال في حدوث انتعاش اقتصادي على المدى القريب ويزيد من مخاطر الركود».

ونقلت الوكالة عن جون لونسكي أكبر خبير اقتصادي في شركة موديز للمؤشرات المالية تأكيده، «أن الاقتصاد الأمريكي يواجه خطرا للانزلاق نحو الركود. وأن ارتفاع البطالة في أغسطس الماضي قد يضع حدا لارتفاع النفقات الاستهلاكية التي سمحت بفضل قوتها حتى الآن بتفادي الركود».

وأضاف لونسكي القول (يوم ٧ سبتمبر قبل الأحداث بأربعة أيام) «إن الأرقام الأخيرة عن البطالة قد يدفع بالذين لا يزالون في وظائفهم إلى أن يقللوا من نفقاتهم. وان ضعف الاقتصاد الأمريكي المتزايد قد يؤدي إلى الركود في باقي دول العالم وخصوصا في آسيا المرتبطة بقوة بالسوق الأمريكية خاصة وأن صادرات تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة تسجل هبوطا كبيرا منذ ستة أشهر».

وفي اليوم ذاته ٧ سبتمبر، قبل أحداث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر بأربعة أيام، أعلن بروس ستينبرغ الخبير الاقتصادي في شركات ميريل لنيش ان «الفائدة الرئيسية للاحتياط الفيدرالي ستنخفض بربع نقطة على الأقل أثناء الاجتماع المقبل في الثاني من نوفمبر للجنة المختصة بالسياسة النقدية».

وأوردت وكالات الأنباء يوم السادس من سبتمبر الماضي قبل الأحداث بخمسة أيام توقعات لمحللين اقتصاديين أمريكيين قولهم، أن تدهور سوق العمل الأمريكي بشكل واضح سيزيد الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي لتخفيف معدل الفائدة على القروض!

والعبرة في هذه الحقائق الاقتصادية، والبطالة في الولايات المتحدة قبل شهر، وقبل أيام من أحداث ١١ سبتمبر، أن الوضع الاقتصادي الأمريكي كان يمر في «أزمة». وهو الأمر الذي حدا بالسناتور توماس داشلي رئيس الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ ليحمل إدارة بوش المسؤولية في تصريح له يوم ٦ سبتمبر، قبل خمسة أيام من أحداث الثلاثاء الدامي في نيويورك وواشنطن. حيث نعى داشلي على إدارة بوش والجمهوريين عموما المسؤولية بسبب سياستهم الاقتصادية القائمة على خفض الضريبة، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي «ارتفاع نسبة البطالة إلى حد غير مقبول» على حد قوله.

الانقسام في الإدارة الأمريكية ذاتها

شهدت الأيام القليلة التي سبقت أحداث ١١ سبتمبر المأساوية، انقساما سياسيا داخل الإدارة الأمريكية ذاتها رغم مرور سبعة أشهر على توليها الإدارة.

فلقد نقلت الصحف الأمريكية عن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي قوله في ٢٨ أغسطس أي قبل الأحداث بخمسة عشر يوما «ليس (كولن) باول (وزير الخارجية) هو العنصر الشاذ الوحيد في الإدارة.. إنه مسؤول السياسة الخارجية. ولكن الرئيس هو الذي يقرر» وقال تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» في اليوم ذاته (٢٨ أغسطس) «أن رامسفيلد وكوندوليسا مستشارة الأمن القومي الأمريكي وديك تشيني نائب الرئيس بوش قرروا جميعهم القيام بتحرك لإعادة الاعتبار لمكانة كولن باول وزير الخارجية»!؟

ومعلوم، أن اللوبي الصهيوني هو الذي كان يشن الحملات والتشكيك بكفاءة باول بسبب المعادلة السياسية التي كان يطرحها باول للتعاطي مع قضية الصراع العربي- «الإسرائيلي» بما يتفق مع الاستجابة النسبية للمطالب العربية بتحقيق تسوية مشرفة على صعيد القضية الفلسطينية.

أي أن الخلاف تفاقم بين طاقم الإدارة الأمريكية ذاتها، وحسبما أوردته الصحف الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

النائب الديمقراطي جون كونيا وجه يوم الثاني من سبتمبر سؤالا لكولن باول وزير الخارجية عما إذا كانت «إسرائيل» تخالف القانون الأمريكي باستخدام طائرات الأباتشي بقتل المدنيين الفلسطينيين.

هذه هي اللوحة الداخلية للولايات المتحدة في نهاية أغسطس وقبل أسبوعين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر: تدهور اقتصادي.. تصاعد في نسبة البطالة اعتبره بعض أعضاء الكونجرس غير مقبول وتحميل إدارة بوش المسؤولية في ذلك.. انقسام في الإدارة.. تساؤلات عن مدى انتهاكات «إسرائيل» للقانون الأمريكي باستخدامها طائرات الأباتشي!

تدهور علاقات الولايات المتحدة عالميا

على الصعيد الدولي، كان الوضع السياسي للولايات المتحدة قاتما جدا، وأشبه ما يكون بـ «الأزمة» مع العالم.. مع أوروبا وروسيا والصين والعرب والمسلمين وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا. ولعل إدانة حوالي (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف مؤسسة أهلية «لإسرائيل» بالعنصرية، وللولايات المتحدة بسبب دعمها للكيان «الإسرائيلي» العنصري في مؤتمر ديربان في أغسطس الماضي، ما يوضح المأزق العالمي للسياسة الأمريكية المتحالفة مع أول دولة إرهابية في العالم، واهتزاز صورتها العالمية.

وعلى صعيد أسلحة الدمار الشامل، فقد وقفت روسيا ومعها أوروبا والصين ضد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي راهنت إدارة الرئيس بوش عليه، ومن أجله وقفت القوى السياسية لصناعة هذه الأسلحة إلى جانب دعم الرئيس بوش في معركته الانتخابية.

الرافضون لخطة بوش حول الدرع الصاروخي، ينطلقون من مبدأين: سياسي وعسكري واضحين، وهو عدم وجود أي مبرر لمثل هذه الخطط العسكرية لإنتاج هذه الأسلحة الباهظة التكاليف بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتحول دوله إلى أعضاء في الأطلسي، أو أصدقاء وحلفاء لدول أوروبا، وللولايات المتحدة ذاتها.

وإصرار إدارة بوش الابن على إملاء شروطها التسليحية المكلفة على حلفائها في أوروبا وتحريض روسيا والصين على التوجه المماثل لبرنامج الدرع الصاوخي، وما تحمله هذه الإملاءات من زيادة رهيبة في فاتورة التسليح، يعني الإخلال ببرامج التنمية لهذه الدول الحليفة والصديقة. كما توجست قيادة هذه الدول خيفة من الوجه السياسي الآخر للإدارة الأمريكية من وراء إصرارها على تنفيذ برنامجها العسكري المكلف، والذي يفتقر إلى أبسط المبررات لمجرد طرحه.

.. لم يصدق زعيم أوروبي واحد، الإدعاء الأمريكي، بأن البرنامج الصاروخي يستهدف الرد على أي تهديد مزعوم للسلام العالمي قد يرد مما سمته واشنطن بـ «الدول المارقة».

المشروع الأمريكي باختصار، يعيد بعث الصناعة العسكرية المكلفة على حساب التنمية.

وهو ما ترفضه الغالبية الساحقة لدول العالم.

والمفاجأة المذهلة على الصعيد الأمريكي الداخلي لبرنامج الدرع الصاروخي لإدارة بوش، هو المؤتمر الصحافي الذي عقده فريق من الباحثين الفيزيائيين من معهد التكنولوجيا يقع في ماساتشوسيتس وأوردت وقائعه وكالة الصحافة الفرنسية يوم ٨ سبتمبر، قبل

الأحداث بثلاثة أيام. حيث أكد الباحثون أن الصواريخ التي قد تطلق على الولايات المتحدة وتعترضها منظومة الدرع الصاروخي المضادة التي تريد وزارة الدفاع الأمريكية إقامتها، قد يسقط على أوروبا، أو على أي مكان في العالم!

وقال الباحثون، «ان برنامج الدرع الصاروخي المضادة للصواريخ يهدف إلى تحويل الصواريخ عن مسارها وليس تدمير الرؤوس النووية التي ستسقط في حال نجاح اعتراضها في أي مكان على سطح الكوكب.

وأضافوا ان الخيار الذي اعتمده البنتاغون هو استهداف الصاروخ المعادي خلال مرحلة دفعه ويبدو بمثابة صاروخ صغير تنبعث منه حرارة الأمر، الذي يساعد على رصده. بيد أنه بعد ذلك عندما يصبح في مدار منخفض يكون أكثر برودة، وبالتالي يصبح من الصعب جدا اعتراضه.

وأكد الفريق المؤلف من ثلاثة فيزيائيين، انه لا توجد أي وسيلة مع التكنولوجيا المتطورة حاليا أو التي ستتوفر خلال السنوات المقبلة لاعتراض صاروخ مع ضبط نقطة هبوطه مضيفا، انه لا يوجد أي فرصة تقريبا لتدمير الرأس النووي بصواريخ اعتراضية، أو بواسطة أجهزة الليزر العملاقة من طائرات أو سفن.

ومن جانبه اعتبر متحدث باسم منظمة باليستيك ديفانس اورغنايزيشن في البنتاغون انه من غير المنطقي أن يواصل الرأس النووي مساره في حال تم تدمير الصاروخ الذي يحمله.

إذن، هذه هي النتيجة العلمية لبرنامج الدرع الصاروخي الذي دقت إدارة بوش الابن وفريق الحرب المحيط به، الطبول له، وتأثرت بسببه العلاقات الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين، ومع القوى العالمية مثل روسيا والصين. وهي النتيجة الكارثية كما يصفها العلماء الأمريكيون أنفسهم حيث ستسقط هذه الدروع على أوروبا، أو أي مكان في العالم!

التعاطف العالمي مع الانتفاضة

شكل التعاطف العربي والإسلامي، بل والعالمي مع الانتفاضة الفلسطينية محطة بارزة في الساحة العالمية، ومن خلال هذا الكم الهائل من أجهزة تقنية المعلومات، والبث الإعلامي العالمي. وهذا ما اعترف به كتاب «إسرائيليون» ويهود أمريكيون. إن منظر الأباتشي الأمريكية وهي تطارد المدنيين الفلسطينيين وتحصد أرواحهم وتدك منازلهم دفعت بالنائب

الديمقراطي جون كونيا لتوجيه السؤال لكولن باول وزير الخارجية الأمريكي، عما إذا كانت «إسرائيل» تخالف القانون الأمريكي باستخدامها طائرات الأباتشي المقدمة لها من الولايات المتحدة حين تستخدم هذه الطائرات بتدمير ممتلكات الفلسطينيين.

مثل هذه التطورات وازدياد التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني، ونقيضه الإدانة الدولية من أكثر من ثلاثة آلاف منظمة شعبية عالمية لجرائم «إسرائيل» العنصرية في مؤتمر ديربان في يوليو الماضي، تعتبر مؤشرات خطيرة في مسيرة الحركة الصهيونية العالمية، واتجاهات الرصد السياسي لأصحاب المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

فشل العقوبات «الذكية» الأمريكية على العراق

سبقت أحداث سبتمبر جملة مواقف دولية، قادتها فرنسا وروسيا والصين برفض الخطة الجديدة للعقوبات على العراق، والتي أطلقت عليها إدارة بوش اصطلاح «العقوبات الذكية». ولقد تردد أن هناك انقساما في الإدارة الأمريكية في الفترة التي سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تجاه التعاطي مع الملف العراقي. حيث كان فريق الحرب الذي يقوده نائب الرئيس ديك تشيني ومعه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والآنسة كوندوليسا مستشارة الأمن القومي يريدون العودة إلى سياسة القصف التدميري للعراق، دون أية مبررات لتشكيله خطرا على جيرانه. بينما كان رأي وزير الخارجية كولن باول، بالتعاطي السياسي مع الملف ومن خلال مساومة بغداد ببرنامج عقوبات جديد وبرفض سياسة حرب استنزاف النظام العراقي.

فشل إدارة بوش في عضوية لجنة حقوق الإنسان ومسؤوليتها عن تلوث البيئة العالمية

خسرت إدارة بوش عضوية اللجنة الدولية لحقوق الإنسان لأول مرة منذ تأسيس الأمم المتحدة. وجاءت الخسارة الأمريكية بسبب رفض أوروبا التصويت للولايات المتحدة بالعضوية. وهو الموقف الذي جاء انعكاسا لاحباطات عديدة شعرت بها أوروبا، حكومات ومنظمات أهلية من التجاوزات الأمريكية لحقوق الإنسان في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. بل وفي الموقف الأمريكي الداعم للعدوان «الإسرائيلي» الذي ينتهك حقوق

الإنسان يوميا، وفي مسألة تحميل الولايات المتحدة مسؤولية تلوث البيئة العالمية لرفضها التوقيع على معاهدة كيوتو.

وفي النتيجة النهائية، فإن الوضع الأمريكي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، داخليا وعالميا، كان في وضع «الأزمة»! وعلى جميع المستويات: الاقتصادية، السياسية، والبيئية، وحقوق الإنسان، وسياسة العودة إلى مرحلة الحرب الباردة.

في ظل هذه الأزمة، صدر القرار الصهيوني الذي يحكم الولايات المتحدة «بتصدير الأزمة» وشن حرب عالمية ضد أضعف دولة في العالم، أفغانستان، وبهدف الاقتراب من نفط قزوين، وادخال «المتمردين» تحت المظلة الأمريكية.

ولقد تولى بضعة مسؤولين صهاينة في وكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وضع السيناريو الخاص بهذه الاستراتيجية الجديدة لتصدير الأزمة بالشكل الذي تمت فيه أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال اختراق مجموعة بن لادن، ومنحها تسهيلات في الوصول إلى الطائرات الأربع التي تم اختطافها على مرأى من صهاينة وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي. والهدف واضح، إعطاء إدارة بوش المبرر لتصدير الأزمة الأمريكية الداخلية، والاقتراب من نفط قزوين، وتنشيط الصناعة العسكرية، وإعادة «المتمردين» إلى بيت الطاعة الأمريكي- الصهيوني. وحتى لا تنكشف الخطة والسيناريو على المستوى الصهيوني في حالة وقوع ضحايا يهود، على غرار ضحايا التالينا عام ١٩٤٨، فقد صدر الأمر إلى الأربعة آلاف يهودي العاملين في مبنى التجارة العالمي مسرح الجريمة السياسية، بعدم التوجه إلى عملهم صبيحة ذلك اليوم. وإلا فما معنى عدم رد جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على هذه الواقعة، الإدانة، الخطيرة؟

الإسلام عقيدة ومنهاجا يرفض الأعمال الإرهابية

في إجابة عن سؤال وجّه إليه في دمشق (يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠٠١) عن الإرهاب المحلي الأمريكي، قال ادوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق «من دون شك يوجد في الولايات المتحدة إرهابيون. لكننا لا نعلم عنهم شيئا وهذا هو الخطر الأكبر». (صحيفة الشرق الأوسط ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١).

التقارير الأمريكية ذاتها تتحدث ومنذ سنوات عن تصاعد في حجم عدد المنظمات التي تضم ميلشيات مسلحة تؤمن بأهداف سياسية تصل إلى حد الدعوة «للانفصال» عن الدولة ونظامها الفيدرالي القائم للولايات المتحدة. وتقول التقارير أن مجموع عدد ميلشيات هذه التنظيمات والتي تشمل تنظيمات ذات تطلعات مسيحية أصولية متطرفة يتجاوز الخمسة ملايين أمريكي. ومن بين أسماء أكثر تلك التنظيمات المسلحة اليمينية داخل الولايات المتحدة: حراس القدر، الحزب القومي الاشتراكي الأمريكي (النازي)، مقاتلو مونتانا، حماة الدستور، منظمة الأمم الآرية.

إن فكرة استئصال «الآخر» هي المحرك للانخراط في التنظيمات المسلحة بقصد ممارسته في الوقت الذي تراه قيادة المنظمات ملائما. هذه الفكرة «استئصال الآخر» بقرار فردي هي المقدمة الأساسية للإرهاب فكرا وممارسة وتنظيما.

من الأسباب التاريخية التي تساعد على الترويج للفكر الإرهابي المحلي في الداخل الأمريكي، هو أن «الرواد الأوائل» من العرق الانجلوساكسوني الذين دخلوا القارة الأمريكية، اتجهوا إلى «إبادة» الهنود الحمر سكان القارة الأمريكية الأصليين. وهكذا، يربط الفكر اليميني الأمريكي بين فكرة «استئصال» الآخر من جهة، وبين بناء الدولة الأمريكية الحضارية من جهة أخرى. وهذا ما يبدو جليا لدى أتباع الكنائس البروتستانتية هناك. وحيث دخلت الولايات المتحدة هجرات من قوميات وقارات متعددة فيما بعد، فقد اتجهت الأصول الانجلوساكونية ذات الفكر الكنسي البروتستاني إلى الارتداد والتحصن في أفكارها الأصولية للتعبير عن تميزها عن الأصول المهاجرة الجديدة التي غدت تنافسها في المواطنة الأمريكية والحقوق السياسية.

وبدخول الأصولية اليهودية المجتمع الأمريكي منذ القرن الثامن عشر، وترعرع الصهيونية

المسيحية في القرن التاسع عشر ازداد حجم الفكر الأصولي امتداداً في الساحة الأمريكية. ولأن القانون في الولايات المتحدة يعطي الحق بحمل السلاح للأفراد، فقد اتجه كل فرد مهما تكن عقيدته السياسية، أو الدينية، أو طموحاته الفردية، للحصول على السلاح. وهذا ما يفسر هذا الحجم من المليشيات المسلحة المنضوية تحت لواء ما يزيد على أربعمائة منظمة سرية في نظر القانون، ولكنها شبه علنية على أرض الواقع.

من الواضح، أن المبرر الوحيد للإرهاب الفردي الذي يستهدف «الآخر» هو تحميله (الآخر) وزر التهديد الذي يمثله للإرث الانجلوسكسوني وللأصولية المسيحية واليهودية. من هنا، يمكن فهم رفض الإرهابي تايموني ماكفاي مفجر أوكلاهوما سيتي الاعتذار عن جريمته التي أودت بحياة ١٦٨ شخصا.

أي أن الفكر الإرهابي الأمريكي يقوم على «شخصنة» العدو، بهدف تبرير الاغتيالات والعنف. أي تصوير «العدو» بصورة شخص سواء كان هذا الشخص الذي يجسد «العدو القومي»، فردا بذاته، أو رئيس دولة، أو قائد تنظيم معين، أو ديانة أخرى.

من هنا، يمكن فهم هذا التوجه الأمريكي بالخلفية الأصولية اليمينية، التي طبعت مزاعم الداعية الأمريكي صاموئيل هنتغتون، بتحديد الإسلام واعتباره العدو الجديد للحضارة المسيحية الأمريكية الجديدة بعد سقوط «العدو السوفييتي»!

وضمن هذه الخلفية الإرهابية في تركيز العدو القومي والديني في شخص رمز، يمكن فهم توجهات الحزب الجمهوري الأمريكي واليمين الأمريكي عموما، في اعتبار رموز القيادات في الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، هم العدو الأساسي الذين يجب تصفيتهم جسديا لضمان استمرارية المصالح العليا للولايات المتحدة وهيمنتها العالمية.

إن فكرة «استئصال الآخر» التي تشكل المحرك والموجه للفكر اليميني الأمريكي الأصولي، هي التي شكلت المقدمة لحرب أمريكا في الفتينام. وهي التي تفسر، وحدها، هذا التأييد الأمريكي المعاصر لسياسة حرب الإبادة التي تمارسها حكومة الإرهاب «الإسرائيلية» ضد الشعب الفلسطيني.

كما هي ذاتها التي تفسر كون الحكومة الأمريكية هي أول حكومة اعترفت بالكيان «الإسرائيلي» في ١٥ مايو ١٩٤٨. وهذا ما يفسر التحالف الدولي الوحيد القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان «الإسرائيلي» باعتباره كيانا قام على مهاجرين قدموا

من أوروبا والولايات المتحدة وغزوا فلسطين وشردوا أهلها. أي «استئصال الآخر».

فكرة «استئصال الآخر» هي جوهر الأزمة في الفكر الإرهابي الفردي، كما هي جوهر الأزمة في الفكر الإرهابي للدولة، أو لحزبها الحاكم. وهو ما يقال له إرهاب الدولة المنظم.

بينما الإسلام يرفض بالنصوص القرآنية الحاسمة الواضحة، فكرة «استئصال الآخر» سواء من قبل الأفراد «الإرهاب الفردي» أو بواسطة السلطة الحاكمة «إرهاب الدولة».

فالآية تقول بصيغة النهي «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق».

كما حدد الإسلام للسلطة الحاكمة النهج الواجب اتباعه مع القوى التي تطرح مواقف سياسية أخرى معارضة بأسلوب الحوار القائم على الفكر والاقناع «وجادلهم بالتي هي أحسن». كما حدد الإسلام مبدأ الاعتراف بضرورة التعايش مع الأديان الأخرى بل، واحترامها.

يقول تعالى «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» ولعل في تعليمات القيادة الإسلامية للقادة العسكريين المسلمين في حروبهم ما يوضح هذا النهج، وهي:

١- عدم المساس بدور العبادة للمسيحيين واليهود، ورجال الدين منهم.

٢- عدم المساس الجسدي بغير المحاربين من غير المسلمين.

٣- الامتناع عن قطع أشجار مواطني الدول أو الجماعات الآخرين.

٤- الامتناع عن الحاق أي ضرر بالممتلكات لمواطني الدولة التي تحارب المسلمين.

يقول الرسول المصطفى في وصيته لزيد بن حارثة الذي قاد غزوة مؤتة ردا على اغتيال والي الروم في بلاد الشام لمبعوث الرسول إليه:«ولا تقتلوا امرأة ولا صغيرا ولا بعيرا فانيا، ولا تقطعوا شجرة ولا تهدموا بناء».

ومعلوم، أن الزراعة في حينه كانت المصدر الأساسي شبه الوحيد للإنتاج. فالنهي الإسلامي عن قطع الأشجار يعني الامتناع عن تخريب اقتصاد غير المسلمين.

بينما تسببت الولايات المتحدة الأمريكية في القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين عام ١٩٤٥ ليس بتدمير جميع المساكن وبحرق الأشجار في محيط المدينتين فحسب، بل وبجعل أراضيهما غير صالحتين للزراعة منذ ذلك التاريخ حتى الآن. كما أن البحر المحيط في الجزيرتين لا تعيش فيه الأسماك منذ ذلك التاريخ.

في معركة تحرير مكة المكرمة من النظام القريشي الكافر، وهي المعركة التي قادها الرسول المصطفى محمد بنفسه في السنة الثامنة للهجرة الموافق عام ٦٣٠ ميلادية، فإن حجم

الخسائر البشرية لتلك المعركة الحاسمة في التاريخ كانت عشرة قتلى فقط من قريش، وثلاثة شهداء من المسلمين. فالمنهاج المحمدي الذي يعكس وحده حقيقة الإسلام في الحرب والسلم والتعامل مع «الآخرين» يقوم على أساس محاربة «الأنظمة السياسية» المستبدة وليس محاربة الشعوب بحد ذاتها. وبالتالي، فإن الهدف الاستراتيجي لجميع الحروب التي خاضها الرسول محمد، كانت من أجل نشر الإسلام والدفاع عن الظلم الذي تعرض له المسلمون، ولإسقاط الأنظمة الظالمة القمعية المعادية للعدالة والسلام.

ولو أخذنا معركة تحرير مكة المكرمة مثالا على هذا النهج المحمدي في إدارة الصراع المبرمج لنشر الإسلام فإن كل أكاذيب صاموئيل هنتغتون عن الإرهاب الإسلامي المزعوم كما روج له في أكذوبته المعنونة «صراع الحضارات» تتهاوى بعد وصمها بتزوير التاريخ وتسميم العقول.

فلقد اتبع الرسول محمد صلوات الله وسلامه عليه تكتيكات مميزة منذ اللحظة التي حاصرت فيها القوة الإسلامية مكة عاصمة قريش في حينه، وهي التالية:

١- إطالة أمد الحصار، بحيث انهارت القوة المعنوية لقريش وازدادت صفوف المسلمين تماسكاً. فها هي قلعة الشرك والعدوان على المسلمين، تخضع لحصار محكم يفرضه عليها المسلمون ومنهم أبناء مكة الذين أجبرهم القمع القريشي الكافر على النزوح عن وطنهم، مكة.

٢- «الاحتواء السياسي» من الرسول الكريم لوفد قريش الذي جاء يتفاوض للخروج بحل سلمي. وكان على رأس الوفد زعيم قريش أبو سفيان بن حرب فلم يرفض الرسول حضورهم، كما لم يستجب لمناورتهم. ثم إعلان أبوسفيان إسلامه بعد إدراكه العميق، أن الفرص المتاحة للمسلمين لتحرير مكة، ودخولها كبيرة جدا.

٣- أوامر الرسول الكريم المشددة بعزل أي قائد عسكري مسلم يبدي تعطشا للفتك بالقريشيين انتقاما لما فعلوه هم بالمسلمين في مراحلة الدعوة الأولى للإسلام.

ضمن هذه الأوامر والمنهاج، تم عزل سعد بن عبادة الأنصاري أحد القادة الذين كانوا يحاصرون أحد مداخل مكة، وتم استبداله بابنه بسبب ما بدر منه من أقوال تكشف عزمه على التنكيل بالمشركين عند بدء المعركة.

٤- إعلان الرسول المصطفى الذي ردده المؤمنون على مسامع أهل مكة لحظة اقتحام مكة «من دخل الحرم فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل بيته فهو آمن».

لقد بات واضحا لكل المؤرخين وخبراء السياسة وعلم النفس أن هذا النداء المحمدي في حينه ساهم بإتاحة الفرصة لأفراد قريش لطلب النجاة بما يحفظ «ماء الوجه» كما يقول المصطلح السياسي.

ولم يكن الإعلان هذا من الرسول يعني مساواة بيت أبي سفيان بمنزلة الحرم. بل كان للإعلان هدف سياسي وعسكري معا، وهو حقن الدماء والتخلي عن النظام السياسي لقريش. وبالتالي لم يكن يعني دعوة إلى الاستسلام العسكري التقليدي.

بينما وجدنا وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يعلن أمام أجهزة التلفزة العالمية يوم ٢٣ نوفمبر الماضي (٢٠٠١) معارضة خروج المسلحين سالمين من مدينة قندز شمال أفغانستان بدون أسلحتهم ليعودوا إلى بلدانهم. وأصر الوزير الأمريكي على أسر جميع أولئك المقاتلين، أو قتلهم.

٥- دخول قوات المسلمين مكة من جميع مداخلها، وفي وقت واحد، مما عجل في سقوط النظام السياسي لقريش، وإلى الأبد.

محصلة معركة تحرير مكة من حيث الخسائر البشرية في صفوف «النظام المعادي» كانت وفقا لهذا النهج الاستراتيجي المحمدي الإنساني كانت عشرة قتلى فقط!

أي أن حروب التحرير الإسلامية لرفع الظلم وانهاء الاحتلال تستهدف استرداد الحقوق، واسقاط الأنظمة السياسية المعادية، وليس ارتكاب المجازر بمواطني العدو من منطلق غريزة الانتقام والشهوة للدم. بينما الكيان الصهيوني قام بدعم استعماري بريطاني قديما، وأمريكي منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن، وبهدف ارتكاب المجازر البشرية اليومية ضد العرب، شبابا وشيوخا، وأطفالا ونساء إلى جانب تخريب الشجر وتدمير المنازل من أجل إقامة المستوطنات للغزاة الجدد من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

والعبرة في استراتيجية تحرير مكة، ونتائجها الميدانية على الأرض سياسيا وخسائر بشرية أقل من رمزية، إنها تؤكد رفض الإسلام المطلق لفكرة الصهيونية الأمريكية المعاصرة القائمة على «استئصال الآخر»، وهي الغطاء الفكري للإرهاب بشكليه: الفردي، والدولي.

النازية نشأت كتوأم فكري لنظرية «استئصال الآخر» وهذا ما يفسر ذلك الكم من الضحايا الذين تجاوزوا الملايين في الحرب التي شنها فيلسوف النازية الألماني، أدولف هتلر.

ولعل ما يفسر السبب في ذلك السقوط السريع للنازية الألمانية بعد خمسة عشر عاما من

ظهورها كفكر سياسي إرهابي، واستمرارية النازية الصهيونية حتى الآن رغم مرور أكثر من قرن على ظهورها، هو أن الأولى اتجهت إلى القيادة العلنية الظاهرة للنظام السياسي لألمانيا بقيادة هتلر الوحشية للنظام. بينما النازية الصهيونية الأمريكية، ومنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، ترفض الظهور المباشر في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وتفضل بدلا من ذلك، السيطرة على مراكز صناعة القرار خلف الستار. وتلجأ في الوقت ذاته، إلى «صناعة» إدارات تنفيذية تخضع لمخططاتها.

تقتضي الأمانة الإسلامية والوفاء لنهج الرسول المصطفى محمد صلوات الله وسلامه عليه، كما تقتضي الأمانة التاريخية والسياسية، القول والتأكيد، أن كافة العمليات التي تستهدف مدنيين أمريكيين سواء في بلدهم الولايات المتحدة، أم الذين يقيمون في الدول العربية، هي أعمال تتعارض مع الإسلام، ومع نهج الرسول المصطفى.

إن أية أعمال إرهابية ضد إنشاءات أو مواطنين أمريكيين داخل بلادهم تستند إلى فكرة الانتقام من التحالف السياسي الأمريكي مع العدوان «الإسرائيلي» هي أعمال تستند إلى مفهوم «استئصال الآخر» الذي يحرك الفكر الإرهابي الأمريكي في الداخل والخارج. وهو المفهوم الذي يرفضه الإسلام عقيدة ومنهجا. فالإسلام يدعو لمقاومة الاحتلال وفق خطط استراتيجية ولكن، على الأرض الوطنية المحتلة، وفي كيان العدو الاحتلالي إذا كان دولة مجاورة. أما في حال الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ليست «عدوة» بالمعنى السياسي والعسكري.

لقد رأينا كيف أن إدارة الرئيس الأمريكي ايزنهاور وقفت إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في نوفمبر عام ١٩٥٦ والذي دعا إلى انسحاب الاحتلال «الإسرائيلي» الفوري من الأراضي المصرية التي احتلتها «إسرائيل» في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

والتفسير الصحيح لتلك الواقعة السياسية، وخلفيات موقف إدارة الرئيس ايزنهاور تجاه العدوان «الإسرائيلي» على مصر، هو ان الموقف العربي في حينه (عام ١٩٥٦) شعوبا وحكومات كان يشكل ما يمكن تسميته تجاوزا، بحالة الصحوة القومية، وصلابة الموقف المتضامن مع مصر بدون تحفظ. إضافة إلى صلابة الموقف الداخلي في مصر تجاه تأميم قناة السويس. ولقد قرأت إدارة ايزنهاور الموقف العربي الشعبي والرسمي الرافض للعدوان «الإسرائيلي». واستنتجت تلك الإدارة، أن الوقوف إلى جانب العدوان

«الإسرائيلي» يعني التضحية بالمصالح الأمريكية الحيوية في البلاد العربية. وأن الحفاظ على استمرارية تلك المصالح يقتضي الوقوف ضد العدوان «الإسرائيلي». وهكذا نشأ موقف إدارة الرئيس ايزنهاور ووجد تطبيقه الميداني على الأرض. أي أن الموقف القومي العربي الميداني على الأرض العربية ذاتها تجاه العدوان «الإسرائيلي» وبربط هذا الموقف بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية ذاتها، هو الذي يقرر مستقبل الموقف الأمريكي من العدوان «الإسرائيلي»، وليس تلك الأعمال الإرهابية باسم الإسلام زورا ضد منشآت ومواطنين مدنيين أمريكيين داخل الولايات المتحدة، وضمن التواطؤ مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية الصهيونية ذاتها التي تقدم التسهيلات لهذه العمليات بهدف تشويه الإسلام أولا، ولإضعاف الدول العربية وتخريب طموحات التنمية لهذه الدول والشعوب ثانيا.

المخابرات المغربية تبلغ الأمريكية بأحداث سبتمبر قبل وقوعها!

قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، بعد مرور عشرة أيام على أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في واشنطن ونيويورك، أن إدارته كانت قد بدأت تدريب مجموعات كوماندوز لشن هجوم محتمل للقبض على بن لادن، أو قتله، بعد حادث تفجير السفارتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨. إلا أنه (أي كلينتون) لم يحصل «على المعلومات اللازمة من بعض أجهزة الاستخبارات»!

هذا التصريح لرئيس الدولة المهيمنة عالمياً في منتهى الخطورة. ولأنه يرتبط بموضوع نهج الإرهاب الذي يمارسه بن لادن، المشتبه به الأول في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن المعنى السياسي الواضح للتصريح، هو أن قيادة أجهزة الاستخبارات الأمريكية رفضت تزويد رئيس الولايات المتحدة، بالمعلومات اللازمة للقبض على بن لادن!

هل يصدق عاقل في هذه الدنيا، أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية ترفض تزويد رئيس دولتها المنتخب مباشرة من الشعب، وصاحب السلطة التنفيذية مباشرة من الشعب، وصاحب السلطة التنفيذية الكاملة في قيادة الدولة في الحرب والسلم والتنمية... هذه الأجهزة الاستخباراتية ترفض تزويد رئيس الولايات المتحدة بالمعلومات اللازمة لإلقاء القبض على المشتبه به بالمسؤولية عن تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام؟؟!

ولأن نفياً لم يرد من تلك الأجهزة الاستخباراتية فمعنى ذلك، أنه ما قاله الرئيس السابق للولايات المتحدة صحيح مائة في المائة. مما يعني، أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية «دولة» ضمن الدولة الأمريكية. وأنها، أي تلك الأجهزة تنفذ استراتيجية خاصة بها، مستقلة عن الاستراتيجية القومية التي تضعها الإدارة. وهذا ما يعزز وجهة النظر القائلة، ان القيادة الصهيونية العليا في مركزها الأمريكي، واشنطن، هي التي توظف أجهزة الاستخبارات الأمريكية بما يخدم الأهداف الصهيونية.

الوجه السياسي الآخر لدلالات تصريح الرئيس كلينتون هو أن أجهزة الاستخبارات

الأمريكية تلك، كانت بعد تفجيرات السفارتين في نيروبي ودار السلام، تعارض إلقاء القبض على بن لادن، أو قتله كما قرر الرئيس كلينتون.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: لماذا رفضت تلك الأجهزة الإستخباراتية تنفيذ أمر الرئيس؟

هذا السؤال، لا يمكن فصله عن تلك التساؤلات التي طرحتها الصحافة الأمريكية عن الموقف السلبي الذي وقفه مكتب التحقيق الفيدرالي تجاه العناصر الأربعة من جماعة بن لادن لدى دخولهم الولايات المتحدة حسبما أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية ذلك المكتب ببرقية سرية بتاريخ ٢٧ أغسطس، أي قبل الأحداث الإرهابية بخمسة عشر يوماً؟ بل أن الوكالة نفسها أبلغت صناع القرار في الإدارة ووزارة الخارجية والبنتاغون أن بن لادن يحاول تنفيذ عملية إرهابية داخل الولايات المتحدة.

فهل أن مكتب التحقيق الفيدرالي «F.B.I» رفض تنفيذ المهمة الموكلة إليه من الـ «C.I.A» وفقاً لأهداف سياسية كان يسعى إليها من خلال ترك مجموعة بن لادن تنفذ عملها؟ وما هي تلك الأهداف؟

في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١، كشف تقرير نشرته صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية معلومات تفيد، بأن عنصراً مغربياً من المخابرات المغربية، تعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قام باختراق تنظيم القاعدة في أفغانستان، وذهب إلى هناك، ثم عاد بعد أن أدى مهمته الاستخباراتية إلى المغرب، وليبلغ الاستخبارات المغربية والأمريكية في الفترة السابقة لأغسطس الماضي، أن تنظيم بن لادن ينوي القيام بهجمات في الولايات المتحدة مشابهة لتلك التي حدثت في ١١ سبتمبر الماضي.

ويقول تقرير الصحيفة التي يديرها رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي، إن الاستخبارات الأمريكية لم تأخذ هذه المعلومات من العميل المغربي واسمه حسن دابو مأخذ الجد رغم المعلومات الميدانية الغزيرة التي عاد بها هذا العميل من رحلته إلى أفغانستان. ورغم أنه الآن يقيم في ضواحي واشنطن بحماية الاستخبارات المركزية وفق اتفاق مع المخابرات المغربية.

ويمضي التقرير المغربي بالقول، إن الاستخبارات الفرنسية تعتقد أن «خطأ قاتلاً ارتكبته الاستخبارات الأمريكية من خلال إبعادها حسن دابو عن تنظيم القاعدة قبل فترة وجيزة

من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، خصوصاً أنه «نقل معلومات عن عزم التنظيم في مهاجمة مصالح أمريكية في الصيف أو الخريف»/ صحيفة «الحياة» العدد ٤١٣٢ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠١/.

فلماذا هذه المواقف الاستخباراتية الأمريكية تجاه معلومات زودتها بها المخابرات المغربية عن مسعى بن لادن للقيام بعمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة قبل وقوعها؟؟

وزير المالية البلجيكي صرح لمحطة تلفزيون «N.T.R» في ٢٢ سبتمبر الماضي، أي بعد مرور (١١) أحد عشر يوماً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، بأن «عمليات مضاربة مشبوهة جرت قبل أحداث ١١ سبتمبر في أسهم شركات الطيران والتأمين والنفط والذهب من خلال الأسواق الأوروبية» وأضاف الوزير البلجيكي «يبدو حتى أن هؤلاء الناس ربما ضاربوا على تلك المأساة من خلال المعرفة المسبقة بالحدث»!

ماذا يعني تصريح وزير المالية البلجيكي عن عمليات «مشبوهة»، أي أنها غير عادية وتثير الشبهات وجرت قبل أحداث واشنطن ونيويورك الإرهابية؟. علماً، أن تلك الأحداث التي تشكل تطوراً نوعياً ومذهلاً، في قضايا الصراع ضد الخصوم اعتمدت ولأول مرة في التاريخ استخدام طائرات ركاب مدنية في ضرب أعلى الأبراج الأمريكية. والوزير يتناول ذكر مضاربات على صفقات مشبوهة في أسهم شركات الطيران والتأمين. فمعلوم، أن أية أحداث مأساوية تحصل للطائرات، تتولى شركات التأمين التعويض عنها بثمن تلك الطائرات. أي أن الذين ضاربوا بأسهم شركات الطيران، ضاربوا في ذات الوقت على أسهم شركات التأمين التي ستتولى التعويض على الطائرات وركابها عند التعرض للأحداث، مما يعني علمهم بتلك الأحداث قبل وقوعها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البرجين اللذين كانا هدفاً للأعمال الإرهابية، مؤمن عليهما بحكم أن قيمتهما تتجاوز الأربعة مليارات دولار.

إذن، فعمليات المضاربة التي سبقت أحداث ١١ سبتمبر في الأسواق الأوروبية على أسهم شركات الطيران وأسهم شركات التأمين لا يمكن أن تكون مصادفة أبداً. هذه الواقعة الاتهامية الخطيرة لا يمكن تجاهلها إلا من قبل الجهات التي لها مصلحة في التستر على مجمل المواقف المشبوهة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي علمت بالأدلة الثابتة دخول مجموعة بن لادن للولايات المتحدة الأمريكية بهدف القيام بعمليات إرهابية.

الشيء الثابت إذن، وحسبما أثبتته الاتهامات المتبادلة بين الـ «C.I.A» وال «F.B.I»

المنشورة في الصحافة الأمريكية وخاصة (لوس انجليز تايمز) عن برقية وكالة الاستخبارات المركزية إلى «F.B.I» يوم ٢٧ أغسطس بشأن دخول أربعة عناصر من مجموعة بن لادن (الشرق الأوسط العدد ٨٣٦١ تاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠١) وحسب المعلومات التي نقلتها المخابرات المغربية التي زودهُا بها العميل حسن دابو الذي قام باختراق تنظيم القاعدة بطلب من الأجهزة الأمنية المغربية إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية قبل أغسطس الماضي حسبما أوردته صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية التي يديرها رئيس الوزراء المغربي... الشيء الثابت مثل شمس الظهيرة من هذه الوقائع الخطيرة والتي بدأ كشفها في وقت لاحق لتصريحات وزير المالية البلجيكي عن مضاربات مشبوهة بأسهم شركات الطيران والتأمين، هو أن القيادة العليا لأجهزة الاستخبارات الأمريكية كانت على علم تام، ومسبق، بوصول مجموعة بن لادن للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليات على الأرض الأمريكية ذاتها. ما حصل من تصرفات موازية من جهات مالية على اطلاع بهذه المعلومات، واستفادة منها، هو أن صفقات مشبوهة جرت في وقت سبق الأحداث على أسهم شركات الطيران والتأمين.

من الذي وضع مخطط أحداث ١١ سبتمبر؟

السؤال الذي يفرض نفسه، هو، هل جاءت مجموعة بن لادن الـ (١٩) التي أعلنت السلطات الأمنية الأمريكية أسماءها وهي تحمل المخطط ذاته الذي تم تنفيذه في ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن؟ أم أنها جاءت بهدف القيام بأعمال إرهابية تقليدية على غرار ما حدث في السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي عام ١٩٩٨، ثم قدمت لها جهات «ما» التسهيلات التي لم تكن تلك المجموعة الإرهابية تتوقعها، وهي الوصول إلى الطائرات المدنية الأربع في وقت واحد، وتدمير البرجين، ومقر البنتاغون، والرابعة تاهت في «المجهول» وتحطمت؟.

يقول تحقيق لصحيفة «لوس انجليز تايمز» بتاريخ ٢١ نوفمبر إن «هناك تكهنات غير مؤكدة تقول ان ١٣ من الخاطفين كانوا يعتقدون أنهم يستعدون للمشاركة في عمليات اختطاف تقليدية، وأنهم كانوا يجهلون أنها كانت عمليات انتحارية. وأكد مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن الموظفين الأمريكيين لم يرتبكوا أي خطأ عندما أصدروا تلك التأشيرات، لأنهم نظروا في كل طلب مقدم بحسب البيانات القانونية ولم يجدوا في

السجلات الجنائية أو الإرهابية ما يمنع منح أصحاب تلك الطلبات تأشيرات عبور». فما هي دلالات هذا التقرير الجديد للصحيفة الأمريكية الذائعة الصيت أمريكياً والموثق بمصادر الأخبار والتحقيقات والتقارير التي تنشرها؟

الدلالة الأولى، أن الأغلبية الساحقة من المشتبه بهم حسب الاتهامات الأمريكية أنهم نفذوا أحداث ١١ سبتمبر قدموا للولايات المتحدة كما يبدو منطقياً للقيام بعمليات إرهابية «تقليدية». وليست تلك الانتحارية التي تمت على أرض الواقع في ١١ سبتمبر.

الدلالة الثانية، أن وزارة الخارجية الأمريكية ومن خلال سفاراتها في الخارج منحت تأشيرات المرور للمجموعة الإرهابية دون أن تجد لها سجلات إرهابية، كما تقول الصحيفة الأمريكية نقلاً عن المصادر المسؤولة في الخارجية.

فالدلالة الثانية تتفق مع سابقتها الأولى. خاصة لجهة ما تأكد من التنقلات العلنية للمجموعة في المدن الأمريكية، وفتح حسابات لهم.

إضافة إلى ذلك، فإن تقرير العميل المغربي حسن دابو والذي جمعه ميدانياً من خلال رحلته إلى أفغانستان واختراقه تنظيم القاعدة هناك، استند إلى واقع الإمكانات المتاحة في قواعد تدريب مجموعات بن لادن هناك. وهي إمكانات محدودة بكل تأكيد لا تتجاوز سقف التدريب على استخدام التفجيرات، وزرع القنابل الموقوتة، ليس أكثر. ولا يتصور عقل بشري أن يتم التدريب على تفجير أبراج مماثلة لبرجي مركز التجارة العالمي من ١١٠ طوابق، بينما أعلى بناء في كابول لا يتجاوز أربع طوابق. فضلاً عن انعدام كفاءة الطيران المدني هناك.

وإذا أضفنا إلى ما سبق مسألة أساسية، وهي سن المشتبه بهم، وهم من الشباب، بل المراهقين، لتأكد لنا صحة تقرير صحيفة «لوس انجليز تايمز»، بأن المشتبه بهم الـ (١٩) دخلوا الولايات المتحدة للقيام بعمليات إرهابية تقليدية. علماً، أن هناك من الخبراء في مجال الطيران من يقول، أن قيادة الطائرات المدنية لضرب برجي نيويورك اللذين تم تدميرهما يوم ١١ سبتمبر، تتطلب فترة تدريب في التحليق فوق تلك المدينة مدة لا تقل عن ٥٠ ساعة طيران!

فالحقيقة الأساسية لما حصل، وفقاً للمعطيات الأمريكية ذاتها، ومن تصريحات وزير المالية البلجيكي، ومعلومات المخابرات المغربية، وما تردده أوساط أمريكية من تساؤلات وتكهنات، هو الآتي:

جاءت مجموعة بن لادن إلى الولايات المتحدة للقيام بعمليات إرهابية تقليدية، على أن تكون أدوات المواد التي ستستخدم في تلك العمليات موجودة في السوق السوداء للسلاح والمتفجرات في الولايات المتحدة. كما تم استدراج هذا العدد الكبير الـ (١٩) من المجموعة للحضور إلى الولايات المتحدة بقرار من جهة استخباراتية أمريكية في أعلى المستويات.

وأن هذه الجهة نفسها، هي التي رسمت سيناريو ١١ سبتمبر، وقام العنصر، أو العناصر من الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية الذين اخترقوا مجموعة بن لادن، على غرار عميل المخابرات المغربية الأمريكية حسن دابو، بنقل سيناريو الخطة الإرهابية، بالشكل الذي تم تنفيذها يوم ١١ سبتمبر إلى المجموعة.

وما يؤكد هذه الحقيقة، هو أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تعلم بوجود مجموعة بن لادن عند دخولها المطارات الأمريكية. وتنظيم القاعدة لابن لادن موضوع تحت رقابة الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية في كل أرجاء آسيا وأوروبا والعالم على مدار الساعة منذ حادث برج التجارة العالمية في نيويورك عام ١٩٩٤، والذي كان حادثاً إرهابياً «تقليدياً».

أي أن الجهة القيادية في أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي وضعت لمجموعة بن لادن سيناريو أحداث ١١ سبتمبر، كانت تسعى لهدف سياسي يرتبط بأهداف سياسية كبيرة جداً في نظر تلك الجهة، بحيث تبرر التضحية بالبرجين. وبالثلاثة آلاف وبضع مئات من الأمريكيين الذين دفعوا ثمن السيناريو.

من هي الجهة المسؤولة عما جرى؟

من هي تلك الجهة الاستخباراتية الأمريكية التي تواطأت بشكل سافر ومفضوح مع تطلعات بن لادن الإرهابية وسهلت لمجموعته تنفيذ أحداث سبتمبر؟ من؟.

إنها الجهة التي منعت (٤٠٠٠) أربعة آلاف يهودي يعملون في البرجين من التوجه إلى عملهم صبيحة ذلك اليوم.

... إنها الجهة التي كانت تقف وراء تلك الصفقات المشبوهة التي تمت قبل الحادث بأيام في الأسواق الأوروبية وتركزت على أسهم شركات الطيران والتأمين، كما قال وزير المالية البلجيكي.

ولعل المضحك المبكي في هذه المأساة الأخلاقية لأجهزة الاستخبارات الأمريكية ذات القيادة الصهيونية، أن يطلع علينا السيد أسامة بن لادن ليمجد ذلك الحدث الإرهابي والمأساوي بإيحاءات ضمنية تشير إلى أنه أشرف بعقله المصاب بجنون العظمة على تنفيذه. والمؤسف أكثر، أن يسبغ بن لادن على تلك المجزرة البشرية والاستخباراتية الصهيونية، صفة الجهاد الإسلامي المزعوم.

من يخدع من؟ من خدع من في أحداث ١١ سبتمبر؟.

مخطط سبتمبر استهدف تصدير الأزمتين : الأمريكية والإسرائيلية

هل لليمين «الإسرائيلي» دور في سيناريو الحادي عشر من سبتمبر؟ بالرغم من أن المركز الصهيوني في واشنطن هو الفضاء السياسي «لإسرائيل»، لدوره القيادي على المستوى الاستراتيجي للقضايا الحيوية لها، فإن الخطاب السياسي «الإسرائيلي» بعد أحداث ١١ سبتمبر الصهيونية كشف بكل وضوح، عن أنه المستفيد الوحيد مما حدث، وهذا ما بدا واضحا في اتهام شارون للدول الإسلامية بعد أقل من ٤٨ ساعة على الحدث، بأنها المسؤولة عنه، ودون أي دليل. بل رغم ان الوقائع كلها تؤكد مطاردة جميع الدول العربية بدون استثناء لتنظيمات بن لادن، ودحض توجهاته.

ففي ٣٠ أكتوبر الماضي طلع علينا الكاتب «الإسرائيلي» شاؤول صدقة في مقالة له نشرها في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يدعو فيها الولايات المتحدة، حليفته، إلى شن حرب لا هوادة فيها على الدول العربية بمن فيها السعودية ومصر وسورية ولبنان إضافة إلى إيران في مقالته تلك بعنوان «سيف محمد».

يلاحظ هنا دلالات عنوان المقالة بقصد النيل من رسولنا المصطفى رسول السلام والهداية والعدالة، يقول السيد شاؤول «إن الأمريكيين إذا بحثوا عن القاتل في أفغانستان فإنهم يجعلون من أنفسهم نكتة الألفية. فبصمات الأصابع الإجرامية ينبغي البحث عنها في دمشق وبيروت وبغداد وطهران والخرطوم ورام الله وحتى في القاهرة والرياض»!

ويواصل الصهيوني شاؤول بث حقده التوراتي العدواني قائلا:«إن على الولايات المتحدة أن تشن حربا لا هوادة فيها. حربا متواصلة ضد العالم الإسلامي المتطرف. وعليها في هذه الحرب أن تضم إليها أوروبا. وعلى الطرفين أن يقتلعا من الجذور- ليس فقط نظام الطالبان المجنون في أفغانستان- وإنما كذلك مملكة الإرهاب في غزة، والمنظمات الإرهابية في دمشق، والتحريض المعادي للغرب في الصحافة الحكومية المصرية، والتبرعات التي تقدمها السعودية لصندوق «حماس» والتسلح النووي في إيران، وحزب الله الذي يدير الحياة في لبنان، والحكومة العراقية، وطغمة العائلات في السودان، والعصابات الفلسطينية المسلحة في المناطق. وينبغي أن توضع على أسنة الحراب رؤوس القذافي

وعرفات والأسد ونصر الله وكل الآخرين غدوا أبطال مؤتمر ديربان الذي كاد أن ينسى».
ويختتم شاؤول صدقة حقده التوراتي العدواني بالدعوة إلى إعطاء هذه الحرب على جميع الدول العربية والإسلامية باستثناء الصومال وجيبوتي، مدلول ومعطيات ما سماه بالحرب «المقدسة» حيث يقول:«إنها جهادا خاصا بالغرب عليه أن يتبناها إنها حرب مقدسة لا يتورع (الغرب) في إطارها عن الأقدام على أي عمل، حتى لو قاد إلى مقتل مدنيين مسلمين. إن هذه هي حرب يأجوج ومأجوج التي ينبغي فيها أن تهزم مرة وإلى الأبد القومية العربية والراديكالية الإسلامية، بالدمار والنيران وأعمدة الدخان».
الخطورة في الخطاب الصهيوني الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية، هو هذا التحريض لقتل المدنيين المسلمين ولإعلان الحرب على المملكة العربية السعودية ومصر، وإيران، وعلى لبنان، وعلى ليبيا، وعلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية التي نشأت عن اتفاق أوسلو المبرم بين الحكومة «الإسرائيلية» وقيادة الرئيس ياسر عرفات، والذي رفضته وماتزال ترفضه الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل وفي الشتات.
وأقل الناس دراية في الشأن السياسي، يعلم أن جميع هذه الدول العربية والإسلامية التي يدعو الخطاب الصهيوني إلى محاربتها، تطارد تنظيمات بن لادن منذ ظهر هذا الأخير بتحالفه مع وكالة الاستخبارات المركزية لمحاربة الاتحاد السوفييتي السابق، عدو الولايات المتحدة الأمريكية في حينه.

التحريض الصهيوني لإعلان الحرب على العرب

في ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ أي بعد مرور (١٣) ثلاثة عشر يوما من مقالة شاؤول صدقة، طلعت علينا صحيفتا «الإندبندت» البريطانية و«واشنطن بوست» الأمريكية بتحريضات معادية للدول العربية ضمن ذات الأفق السياسي لشاؤول صدقة.
فالأولى «الاندبندنت» دعت إلى «شن حرب على السعودية فالحملة الحقيقية كان يجب أن تبدأ من هناك فهي التي أنجبت الإرهابيين ورعتهم» كما ورد حرفيا في تلك الصحيفة البريطانية.
أما صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية فقد دعت الإدارة الأمريكية إلى العمل على تخريب الأنظمة العربية بحجة التباكي على الديمقراطية، اسطوانة الصهيونية التي أصابها الصدأ. تقول «الواشنطن بوست» في عدد يوم ١٢ نوفمبر «إن هناك مبادئ جديدة يجب أن تسود

العلاقات الأمريكية، ليس مع السعودية فقط، بل مع مصر وبقية العرب أيضا. وتتلخص هذه المبادئ بنوعية الأنظمة السائدة في العالم العربي والتي لا بد وأن ترتبط بشكل وثيق بالمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة. إذ أن من صميم المصلحة الأمريكية أيضا، سيادة مبادئ الحرية السياسية وحرية التعبير والديمقراطية ورفع القيود عن الإعلام في الدول العربية».
واضح من كلام الاندبندت والواشنطن بوست، الاستجابة السياسية السريعة لأطروحات الإرهابي شاؤول صدقة الذي يدعو علانية إلى قتل المدنيين من المسلمين في الحرب التي يدعو الولايات المتحدة للقيام بها ضد غالبية الدول العربية والإسلامية.
إلا أن الصحيفة الأمريكية الصهيونية، اتجهت إلى توضيح السيناريو الكفيل بتحقيق الأهداف الصهيونية، ورسم معالم التحرك السياسي للإدارة الأمريكية مستقبلا في محاولة النيل من دول المركز العربية: السعودية، مصر، سورية. حيث تطرح الصحيفة موضوع «مقاسات» الأنظمة الجديرة بالتوافق مع المصالح الاستراتيجية في المنطقة العربية، وهي الأنظمة التي تسود فيها ما سمته «مبادئ الحرية السياسية وحرية التعبير والديمقراطية» أي أنها دعوة للنيل من استقرار دول «المركز» الثلاث هذه، باتهامها بمعاداة الديمقراطية. وبالتالي، تحريك جماعات منضوية تحت تنظيمات وكالة الاستخبارات المركزية في هذه الدول العربية الثلاث، ومن ثم تضخيم تحركاتها في أجهزة الإعلام والإثارة المتأمركة بهدف إضعاف الاستقرار في هذه الدول الثلاث «المركزية».
هذا بالرغم من التزام الحكومة المصرية باتفاق الصلح مع الكيان «الإسرائيلي» منذ توقيع الرئيس السادات لتلك الاتفاقات في كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وحتى الآن.
في ٢٢ نوفمبر، بثت صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية خبرا زعمت فيه، أن موكب خادم الحرمين الشريفين في الرياض «تعرض لحادث مروري»!
رغم أن الملك فهد لم يتنقل في أي موكب قبل ذلك اليوم المزعوم ولا بعده، كما أكد الناطق الرسمي السعودي ردا على أحقاد «الواشنطن بوست». والعبرة في هذه الأخبار المفبركة، هي بدء الترويج للتوجهات الصهيونية الأمريكية الجديدة للنيل من استقرار دول «المركز» العربية الثلاث، الرافضة للعدوان «الإسرائيلي» الاحتلالي للمقدسات.
هكذا تتضح، وبالملموس، التوجهات الصهيونية لتطبيق الخطة السياسية التي تم إعدادها مسبقا، لاستثمار أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية. وهي الأحداث التي حرص الذين وضعوا

السيناريو الإرهابي لها، أن لا تمس أربعة آلاف يهودي يعملون في برج التجارة العالمي، مسرح الجريمة الأساسي في ١١ سبتمبر. فطالبوهم بعدم التوجه إلى أعمالهم صبيحة ذلك اليوم.

في قضايا الإرهاب، ومثلها التوترات الإقليمية والدولية، فإن الطريقة التقليدية لكشف القوى التي تقف وراء أي منها، تكون في البحث عن المستفيد من تلك الأعمال المعادية للسلام والشرعية الدولية.

فمن هي الدول أو القوى السياسية المستفيدة من أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في واشنطن ونيويورك؟ من سوى الصهيونية كما عبر عنها الإرهابي شارون والخطاب السياسي للإرهابي شاؤول صدقة، والمصالح الاحتكارية التي تتعالى دعواتها لتوظيف أفغانستان ما بعد طالبان في خدمة مشاريعها؟

الخسائر العربية في أحداث ١١ سبتمبر

بالمقابل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه على تداعيات السيناريو الصهيوني لأجهزة الاستخبارات الأمريكية المتصهينة لأحداث ١١ سبتمبر هو، ما الذي لحقته الخسائر المالية والسياسية من تداعيات ذلك السيناريو الإرهابي واللاأخلاقي؟ هل غير الدول العربية من أصابه الضرر الاقتصادي الجسيم من هذه التداعيات التي ماتزال تتفاعل حتى الآن؟ فعلى صعيد السياحة التي تشكل مصدرا أساسيا للدخل في العديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر والأردن واليمن والمغرب، تراجعت بمتوسط قدره (٨٠٪) ثمانين في المائة. أي بما يقدره بعض الخبراء بحوالي عشرة مليارات دولار على اعتبار أن تراجع السياحة سيمتد إلى نهاية هذا العام. كما أن الخسائر العربية الفادحة على الصعيد المالي المباشر فهي ذات اتجاهين:

الأول، الخسائر التي لحقت الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فالخسائر التي لحقت الاستثمارات السعودية وحدها جراء أحداث ١١ سبتمبر قدرتها مصادر مالية في مؤتمر اقتصادي في دبي أخيرا بمبلغ (٣٠) ثلاثين مليار دولار! ومعلوم أن الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي (٨٠٠) ثمانمائة مليار دولار!

الاتجاه الثاني للخسائر المالية الجسيمة التي لحقت بالجانب العربي من أحداث ١١

سبتمبر، هي تلك التي نتجت عن القرار السياسي الأمريكي الخفي والعلني في آن واحد، بخفض أسعار النفط الخام. فلقد كان سعر برميل النفط الخام يوم ١١ سبتمبر مزيج برنت ٢٥ دولارا أمريكيا. ومع بداية الحدث الإرهابي الصهيوني، بدأ سعر النفط الخام بالتراجع إلى أن استقر عند سعر (١٦) ستة عشر دولارا للبرميل في أقل من شهر. أي أن الخسارة التي لحقت البرميل الواحد بلغت (٩) تسعة دولارات.

فتكون الخسارة اليومية التي لحقت، وماتزال بالدول المصدرة للنفط «أوبك» (٢٢٥) مائتين وخمسة وعشرين مليون دولار. باعتبار الصادرات اليومية لأوبك ٢٥ مليون برميل. أي بواقع ٦,٧٥ مليار دولار شهريا! وهذه الخسارة تنعكس سلبا على مجمل عمليات التنمية والبناء والخدمات الأساسية لدول أوبك التي تشكل الدول العربية جزء رئيسيا منها.

أي أن هناك ثلاثة مستويات خطيرة من الخسائر التي لحقت بالدول العربية جراء أحداث ١١ سبتمبر التي تم تصنيعها في المطبخ الصهيوني لأجهزة الاستخبارات الأمريكية، وهي:

١- الخسائر التي لحقت قطاع السياحة.
٢- الخسائر التي لحقت الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة.
٣- الخسائر الجسيمة التي لحقت بالواردات من أسعار النفط الذي يشكل المصدر شبه الأساسي للعديد من الدول العربية.

مجموع هذه الخسائر يتجاوز مئات المليارات من الدولارات.

ما هو الموقف الأمريكي والصهيوني تجاه هذه الخسائر الجسيمة التي لحقت بالجانب العربي، وتستنزف جزءا أساسيا من مشروع التنمية في هذه الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي؟

بدلا من التضامن الأمريكي مع الدول العربية، اتجهت القيادة الصهيونية كما هو واضح في الخطاب السياسي ومثله الاستراتيجية الأمريكية المتصهينة بعد ١١ سبتمبر، اتجهت إلى ممارسة التهديد العسكري العلني، ومثله السياسي ضد الدول العربية عموما، ودول «المركز» الثلاثي (السعودية، سورية، مصر) خصوصا. مما يضيف دليلا وثائقيا جديدا على الدور الصهيوني في مخطط أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية.

الوضع «الإسرائيلي» المنهار قبل أحداث ١١ سبتمبر

لعل السؤال الموازي الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو، هل خسرت «إسرائيل» أم ربحت من سيناريو أحداث ١١ سبتمبر؟

ولأن الوثائق الرسمية هي الحكم الفاصل في تحديد طبيعة المواقف التاريخية، وكشف خلفياتها الحقيقية، فإن الرد على هذا التساؤل هو الوثيقة التي يقدمها الكاتب «الإسرائيلي» طالي ليبكين شحك، والتي هي عبارة عن مقالة له بعنوان «أطلوا علينا يا يهود العالم» منشورة في صحيفة «جيروزاليم بوست» «الإسرائيلية» يوم ١٥ يونيو الماضي (٢٠٠١) أي قبل ثلاثة أشهر من أحداث ١١ سبتمبر. وفيما يلي الترجمة للمقالة كما وردت في صحيفة «الأهرام» القاهرية بالعدد ٤١٨٥٨:

«أطلوا علينا يا يهود العالم ، بقلم: طالي ليبكين شحك:

لقد ارتفع الضغط هذا الأسبوع عندما تلقت وكالات السفر ومراكز الرياضة ومنظمة المكابي ومعسكرات الكشافة والفنادق ما يفيد بعدول ضيوفنا يهود المهجر عن نيتهم للزيارة، لقد أصبنا بذهول من الاحجام الجماعي في أحسن الظروف مما أبطل كل الفرص في إعادة النظر في هذا الالغاء. وجهة نظر هذا هو اسم اللعبة التي تحاول تفسير الغاء الرحلات «لإسرائيل» من قبل يهود لهم خطط متباينة لهذا الصيف، حتى شارون اقترح هذا الاسبوع وجهة النظر شارحا أن ما تراه من هنا لا يراه غيرك من هناك وبالعكس، وما نعتبره احجاما من جانب يهود العالم لا يمكن فهمه بهذه السهولة.

منذ سنين عديدة ظلت قطاعات من اليهود تأتي إلينا خلال شهور الصيف الحارة ليعيشوا معنا. وأنا اعتبر ذلك عملا ساميا من التضامن بالنظر لحرارة الصيف والرطوبة.. وقطاع السياحة «الإسرائيلي» يعتمد كثيرا على يهود العالم، وهو أيضا جزء من مجمل العلاقات المتبادلة بين «إسرائيل» ـ التي هي الوطن القومي للشعب اليهودي ـ وإخواننا في الشتات. ونحن نمثل العنوان والبيت والمأوى في وقت الحاجة. فهم يدعموننا بتبرعاتهم الخيرية وبالسياحة التي ترفع المعنوية والعلاقات التجارية، وكذلك بالدعم السياسي عبر علاقاتهم مع الحكومات في أنحاء العالم.

إن هذا الميثاق غير المكتوب بين «إسرائيل» ويهود المهجر يحتاج إلى إعادة النظر. ففي

الواقع تتيح هذه الظروف الصعبة فرصة لإعادة النظر في مسائل جذرية تتعلق بالهوية «الإسرائيلية» والهوية اليهودية والصلة بينهما.

ان رد الفعل الساخط ولا نقول الهستيري من جانب زعماء وسكان «إسرائيل» على إلغاء الزيارات من جانب وفود الشباب والرياضة فرفع صوتها مناشدة إجراء دراسة جريئة لعدة قضايا. فلقد علمتنا أيام الشدة هذه أن الكثير من ظنوننا والعديد من مقولاتنا المكررة والكثير من قيمنا لم يعد لها قيمة وكان يجب أن نعرف أنه ما كان ينبغي لنا أن نفاجأ.

والذين يتوقفون إلى أيام الانتظار قبل حرب ١٩٦٧ يفسرون الفرق المعنوي بين ما نتمناه وبين الواقع الذي نتخبط فيه.. في تلك الأيام أبدى يهود العالم تضامنا مدهشا وظهر تقليد ارسال الأبناء إلى المدن «الإسرائيلية» ليساعدوا في ملء الاشولة بالرمل وإلى الكيبوتس للقيام بالواجبات التي يقوم بها أعضاء الكيبوتس لتقديم الطعام في قاعات الطعام بدلا من أعضاء الكيبوتس وإلى ميدان القتال بدلا منهم لكن أيامها كان التهديد هامشياً، بينما خطر وقوع هجوم إرهابي كما نشهده على شاشة التليفزيون هو خطر ماثل.

ومع الأخذ بعين الاعتبار حالة انعدام الأمن فإن عدم رغبة الأمهات اليهوديات في رفع علم الوطنية أو تقبل العمل الصهيوني بطريقة تعرض حياة الأبناء للخطر، شيئ مفهوم. وليس لنا أن نشجب ما نعتبره خيانة الأمهات اليهوديات اللائي يرفضن ارسال أبنائهن إلى منطقة تغمرها الكراهية والإرهاب كما نرى على شاشة التليفزيون.. فبرفضهن ارسال أبنائهن إلينا يستجبن إلى الغريزة الأبوية المقدسة وهي حماية الأبناء.

ومع كل الاحترام للرابطة الصهيونية والتصريحات السياسية التي نتوقعها من إخوتنا في الخارج ليس لنا حق في مطالبتهم بالتخلي عن غريزة الأبوة. وبما أن الأمهات اللائي يقمن في الضفة الغربية وغزة يدافعن عن أبنائهن ويعبرن عن ثقتهن في شرعية أعمالهن وتعريض حياتهن للخطر لا يعني أن يتوجب على الأمهات اليهوديات في كندا وأمريكا الجنوبية القيام بأعمال خطيرة مماثلة.

صحيح أن التضامن والتجمع كانا من تقاليدنا المتأصلة لكن كل شيء قد تغير الآن، فالأمور تغيرت من وجهة نظرنا وأيضا من وجهة نظر يهود المهجر. لقد تبدلت العلاقة بيننا، ونحن «الإسرائيليين» لعبنا دورا في توسيع الشقة الفاصلة بيننا.

ولكن القضية هنا تتعلق بعقيدة بسيطة وأساسية وهي قدسية الحياة، حياة الأطفال، هنا يتوجب على الناس أن يتخذوا القرار بأنفسهم ونحن لن نتسرع في الحكم عليهم».

تكشف هذه الوثيقة «الإسرائيلية» إلى جانب ما أوردته مراكز الدراسات «الإسرائيلية» نفسها قبل أحداث سبتمبر، إن الوضع الاقتصادي هناك كان في منتهى السوء. خاصة على صعيد السياحة اليهودية العالمية «لإسرائيل»، والتي تعني لها وللمستوطنين معاني التضامن السياسي تجاه المشروع «الإسرائيلي»، أكبر من دلالات العائدات المالية كما يوضح الكاتب «الإسرائيلي» طالي شحك. والسبب الذي يتجاهل شحك ذكره عن تراجع السياحة اليهودية ذات البعد السياسي والتوراتي يليهما المالي، هو الحرب الوحشية التي يشنها كيان الاستيطان ذاته، والرد الشعبي العربي الرافض للعدوان.

إذن، جاء الحادي عشر من سبتمبر ليشكل خروجا «لإسرائيل» من مأزق وجودها واهتزاز ثقة يهود العالم بمصداقيتها. بل ونقل الأزمة إلى العرب والمسلمين، والدعوة لإعلان الحرب عليهم.

لماذا تخلت حكومة باكستان العسكرية عن أفغانستان؟

.. فاجأت حركة طالبان العالم بانسحابها العسكري والسياسي من العاصمة الأفغانية كابول، صبيحة الثاني عشر من نوفمبر ٢٠٠١ بدون إطلاق رصاصة واحدة على خصمها التحالف الشمالي. بل إن الإدارة الأمريكية ذاتها، كانت الطرف الذي فاجأته تلك الحركة العسكرية بدلالاتها السياسية، أكثر مما فاجأت قوات التحالف الشمالي الخصم اللدود لطالبان، والحليف الرئيسي للولايات المتحدة في مسعاها للسيطرة على أفغانستان، وإلقاء القبض على تنظيم القاعدة، والملا محمد عمر أمير مؤمنين طالبان.

ولقد تباينت تفسيرات المراقبين لدوافع ذلك الانسحاب المفاجئ والذي بدا في قيمته السياسية، وكأنه هدية غير متوقعة من الملا محمد عمر قائد طالبان الأوحد وأمير مؤمنيها، إلى خصمه تحالف الشمال بقيادة الطاجيكي الدكتور برهان الدين رباني رئيس أفغانستان الذي سبق لطالبان أن «خلعته» من الحكم عام ١٩٩٦، وأبعدته إلى المنفى الاختياري.

... تساءل البعض فيما إذا كان انسحاب طالبان يعني تراجعا تكتيكيا بهدف الانتقال إلى حرب العصابات في المدن و الجبال.

فمثل هذه الحرب (العصابات) تمثل بيئة مناسبة لطالبان من واقع خبرة قواتها في محاربة القوات السوفيتية خلال غزوها لأفغانستان عام ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩. خاصة، وأن طالبان لا تملك القدرة على مواجهة القصف التدميري الذي تقوم به طائرات ب ٥٢ الأمريكية.

البعض الآخر من المراقبين فسر ما حدث بأنه نتاج قناعة سياسية فرضتها التطورات على قيادة طالبان ومؤداها، استحالة الصمود أمام الضربات الأمريكية المؤلمة لمواقع طالبان وقواتها، وهيبتها السياسية على حد سواء. فالانسحاب والحالة هذه، إنما كان بهدف الحفاظ على «ماء الوجه السياسي» لقيادة طالبان من جهة، ولتوظيف قواتها العسكرية في توفير الحماية العسكرية لأشخاص قيادة الحركة من جهة أخرى.

الملفت للنظر، أن قيادات طالبان ذاتها، قدمت تفسيرات متناقضة لانسحابها من العاصمة كابول يوم ١٢ نوفمبر الماضي. فهي تارة بررت خطوتها بأنها خطوة تكتيكية من أجل حشد قواتها للمواجهة البرية الحاسمة مع القوات البرية الأمريكية! وتارة أخرى، بررت

خطوتها تلك، بأنها من أجل حقن دماء سكان العاصمة كابول وتجنيبهم ويلات القصف الأمريكي!

كلا التفسيرين يتعارضان مع حقيقة دوافع الانسحاب الطالباني من كابول لصالح قوات الشمال الطاجيكية. فلا هي خطوة تكتيكية، كما أنها ليست بدافع الحرص على دماء سكان كابول.

فاللجوء إلى خطوات تكتيكية في الحرب، يتطلب قيادة على مستوى عال من الكفاءة الاستراتيجية. ذلك أن التكتيك جزء من الاستراتيجية. وفاقد الشيء لا يعطيه. حيث أن مسيرة طالبان كلها، ليست أكثر من فصيل يجهل أبجدية علم السياسة وإدارة الصراع. وعندما يتحدث قادة طالبان «البائدون» عن خطوات تكتيكية حسب توصيفهم، فإنهم يثيرون السخرية أكثر مما يثيرون الرثاء.

ثم إن طالبان ذاتها حركة سياسية وميلشيات مسلحة، نشأت بداية بدعم عسكري وسياسي واستخباراتي باكستاني- أمريكي مشترك. أي أنها كحركة سياسية جاءت باعتبارها خطوة تكتيكية أمريكية ضمن الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة القريبة من آسيا الوسطى ونفط بحر قزوين.

والواقع، أن السبب الحقيقي لانسحاب طالبان عسكريا وسياسيا من العاصمة كابول، واستسلامها المأساوي والفوضوي فيما بعد في قندوز وسائر مدن الشمال الأفغاني، هو حالة الشلل التام التي أصابت قيادة الحركة، نتيجة لانتقال حكومة إسلام أباد من موقع المؤسس والمنشئ لطالبان، إلى موقع الحليف لواشنطن التي تطالب برأس أمير مؤمنين طالبان وضيوفه من تنظيم القاعدة.

لماذا انقلبت حكومة برويز مشرف على طالبان؟

يجب أن يكون واضحا، أن الإنقلاب (١٨٠) درجة الذي حصل في موقف حكومة برويز مشرف الباكستانية وانتقاله إلى معسكر واشنطن التي أعلنت الحرب ضد أفغانستان، لم يكن قرارا «توافقيا» أو نتيجة مصالح مشتركة باكستانية- أمريكية.

لقد جاء قرار برويز مشرف في دعم الحرب الأمريكية التدميرية ضد أفغانستان، وفي الواقع العملي، من منطلق «الاستسلام» العسكري للتهديد الأمريكي لباكستان، بالتلويح لها، بإمكانية قيام «إسرائيل» بقصف المفاعل النووي الباكستاني. وهذا ما اعترف به برويز

مشرف علانية في لقاءاته الموسعة مع القيادات العسكرية والسياسية الباكستانية في يومي ٢٤، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠١. حيث أبلغه الرئيس الأمريكي جورج بوش في لهجة تهديد واضحة وصريحة «إن واشنطن لا تضمن عدم قيام «إسرائيل» بقصف المفاعل النووي الباكستاني».

كان واضحا، أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الحكومة العسكرية الباكستانية، من خلال الموضوع الأكثر حساسية على الأمن القومي لباكستان، وهو الموضوع النووي. ونجح المفاوض الأمريكي في حشر القيادة العسكرية الباكستانية بين خيارين: سلامة المنشآت النووية الباكستانية، أو التفريط فيها. الخيار الأول ربطته واشنطن بتخلي إسلام أباد عن طالبان. أما الخيار الثاني فهو على عكس الأول، والذي يعني رجحان كفة الهند في دائرة الصراع على إقليم كشمير بكل أبعاده السياسية داخل باكستان وخارجها.

ولقد بدا واضحا، أن برويز مشرف قبل مرغما بالخيار الأول. أي أنه ضحى بطالبان، من أجل ضمان استمرارية خياره النووي.

هل كان برويز مشرف محقا في الخيار الذي قبل به تحت التهديد الأمريكي الذي لم يترك له خيارا ثالثا؟ تلك مسألة أخرى تخرج عن نطاق هذه الدراسة، وإن تكن الإجابة عليها ممكنة وبكل تأكيد. فبين اللونين الأبيض والأسود، يتخذ اللون الرمادي موقعه بقوة الطبيعة، والحركة الجدلية للتاريخ.

الخيار النووي للدول النامية.. خطأ استراتيجي

فلقد بات واضحا، أن التوجه إلى السلاح النووي من قبل الدول النامية، يتعارض مع الإمكانات السياسية، والموقع العسكري لهذه الدول على خارطة الصراع الدولي.

بصريح العبارة، إن امتلاك إحدى دول العالم الثالث، مثل باكستان والهند وكوريا إن صحت التقارير الأمريكية للسلاح النووي إنما هو إفلاس استراتيجي. فالمحصلة الأولى لهذه الحالة من الهذيان الاستراتيجي، أن الدول النامية التي تمتلك السلاح النووي، تصبح في مصاف الدول «المشاغبة» أو التي تهدد الاستقرارين: الإقليمي والدولي.

هل يعتقد عسكريو باكستان بإمكانية استخدام سلاحهم النووي ضد الهند في الصراع القائم حول كشمير؟

بالمقابل، هل يتصور عاقل في هذه الدنيا، إمكانية أن تفاجئ الهند باكستان باستخدام السلاح النووي كما استخدمت الولايات المتحدة السلاح الذري عام ١٩٤٥ ضد اليابان في هيروشيما وناجازاكي؟

من ساعد الهند في موضوع التسليح النووي؟.. أو ليست «إسرائيل» هي التي زودتها بالأجهزة الرئيسية وبعلوم السلاح النووي؟ هل كانت الولايات المتحدة بعيدة عن هذا القرار الصهيوني بتسهيل دخول الهند النادي النووي؟

واستطرادا، هل كانت واشنطن جاهلة لما يجري على أرض مؤسسات النظام العسكري الحليف لها في باكستان من توجهات لدخول النادي النووي؟

فالتجربة التاريخية الماثلة للعيان، هو أن امتلاك الأطراف المتصارعة للسلاح النووي من شأنه، أن يقود إلى توازن ما يسمى بالرعب النووي. وهو الرعب الذي يؤدي إلى نوع خاص من الصراع، أطلق عليه اصطلاح «الحرب الباردة» بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في النصف الثاني من القرن الماضي.

كان واضحا لكل من تابع مجريات الصراع العربي- «الإسرائيلي» منذ أفرزت الصهيونية الأوروبية وبعدها الأمريكية هذا الصراع على الأرض العربية، ذلك الكم الهائل من محاولات التحريض الصهيوني للدول العربية لدفعها لامتلاك السلاح النووي.

إن محاولات النظام العراقي لامتلاك السلاح النووي من فرنسا شبه الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت جليا، كم هي مكلفة وعبثية في آن واحد، محاولة دولة عربية أو إسلامية امتلاك السلاح النووي، قبل استكمال بناء مؤسساتها، أو تحرير أرضها. بل إن المبرر الوحيد الذي لا تزال الولايات المتحدة تردده لرفض رفع العقوبات الأمريكية الظالمة على شعب العراق، هو ترددها الفج لمخاوفها من عودة النظام العراقي إلى امتلاك ذلك السلاح الانتحاري ذاتيا واستراتيجيا.

هذا عدا عن قيام «إسرائيل» بتدمير المفاعل النووي العراقي في يوليو عام ١٩٨٢، استجابة لمتطلبات سياسية «إسرائيلية» إقليمية وعالمية. ولقد كان واضحا لجميع المراقبين، أن «إسرائيل» استفادت من الخبراء الفرنسيين أنفسهم الذين أقاموا المفاعل العراقي، في توجيه الضربة التدميرية له.

تثبت جدلية الصراع الدولي، خاصة بين القوى المكافحة المتطلعة إلى تحريرها أرضها المحتلة وقوى الاحتلال البغيض، أن الشرط الأساسي لنجاح قضية تحرير الأرض

والإنسان والمقدسات، هو شرط الكفاءة الاستراتيجية في إدارة الصراع ضد العدو. تحرير الأرض العربية من الاحتلال «الإسرائيلي» يتطلب استراتيجية ومنهجا استراتيجيا، لا عفويا، ولا نوويا.

كيف نجح حزب الله في تحرير جنوب وطنه المحتل، ودحر الاحتلال «الإسرائيلي»؟

بالتأكيد، لم يلجأ مقاتلو حزب الله إلى استخدام السلاح النووي، ولا السلاح الجرثومي. لقد ألحق مقاتلو حزب الله الهزيمة النكراء بالعدو الاحتلالي «الإسرائيلي» من خلال استخدامهم أكثر الأسلحة التقليدية تخلفا، والتي أصبحت تعرض في المتاحف العسكرية. القنبلة اليدوية، والبندقية الرشاشة بل والسلاح الأبيض. ولكن مع استخدام سلاح الإيمان الذي لا يُقهر، وهو الاستعداد للاستشهاد عند استخدام القنبلة اليدوية والبندقية الرشاشة والمدية.

عجز الكيان «الإسرائيلي» عن استخدام سلاحه النووي ضد حركة التحرير التي قادها ضده في جنوب لبنان مقاتلو حزب الله. معنى ذلك، أن السلاح النووي «الإسرائيلي» فشل، وبقي مجمدا في أقبية مفاعل ديمونة في مواجهة القنبلة اليدوية التقليدية، والبندقية الرشاشة التقليدية لمقاتلي حزب الله.

الصهيونية «تُسوّق» للعرب تكتيكات انتحارية

.. تثبت جدلية الصراع ضد العدوان «الإسرائيلي»، أن الصهيونية ومن قيادتها المركزية للعدوان في واشنطن، بدأت ومنذ اللحظة التي نشأ فيها كيانها الاستيطاني بالغزو داخل الأرض العربية، في «تسويق» تكتيكات مخادعة لتتبناها الأنظمة العربية والإسلامية بهدف تدمير هذه الدول، من الداخل.

روجت الـ C.I.A بقيادتها الصهيونية المعروفة، للانقلابات العسكرية التي راجت في الخمسينيات، بهدف «تفتيت» الإرادة العربية، و«تغريب» الديمقراطية، ولتأجيل التصدي للعدوان «الإسرائيلي» من خلال إعطاء الأولوية لتكريس الأنظمة العسكرية.

... روجت الـ C.I.A في الستينيات فكرة الكفاح المسلح المزعوم للطليعة الفلسطينية من داخل الدول العربية المجاورة للكيان الاستيطاني، وليس من داخل فلسطين. أي «فلسطنة» الصراع العربي- «الإسرائيلي» وقطع رأسه وفصله عن عمقه القومي، لتتمكن القوى

الاستيطانية المتحالفة مع الولايات المتحدة من الاستفراد به وتدميره أو تخريبه على الأقل.

كان نهج الكفاح المسلح الفلسطيني المزعوم من الدول العربية إلى مواقع حدودية للكيان «الإسرائيلي»، يعني في المنظور الاستراتيجي، ولايزال يعني، الكفاح ضد «الأطراف». وقد غدا هذا النهج نهجا استراتيجيا لحركة «فتح» الرائدة في بعث الكفاح المسلح في الشتات، والتي نشأت هي ذاتها عام ١٩٦٥ في الشتات، في دولة الكويت. وهي الاستراتيجية القائمة على شن عمليات عسكرية تنطلق من الأردن وسورية ولبنان ضد أهداف زراعية أو نقاط مراقبة حدودية «إسرائيلية». أي الكفاح المسلح ضد «الأطراف الضعيفة» للعدو.

إن التوجه نحو «الأطراف» في استراتيجية حرب العصابات لحركات التحرير، يبدو مقبولا في مرحلة بداية الكفاح المسلح، بشرط أن يكون هذا الكفاح مقدمة قصيرة زمنيا، يتم الانتقال بعدها إلى قتال العدو في «المركز». أي أن يكون قتال العدو في أطرافه تكتيكا بينما تكون هناك استراتيجية لتطوير الكفاح المسلح نحو «مركز» العدو الاحتلالي. إلا أن سنوات الكفاح المسلح الفلسطيني في الشتات امتدت منذ نشأته بقيادة حركة «فتح» عام ١٩٦٥ وحتى تصفيته في لبنان عام ١٩٨٢ وهو على ذات نهج استراتيجية قتال «إسرائيل» في «الأطراف». مما يؤكد انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى قيادة «فتح» في هذه المسألة الخطيرة والأساسية ذات العلاقة الجدلية في إدارة الصراع ضد الاحتلال.

بل واتسم الوجود العسكري الفلسطيني المسلح في الشتات في ظل قيادة «فتح» بتخريب البيئة الوطنية لكل من الأردن وسورية ولبنان إلى الحد الذي تحول فيه الصراع بين ميلشيات «فتح» وحكومات تلك الدول الثلاث إلى حالة الأمر الواقع والبديل للصراع ضد الاحتلال من الداخل. وكانت تلك إحدى التداعيات المأساوية لاستراتيجية عسكرة الشعب الفلسطيني في الشتات، وممارسة الكفاح المسلح المزعوم ضد «أطراف» العدو.

الأمر يختلف في جنوب لبنان. فالكفاح المسلح الذي خاضه مجاهدو حزب الله الأماجد، إنما كان حربا تحررية ضد مواقع ثابتة ومتحركة لقوات الاحتلال «الإسرائيلي» في جنوب لبنان. فهو قتال ضد «مركز» العدو، وليس قتالاً ضد أطرافه. ولأنه قتال ضد «المركز» فقد استطاع دحره في امتداد مركزه داخل جنوب لبنان.

الهدف الغائي للحروب الكلاسيكية، كما هي حروب التحرير، هو إلحاق الهزيمة العسكرية أو السياسية «لمركز» الخصم، أو العدو. بحيث يستسلم عسكريا، أو يتراجع عن أهدافه السياسية العدوانية.

والعبرة في هذه المداخلة، أن «لعبة» السلاح النووي لباكستان، قد انقلبت ضدها في الحرب الدولية التي بدأتها الولايات المتحدة ضد طالبان، بسبب إعطاء الأخيرة الملاذ الآمن لأسامة بن لادن حليف الـ C.I.A السابق في معركتها ضد الاتحاد السوفييتي.

... عام ١٩٨٢ لجأت «إسرائيل» إلى تدمير المفاعل النووي العراقي وفقا لحسابات استراتيجية ودعائية خاصة بها، وخدمة لمصالحها، هي.

... في الحرب الأمريكية ضد طالبان، لجأت الولايات المتحدة إلى تهديد حكومة برويز مشرف بإمكانية قيام «إسرائيل» بتدمير السلاح الباكستاني النووي، ما لم يدخل مشرف حليفا معها ضد طالبان.

... كم هي عبثية، ومأساوية، وانتحارية لعبة السلاح النووي للعراق ولباكستان، ولكل دول العالم الثالث!

إلا أن الأمانة التاريخية تقتضي القول، أن الطبيعة السياسية لحركة طالبان نفسها، قيادة ونهجا وفي تحالفها مع تنظيم القاعدة الإرهابي، لم تكن قادرة على إتاحة هامش مناورة سياسية لحكومة برويز مشرف للانتقال إلى خيار ثالث بديل.

واستطرادا، فإن مقتضى الإخلاص للحقيقة وللمنطق السياسي والتحليلي، ومن منظور استراتيجي أيضا القول، أنه لو كان هناك نظام ديمقراطي حقيقي في باكستان، لما أذعنت إسلام أباد للتهديد العسكري النووي، ولما قبلت بالحفاظ على خيارها النووي على حساب التضحية بحليفتها طالبان، والسماح للولايات المتحدة بإعلان الحرب على أفغانستان شقيقتها شبه التوأم، وامتدادها الديني والاستراتيجي في قلب آسيا.

... لو كانت الديمقراطية هي السائدة في النظام الباكستاني بمؤسسات ثابتة، لما ظهرت حركة طالبان إلى الوجود أساسا. من هنا، تبدو المسيرة العبثية للأنظمة العسكرية في تدمير قوى شعبها الذاتية وتبرير الهزائم العسكرية والسياسية التي تلحق بها، سواء في باكستان، أم في بعض الدول العربية، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

لماذا خسرت «طالبان» الحرب؟

لم تكن الحرب الأمريكية ضد أفغانستان «الطالبانية» مفاجأة لأحد في العالم. كما لم تكن مفاجأة للملا محمد عمر وقيادته بما فيها السيد أسامة بن لادن. فواشنطن توعدت قيادة طالبان منذ الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها السفارتان الأمريكيتان في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨. وبالتالي، كان لزاما على قيادة طالبان، أن تتوقع هذه الحرب الأمريكية ضدها ما دامت متمسكة بإعطاء الملاذ الآمن لزعيم تنظيم «القاعدة».

.. السقوط السريع لنظام طالبان في أفغانستان، والانسحاب الدراماتيكي من العاصمة السياسية كابول، والاستسلام العسكري المذل لها في قندوز، والهزيمة العسكرية لها في مزار الشريف.. جميعها تؤكد فشل القيادة الطالبانية في إدارة الأزمة التي سبقت الحرب الأمريكية ضدها، ولاحقا الفشل العسكري والسياسي في الصمود في وجه تلك الحرب الأمريكية الصهيونية التي طالت بوحشيتها غير المبررة شعب أفغانستان المظلوم. صحيح أن لا علاقة لشعب أفغانستان بأحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في واشنطن ونيويورك، إلا أن الصحيح أيضا، أن القيادة الطالبانية أثبتت عجزها الفاضح في التعامل مع العالم المحيط بها. كما برهنت تلك الحركة عن افلاس سياسي، وجهل مقيت بقراءة أبجدية المنهاج المحمدي في غزوة بدر، والتخطيط الاستراتيجي لتحرير المقدسات ولمواجهة المعتدين.

فرغم الأصابع الصهيونية، والأدلة الدامغة من المراقبين الأمريكيين أنفسهم عن تواطؤ شيطاني بين القيادات الصهيونية في أجهزة الاستخبارات الأمريكية من جهة، وبين تقديم «التسهيلات» لمجموعة بن لادن وتمكينهم من الوصول إلى الطائرات المدنية التي استخدمها المغرر بهم لضرب مبنى التجارة العالمي بنيويورك في ١١ سبتمبر من جهة أخرى، فقد تجرعت القيادة الطالبانية الطعم الصهيوني بأن السيد أسامة بن لادن النجم العالمي البارز لطالبان، هو الذي استولى بقدرته الخارقة (كذا..) على تلك الطائرات الأربع، وبأنه هو وحده واضع المخطط، وأن أتباعه، هم المنفذون.

الإرهاب بالنجومية الفضائية

.. في اللحظة التي كان فيها أسامة بن لادن يعلن أمام العالم من قناة «الجزيرة» الفضائية، مسؤوليته الضمنية عن التخطيط والتنفيذ لأحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية التي يدينها ويرفضها الإسلام، فإنه بذلك، وبتلك اللحظة ذاتها، كان يعلن انتحاره السياسي، وانتحار حركة طالبان التي منحته الفضاء السياسي في آن واحد.

إن مجرد الإدعاء، بأن القيام بعمليات إرهابية ضد المدنيين الأمريكيين في الأرض الأمريكية، من شأنه أن يدفع صانعي القرار في واشنطن للكف عن الدعم العسكري والمالي للاحتلال «الإسرائيلي» للأراضي العربية، هذا الادعاء الكاذب هو نهج صهيوني شكلا ومضمونا، بل هو بضاعة صهيونية تسعى لترويجها في أوساط النخبة العربية الرافضة للوحشية «الإسرائيلية». والهدف من هذه البضاعة الصهيونية، هو إبعاد الأنظار عن أهمية الصراع ضد الاحتلال على الأرض المحتلة ذاتها.

لماذا امتنع أسامة بن لادن عن الانضمام إلى صفوف حزب الله في مرحلة نضاله الجهادي ضد الاحتلال «الإسرائيلي» في جنوب لبنان؟

واستطرادا، لماذا امتنع أسامة بن لادن عن الانتقال إلى صفوف المجاهدين داخل الأرض العربية المحتلة في فلسطين وفي الجولان؟ لماذا؟

.. في قضية الصراع ضد الاحتلال «الإسرائيلي»، ومن أجل تحرير الأرض والمقدسات، فإن تجربة حزب الله في جنوب لبنان هي المنهاج الوحيد، ولا منهاج غيره، في إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني- الأمريكي على الأرض العربية.

لم يمارس حزب الله طيلة مسيرته، ولا عملية إرهابية واحدة ضد المصالح الأمريكية في الخارج، أو في أمريكا ذاتها. كما لم يمارس هذا الحزب الجهادي أية ممارسات إرهابية ضد المصالح الأمريكية في لبنان ذاته. بل «تعايش» سياسيا مع القوى والأحزاب ذات الصلات بالسياسة الأمريكية ومصالحها في لبنان والمنطقة العربية.

والسبب في ذلك، أن قيادة حزب الله، كانت تؤمن، بأن الأسلوب الوحيد لهزيمة التحالف الأمريكي- «الإسرائيلي» هو في ممارسة أسلوب المقاومة المسلحة للاحتلال «الإسرائيلي» في جنوب لبنان، حيث الاحتلال.

بينما الفكر الإرهابي، أسير أطروحات تخرج من المطبخ الصهيوني في واشنطن، مفادها،

أن الأسلوب الوحيد لإنهاء التحالف الأمريكي مع العدوان «الإسرائيلي»، إنما يكون بتوجيه ضربات ضد المدنيين الأمريكيين في بلدهم، وفي العالم، إلى جانب ضرب المباني الأمريكية (!؟).

من يستعرض مجريات الصراع العربي- الصهيوني على أرض الواقع، يجد أن السبب الرئيسي للهزائم ومثلها الانتكاسات التي لحقت بالعرب والمسلمين، مردها انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى بعض القيادات التي تسيطر على الشارع العربي، وتؤثر في قرارات شعوب هذه الأمة. وهي الحالة التي تدفع بهذه القيادات والرموز إلى ممارسة تكتيكات خرجت من المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن.

في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ ذهبت السفيرة الأمريكية في بغداد السيدة ابيريل غلاسبي لتنقل إلى القيادة العراقية رسالة شفوية من رئيس الولايات المتحدة جورج بوش (الأب) يقول فيها «إن الولايات المتحدة لن تتدخل بالنزاعات الحدودية بين الدول العربية، خصوصا نزاعكم الحالي مع الكويت»! إنها دعوة مفضوحة كما قال السناتور الأمريكي دول رئيس لجنة الشؤون الخارجية في حينه، للعراق لغزو الكويت.

مثلما روج الرئيس بوش (الأب) «مصيدة الكويت» لدى القيادة العراقية في يوليو ١٩٩٠، والتي أدت إلى ذلك الغزو فعلا في الثاني من أغسطس بعد أسبوع من ترويج ذلك التكتيك، فإن الرئيس بوش الابن، ومن خلال قيادة أجهزة الاستخبارات الأمريكية هذه المرة، تمكن من ترويج «مصيدة قصف برج التجارة العالمي» لدى زعيم طالبان غير المتوج، السيد أسامة بن لادن.

لماذا خسرت «طالبان» الحرب؟

يجب أن يكون واضحا، أن هذا التساؤل، يختلف في طبيعته عن التساؤل حول أسباب تخلي الولايات المتحدة عن طالبان.

يمكن حصر الأسباب التي جعلت حركة طالبان تخسر الحرب بالآتي:

أولا: الموقف الصدامي مع دول الجوار:

تعاملت طالبان مع كل من إيران وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان والهند، والصين، معاملة عدائية.

بل وصل مدى المراهقة السياسية لطالبان حد الرهان على إمكانية اشعال حركة انفصالية لإقليم كيسيانج الصيني، لمجرد وجود بضعة آلاف من المسلمين فيه دون أي اعتبار لقوة الصين العسكرية وعمقها التاريخي وكثافتها البشرية (مليار وثلاثمائة مليون نسمة).

لم تترك طالبان فرصة إلا ووظفتها لاستفزاز جارتها إيران، ولتكسب رضا واشنطن في نهجها الاستراتيجي «لاحتواء إيران» إلى الحد الذي لجأت فيه طالبان إلى ارتكاب مجزرة الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف عام ١٩٩٩.

وبدلا من أن تتجه لتوطيد نظامها السياسي على كل الأراضي الأفغانية، لجأت إلى إعلان تحالفها مع المقاتلين المسلمين في كشمير المطالبين بحق تقرير المصير منذ عام ١٩٤٧. موضوع استقلال الكشميريين ليس محل نقاش. خاصة، وأن أباءهم كانوا يطالبون بهذا الحق الذي كفله قرار للأمم المتحدة صدر عام ١٩٤٧ يدعو لإجراء استفتاء حول رغبة السكان في جامو وكشمير بتقرير المصير وانضمامهم إلى باكستان، أم الاستقلال، أم البقاء مع الهند.. إلا أن دلالة اتجاه طالبان إلى دعم جهاد الكشميريين في حرب تحرير عسكرية ضد القوات الهندية وحكومة نيودلهي، بينما لم تستكمل طالبان سيطرتها على كافة الأرض الأفغانية، ولم تعترف بها في حينه سوى دول ثلاث، يعني مراهقة سياسية. إنها أشبه بعملية مناطحة الصخر.

التوتر الحدودي ذاته، افتعلته طالبان مع دول الجوار الشمال، طاجيكستان، وأوزباكستان وتركمانستان.

بلغ الجهل السياسي لدى قيادة طالبان حد دفعها لدعم المدعو خطاب الأردني زعيم الصبية المراهقين لإشعال حرب مسلحة ضد روسيا في الشيشان. مما أدى إلى ذلك الرد الروسي العسكري المبالغ في وحشيته ضد السكان المدنيين في الشيشان، وتشريد عشرات الآلاف من المسلمين الشيشان.

لقد كان قرار طالبان والذي ساهم فيه بشكل أساسي السيد أسامة بن لادن، في تفجير ما يسمى بالثورة الإسلامية المسلحة في الشيشان عام ١٩٩٨، قرارا خاطئا في توقيت خاطئ، وفي مكان خاطئ. ولقد كان واضحا لكل المراقبين، ان المصالح النفطية الأمريكية المتطلعة لأن تستأثر وحدها بكعكة نفط قزوين، وحرمان روسيا منها، هي التي حرضت قيادة طالبان على تفجير تلك المغامرة العسكرية الانتحارية.

وهكذا، جاء المخطط الاستخباراتي الأمريكي الصهيوني في استدراج بن لادن «لمصيدة المبنى التجاري العالمي» في نيويورك في وقت كانت فيه حكومة طالبان قد أحرقت فيه جميع جسورها مع دول الجوار الإقليمي لها.

ثانيا: التعصب العرقي الباشتوني:

رفضت قيادة طالبان جميع الدعوات الدولية، ومن الأمم المتحدة، ومن جميع المخلصين، لإعطاء دور سياسي للقوميات الأخرى في الحكومة التي شكلتها، وفي مؤسسات الدولة الخجولة التي بدأتها. وأصرت قيادة طالبان على حصر مناصب الدولة بالعناصر البشتونية، فقط. بل إن المطلب السياسي المعلن للمعارضة الأفغانية المسلحة في حينه، كان المشاركة في حكومة أفغانية موسعة. ولو أن طالبان شكلت حكومة موسعة لكافة الأصول العرقية، لما حدث ما حدث، ولما انتهت طالبان بالشكل الذي آلت إليه.

ثالثا: افتقارها لمفهوم واضح وعصري للحكم والتنمية:

طرحت طالبان خطابا دينيا مجردا من أي وضوح لمفهوم واضح لطبيعة النظام السياسي، من حيث الأجهزة والمؤسسات والبرنامج الاقتصادي والتنموي.

صحيح، أنها حققت الأمن، بمفهوم القضاء على عصابات اللصوص البدائية، وقطاع الطرق، والمليشيات المسلحة. إلا أن للشعب كما للتنمية وللدولة متطلباته الحيوية والحياتية الأساسية. إذ لا قيمة للأمن إن لم يكن جسرا للتنمية وبناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الرفاهية للمواطنين. هناك اتهامات دولية، بأن بعض قيادات طالبان، كانت مسؤولة عن زراعة المخدرات وترويجها للعالم الخارجي، خصوصا لأوروبا. وحتى في حال كون هذا الاتهام غير صحيح، فإن طالبان لم تقدم الدليل على نفيه.

رابعا: تحالفت مع جماعات مسلحة فوضوية:

وهذا ما بدا واضحا في منحها بن لادن وجماعته ملاذا في الأراضي الأفغانية الخاضعة لها معرضة بذلك شعبها للمخاطر الدولية. مما يعني أنها أعطت الأولوية في مهمتها للأهداف التي تسعى إليها تلك الجماعات الفوضوية، وهي أهداف يتبرأ منها الإسلام.

كان المبرر الشرعي في المنظور القومي والإسلامي لأفغانستان في الظهور العلني والوجود لطالبان أساسا، هو وضع نهاية للاقتتال الداخلي على السلطة بين الفصائل الأفغانية

المتناحرة في حينه. أي أن العامل الداخلي في نجاح طالبان، هو أنها جاءت بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وانقاذ البلاد من جرائم العصابات والصراعات السياسية المسلحة. إلا أنها وبتحالفها مع فلول الجماعات المسلحة المتأسلمة المطلوبة للعدالة في أوطانها في مصر والجزائر واليمن والأردن والسعودية، شكل نقيضا صارخا لمبرر وجود طالبان ذاته.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق ينطلق من كون التوافق الاستخباراتي الباكستاني- الأمريكي كان الحاضن الأساسي لظهور حركة طالبان عام ١٩٩٤، والداعم المحوري لها سياسيا وعسكريا واستخباراتيا في وصولها إلى السلطة عام ١٩٩٦. فكيف يمكن تفسير هذا التوجه الأساسي من قيادة طالبان بالتحالف مع بن لادن والجماعات الإرهابية الأخرى التي مارست الإرهاب في مصر واليمن والأردن والجزائر؟

هناك عدة تفسيرات لهذا التحول الخطير:

الأولى: أن قيادة طالبان ومعها بن لادن نفسه، تمردوا على الاستخبارات الأمريكية حليفتهم السابقة في الظهور العلني على المسرح الأفغاني. وهذا التمرد قد يكون مبعثه نشوء صحوة ضميرية جعلتهم يدركون خطأ تعاملهم مع الاستخبارات الأمريكية الأب الروحي للصهيونية الأمريكية.

الثاني: أن هذا التحول لم يتجاوز كونه مسألة مراهقة سياسية من طالبان، فتصورت أن بإمكانها توفير الدعم للجماعات الإرهابية تلك، دون أن تتجرأ واشنطن على معاقبتها.

التفسير الثالث، هو أن الدعم الطالباني للجماعات الإرهابية والفوضوية باسم الإسلام، كان قرارا خالصا من قيادة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وضمن الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بـ «البلقنة» في الدول النامية. وهو نهج يستهدف تفتيت القوة القومية للدول وتفريق صفوفها بيد أبنائها أنفسهم. سواء كان التفسير الأول، أم الثاني، أم الثالث هو الذي يفسر سبب التحالف المشبوه واللاأخلاقي بين طالبان والمجموعات الإرهابية التي زعمت أن نهجها الإجرامي يستند إلى الإسلام.. فإن الشيء الثابت الوحيد، والأكيد، هو أن ذلك التحالف الذي يرفضه الإسلام، شكل المسمار الأخير في نعش حركة طالبان.

من الأهمية بمكان التمييز بين التعاطف الإسلامي بل والعالمي مع شعب أفغانستان، وإدانة الحرب الأمريكية ضد هذا الشعب المظلوم للوحشية التي اتسمت بها هذه الحرب، وبين الإدانة الإسلامية والعالمية لنهج حركة طالبان الإرهابي. صدق من قال، ما يجري في أفغانستان، هو إرهاب الدولة الأمريكية المنظم ضد إرهاب فردي.

الصهيونية الأمريكية تواصل التهديد بالحرب رغم سقوط طالبان

تشكل مسألة العدو «الوهمي» للولايات المتحدة ولأوروبا قضية بالغة الأهمية ترقى إلى مرتبة الأولوية الاستراتيجية. إنها محاولة لتوظيف عبر التاريخ ودروسه في خدمة الهيمنة الأمريكية والصهيونية أولا. كما هي وسيلة، أي تكتيك، لتبرير الحشد العسكري الأمريكي على مستوى حلفاء واشنطن بغرض التنسيق لمواجهة ذلك العدو «الوهمي» تحت مظلتها ووفقا لمصالحها هي فقط.

فوجود عدو من حيث المبدأ، يبرر الاستعداد العسكري لمواجهته. كما يبرر بالنتيجة ذلك الكم الهائل من الإجراءات الوقائية لحصاره، وعدم تمكينه من تنفيذ عدوانه. تلك طبيعة الأشياء، ومتطلبات الصراع.

في الممارسة الأمريكية الخارجية، استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مسألة «العدو الوهمي» لصالح استراتيجيتها بمنتهى المكر الصهيوني، ضاربة عرض الحائط بمصالح الشعوب والأمن الدولي، بما في ذلك مصالح حلفائها. فهي التي تفصل مقاسات ذلك العدو الوهمي، ومنطقته الجغرافية، وعقيدته السياسية والدينية بهدف السيطرة على ذلك العدو، وتحديد الوسائل- الخطط- التي تراها هي، أي واشنطن، كفيلة بدحره (كذا...).

ولأن العدو «الوهمي» للولايات المتحدة ينشأ في المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن، فإن الخلفية السياسية والتاريخية، كما هي المعطيات السياسية والعسكرية الميدانية على الأرض لمثل هذا العدو «الوهمي» لا قيمة لها في الحسابات الصهيونية المتأمركة. وفي مرحلة «تصنيع» هذا العدو وتسويقه في آلة الإعلام الصهيوني المتأمرك.

فبالرغم من سياسة التعايش السلمي التي نهجها الاتحاد السوفييتي السابق مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٨، ونجاح هذه السياسة التي بمقتضاها سحبت موسكو صواريخها من كوبا في أكتوبر ١٩٦٢ على خلفية أزمة الصواريخ الكوبية في عهد الرئيس الأمريكي جون كينيدي.. بالرغم من ذلك النهج السلمي استمرت الولايات المتحدة الأمريكية

في التأكيد من خلال خطابها السياسي ونهجها الاستراتيجي على الترويج لمقولتها بأن العدو الوهمي للمعسكر الرأسمالي، هو الاتحاد السوفييتي في حينه.

الخطورة السيكولوجية، والاستراتيجية في التعاطي مع «العدو الوهمي» أن التعامل معه، يتطلب فترات طويلة من الترصد والتعاون الأمني بين حلفاء أمريكا. كما تطرح هذه المسألة حسب التجربة الميدانية الأمريكية الملموسة، خطابا سياسيا، ورفضا لكل القضايا القومية والإنسانية التي يطرحها ذلك «العدو الوهمي». وهذا ما بدا واضحا في سياسة الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري التي فرضتها الدول الحليفة للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي السابق. واتهام من يقيم علاقات اقتصادية أو يشتري سلاحا بثمن رخيص منه، بمثابة العميل للشيوعية، حتى وإن كان أصوليا إسلاميا، أو مسيحيا.

الترويج للعدو «الوهمي» العراقي

مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩٠، سقطت المقولة التي استمرت زهاء خمسة وأربعين عاما عن «العدو الوهمي» السوفييتي. والذي ثبت فيما بعد، أنه كان عنصرا أساسيا في سياسة التوازن الدولي والسلام.

مع بدايات سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، توصل المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن إلى صناعة عدو «وهمي» جديد وهو صدام حسين! رغم أن آلة الإعلام الصهيوني كانت تعتبر صدام حسين من القادة القوميين الذين يواجهون الأصولية الإيرانية الشيعية بكفاءة (كذا...) خلال سنوات الحرب بين صدام حسين والثورة الإيرانية.

خلال الحرب العراقية- الإيرانية كان صدام حسين في نظر آلة الإعلام الصهيونية المتأمركة قائدا شجاعا يواجه التطرف الإيراني الشيعي، ويستحق دعم الدول العربية والإسلامية الصديقة للولايات المتحدة. أما عندما توقفت تلك الحرب وهو الموقف الذي تزامن مع سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، وبروز امكانية تحقيق مصالحة إيرانية- عراقية.. فقد توصل المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن إلى صناعته السياسية عن عدو وهمي جديد هو صدام حسين. وهذا ما بدا واضحا في الصحافة الأمريكية في الفترة التي سبقت الأزمة العراقية- الكويتية.

ولأن العدو الوهمي يجب القضاء عليه، فكان أن ظهر السيناريو الذي شهدته وثائق التاريخ عام ١٩٩٠ عندما استدرجت إدارة الرئيس بوش (الأب) القيادة العراقية إلى «مصيدة

الكويت» عبر السفيرة الأمريكية في بغداد السيدة ابريل غلاسبي، حيث وجهت لتلك القيادة دعوة رئيسها بوش (الأب) لغزو الكويت! وكان الهدف، خلق مبرر لضرب القوة العسكرية العراقية، ولمنع خلق محور إيراني- عراقي- سوري من شأنه تعزيز جبهة الصمود في وجه العدوان «الإسرائيلي» من جهة، وللحيلولة دون تشجيع دول الخليج العربية على الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية واستقلال مصالحها الاقتصادية من جهة أخرى.

الترويج للعدو «الوهمي».. الإسلام

ما بين تدمير الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية والاقتصادية للعراق عام ١٩٩١ وظهور حركة طالبان بقرار سياسي لوكالة الاستخبارات المركزية واستيلائها على السلطة في كابول بدعم حليفتها الاستخبارات الباكستانية عام ١٩٩٦، أفرز المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن عدوا «وهميا» جديدا هو.. الإسلام الأصولي!

وهذا ما بدا واضحا في أطروحة صموئيل هنتغتون الذي اختار العاصمة الفرنسية صيف عام ١٩٩٥ للإعلان عنها، وبدء الترويج لها، بدلا من الإعلان عن نظريته الصهيونية في دولته، الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن مصادفة أبدا، عملية اختيار طلبة المعاهد الدينية الباكستانية الأفغان في جنسيتهم، من قبل الاستخبارات المركزية، ودعمهم عسكريا وسياسيا للاستيلاء على السلطة في كابول ربيع عام ١٩٩٦. لقد جاء ذلك الخيار الأمريكي الاستخباراتي مدروسا وسط هدير آلة الإعلام الصهيوني التي راحت تروج، وتحذر، من العدو «الوهمي» الجديد الذي هو الأصولية الإسلامية.. ونموذجها الطالباني في أفغانستان! فالطلبة هم في القاموس السياسي.. مراهقون وإرهابيون.

في المنظور الاستراتيجي، فإن حركة طالبان وجميع الذين تحالفوا معها من مروجي الإرهاب باسم الإسلام، كانت عدوا «وهميا» للولايات المتحدة وللحضارة الغربية، كما كانت تحت السيطرة الكاملة لوكالة الاستخبارات المركزية في آن واحد. تلك إحدى أكثر الممارسات الاستراتيجية الأمريكية خطورة ولا أخلاقية، في ساحات دول العالم الثالث الأكثر فقرا سياسيا، واقتصاديا.

من هو العدو «الوهمي» الجديد بعد طالبان؟

في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١، وهو اليوم التالي لسقوط كابول من أيدي حكومة طالبان وسيطرة تحالف الشمال الحليف لواشنطن في الحرب ضد الحكومة الطالبانية عليها، أعلن كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد، أن الحرب ضد ما يسمى «بالإرهاب» مستمرة، ولسوف تستمر إلى سنوات عديدة!؟

في كافة حروب التاريخ، فإن سقوط عاصمة الدولة التي تستهدفها الحرب، يعني السقوط السياسي والعسكري لها، وبالتالي نهاية الحرب.

فإصرار الرئيس بوش على القول، وبعد سقوط كابول واستيلاء قوات تحالف الشمال على أكثر من ٩٥٪ من الأراضي الأفغانية، واختفاء بن لادن، بأن الحرب ستستمر إلى سنوات طويلة، يعني أن هناك «عدوا وهميا» جديدا للولايات المتحدة والحضارة الغربية بدلا من طالبان وبن لادن تجري عملية تصنيعه في المطبخ السياسي الصهيوني الأمريكي.

فمن هو هذا العدو «الوهمي» الجديد للمصالح الأمريكية والصهيونية في العالم؟

من خلال الممارسة والتجربة في هذه المسألة، فإن هناك علاقة جدلية بين الأجهزة الإعلامية الصهيونية ومؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي في هذا الشأن. حيث تتولى الأولى عملية الترويج الإعلامي السياسي لهذا العدو «الوهمي». وهو الترويج الذي يشكل المقدمة السياسية التي تمهد الطريق لعزله- أي العدو الوهمي- قبل توجيه الضربة القاتلة له.

... من خلال المتابعة السياسية والإعلامية التي تعكسها تصريحات القيادات الأمريكية والصحافة «الإسرائيلية»، تبرز على السطح المؤشرات التالية:

١- صدرت تصريحات متعددة أمريكية تحدثت عن علاقة مزعومة، وبدون أي دليل، بين المشتبه بهم بتنفيذ أحداث ١١ سبتمبر ومسؤولين عراقيين. إضافة إلى تهديدات مباشرة من الرئيس بوش بضرب العراق في حال رفض الأخيرة عودة المفتشين الدوليين.

٢- هناك حملة تحريض صهيونية ضد الجمعيات الخيرية والدينية الإسلامية السعودية خصوصا، بدعوى استفادة الجماعات الإرهابية من أموال هذه الجمعيات (كذا...). أي أن المطلوب حظر وجود جمعيات البر والخير وتلك التي تتولى تشجيع المسلمين على فعل الخير والبعد عن القمار والزنا والسرقة وتعاطي المخدرات وعمل المنكر.

٣- هناك حملة سياسية وقحة في الصحافة «الإسرائيلية» والصهيونية الأمريكية ضد مصر

والسعودية وسورية. بل وصل الحقد الصهيوني مرحلة دعوة إدارة بوش إلى إعلان الحرب على هذه الدول الثلاث، واتهامها بالتعاون مع طالبان!

هذا بالرغم من التزام الحكومة المصرية باتفاقات الصلح المصري- «الإسرائيلي» منذ توقيعها عام ١٩٧٨، والتصديق عليها في مارس ١٩٧٩. وبالرغم من المساحة الكبيرة للحركة الاقتصادية الأمريكية التي تتيحها السعودية بإمكاناتها النفطية الاستراتيجية، وبموقعها الاستراتيجي لها.

مصر والسعودية وسورية ليست دولا عادية، أو هامشية في المسرح السياسي للمنطقة العربية، والعالم. بل هي دول «مركز» له دوره الأساسي والحيوي في تقرير مصير المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا. وهو دور له انعكاساته المركزية المباشرة على أوروبا وآسيا وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وفي كافة المجالات.

ولعل الأهمية الاستراتيجية لدول المركز العربي الثلاث هذه، والتي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات صداقة سياسية واقتصادية، هي التي تفسر دوافع حملة التضليل الإعلامي الصهيوني ضدها.

في ٢٢ نوفمبر الماضي سئل إدوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق وكان في دمشق، عن أسباب وأهداف الهجوم في الصحافة الأمريكية على مصر والسعودية وسورية، فرد المسؤول الأمريكي بالقول: «صحيح، لقد قامت «جهات معينة» بحملة صحافية ضد هذه الدول العربية بقصد تخريب العلاقات الجيدة القائمة بين هذه الدول والولايات المتحدة إلا أنه تم التصدي لهذه الحملة»!

صحيح، أن ووكر لم يحدد اسم هذه «الجماعات الأمريكية» ولكن الاسم الصهيوني لها واضح حتى من تصريح المسؤول الأمريكي نفسه.

تجزئة «المركز» العربي

تشكل قضية «المركز» في الصراع الدولي، ومثله العلاقات الدولية الطبيعية، مسألة في غاية الأهمية. فالتعامل مع الدول «المركزية» غيره مع دول «الأطراف».

وحتى في حالة الحرب، فإن الهدف الذي تسعى إليه الأطراف المتصارعة، هو تحطيم «مركز» عدوها.

والسبب واضح في هذه المسألة. فالمركز بمثابة القلب للإنسان. وما عدا القلب من أعضاء

فهي الأطراف. إن بتر اليد، أو الساق، لا يعني نهاية حياة الإنسان. ومثلها فقده لإحدى عينيه. أما الضربة التي تصيب القلب وتمزقه، وتقطع دورته الدموية في الجسم، فهي التي تميت الإنسان، ولو بقيت أطرافه سليمة كلها.

في معسكر الاتحاد السوفييتي السابق، كانت دولة روسيا وعاصمتها موسكو هي الدولة المركزية في ذلك الاتحاد.

بالمقابل، كانت الولايات المتحدة هي الدولة المركزية في التحالف الرأسمالي في أوروبا الغربية، وعبر سنوات التاريخ الطويلة، كانت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا من دول «المركز» في القارة. وهكذا دواليك.

في منطقتنا العربية، ما من أحد ينكر حقيقة الدور المركزي لكل من: مصر والسعودية وسورية. كان العراق مؤهلا لأن يكون واحدا من دول «المركز». إلا أن ما تعرض له نظامه السياسي منذ ظهور الانقلابات العسكرية الدموية عام ١٩٥٨ على مسرحه السياسي كان وسيلة وحيدة للتعاطي مع المشروع المستقبلي للعراق، وقد خسر الفرصة التاريخية له لهذا الدور.

... منذ نشأ الكيان الاستيطاني «الإسرائيلي» في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨، والصهيونية الأمريكية تسعى لمنع قيام دول «مركز» عربي قادر على جمع الشمل العربي، وقيادة جبهة الصمود في وجه العدوان «الإسرائيلي». وهذا ما بدا واضحا في العديد من المحاولات والمشاريع لإحداث الوقيعة بين هذه الدول الثلاث. لقد كان واضحا، أن وقوف هذه الدول الثلاث إلى جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت عام ١٩٩١، هو السبب الوحيد لنجاح تلك الحرب في المنطقة العربية.

واستطرادا، فإن الموقف القومي الرافض للعدوان «الإسرائيلي»، قد تأثر سلبا، وبشكل خطير، جراء الضغوط الأمريكية «الإسرائيلية» على الرئيس السادات والتي أدت إلى توقيع اتفاق الصلح بينهما عام ١٩٧٨، مما ترتب عليه خروج مصر من دائرة التصدي العسكري للعدوان الصهيوني.

ولأن القيادة المصرية الراهنة عادت إلى موقعها القومي إلى جانب سورية والسعودية في توحيد الصف القومي رغم استمرار التزامها باتفاقات كامب ديفيد التصالحية مع إسرائيل، فقد اتجهت آلة الإعلام الصهيوني للدعوة إلى محاربة مصر ووقف الدعم المالي الأمريكي لها.

موقف الصحافة المصرية التي تعبر عن نبض الشارع العربي الإسلامي في مصر الرافض للعدوان «الإسرائيلي» وللصهيونية الأمريكية، هو السبب وراء دعوة الصهاينة إدارة بوش لشن الحرب على مصر مثلما يدعون لشنها على السعودية وسورية.

سياسة «فرق.. تسد»

هذه السياسة الصهيونية– الأمريكية تجاه العرب، وبهدف تحطيم «مركزهم» السياسي، إنما هي تكرار للسياسة الاستعمارية القديمة «فرق تسد». حيث تمت «تجزئة» البلدان العربية بهدف السيطرة عليها.

إلا أن الصهيونية الأمريكية طورت نهجها السياسي في هذه المسألة، و بحيث أصبحت تستهدف «تخريب» الدولة العربية الواحدة ذاتها، حتى ولو كانت هذه الدولة صديقة لها، أو تحفظ لها مصالحها، أو غير معادية لها.

فلقد رأينا بوضوح، كيف ظهرت الجماعات المسلحة التي زعمت تمسكها بالإسلام في مصر منذ منتصف الثمانينات، واتجهت إلى القيام بأعمال تخريبية. وهي الجماعات التي كانت تلقى الدعم السياسي من بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة. وكانت تلك الجماعات تعلن صراحة أن هدفها الأساسي هو إقامة نظام الخلافة الإسلامية، وليس تحرير فلسطين، أو محاربة أمريكا. وهذا ما بدا أكثر وضوحا في التنظيمات المسلحة التي مارست أبشع أنواع الإرهاب في اليمن، حيث كانت تلك التنظيمات تلقى الرعاية الدبلوماسية العلنية من بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية.. وهذا ما يبدو جليا في الدعم الأمريكي والبريطاني للعصابات المسلحة المتأسلمة في الجزائر ومصر منذ عام ١٩٩٠.

الشيء ذاته كان قد حدث عام ١٩٨١ في سورية، عندما ظهرت عمليات الجماعة الإسلامية المسلحة هناك، والتي راح ضحيتها المئات. حيث اتخذت قيادة تلك الجماعة الإرهابية الرافضة للديمقراطية بالأساس، من لندن مقرا آمنا لها.

في المنظور الصهيوني، فإن وجود مركز اقتصادي ومالي عربي كبير يكون للسعودية ولدول الخليج العربية دور أساسي ومركزي فيه، أمر لا يتفق والمخطط الصهيوني في السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة.

ليست مصادفة أبدا، أن الخسائر المالية التي لحقت بالمملكة العربية السعودية وحدها من أحداث ١١ سبتمبر الصهيونية تجاوزت حتى الآن (٦٠) ستين مليار دولار.

ليست مصادفة أبدا، أن خسائر دول منظمة «أوبك» ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت جراء المؤامرة الأمريكية الصهيونية على أسعار النفط الخام وأدت إلى خفضه، قد تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات.

وهكذا تتضح أهداف وخلفيات أحداث ١١ سبتمبر الصهيونية. كما تتضح في الوقت ذاته معالم العدو «الوهمي» الجديد البديل لطالبان وبن لادن، والذي يقوم المطبخ السياسي الصهيوني في واشنطن برسم ملامحه السياسية الآن.

انتهى دور «طالبان» بعد تنفيذها الأهداف الأمريكية المرسومة لها

أكدت مجريات الأزمة الأمريكية- الأفغانية التي سبقت الحرب، وقادت إليها بالشكل المرسوم لها في المطبخ السياسي الصهيوني، عدم كفاءة قيادة طالبان في احتواء الأزمة. وحيث أن وقائع يوميات الأزمة كانت محل متابعة من الفضائيات العربية والعالمية، فإن إدارة الأطراف الضالعين فيها، أو الذين جرفهم سيلها الهادر رغماً عنهم إلى طوفانها، كانت محل متابعة من العالم بأسره.

والحق، أنها المرة الأولى التي يتابع العالم، وبكل دوله وقومياته وقاراته، مجريات أزمة عالمية بمثل هذه الشفافية، ولحظة بلحظة عبر الفضائيات.

لئن تابع العالم بأسره، بما فيه المثقفون الأمريكيون والأوروبيون، الاتهامات الأمريكية للشعب الأفغاني بالمسؤولية عن أحداث ١١ سبتمبر دون أي دليل، فإن هذا العالم بالمقابل، تابع الإفلاس السياسي لقيادة طالبان في قيادة هذه الأزمة.

لقد ضربت القيادة الطالبانية الأمثلة المادية الكبيرة على إضاعتها للفرص التاريخية، مما سارع في وصولها إلى هذه النهاية المأساوية، والسريعة في آن واحد.

لسوف يقف المؤرخون والمحللون السياسيون طويلاً، وطويلاً جداً، أمام الإعلان التلفزيوني المخالف للحقيقة من زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن وهو يعلن «ضمنياً» مسؤوليته عن التخطيط والتنفيذ لأحداث الحادي عشر من سبتمبر! وهو الموقف الذي فاجأ قادة وأحزاب أوروبا أنفسهم، الذين استبعدوا أي دور لمجموعة بن لادن في التخطيط لتلك الأحداث الإرهابية. حتى أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك دعا الإدارة الأمريكية إلى تقديم الأدلة التي تثبت ضلوع بن لادن في تلك الأحداث لما تؤكده من دور «ما» لجهات أمريكية من أعلى المستويات به.

وبدلاً من الصمت، «والصمت فضيلة» كما يقول المثل الشعبي، فضلاً عن كونه موقفاً سياسياً في قضايا الصراع الدولي، فإن السيد أسامة بن لادن الذي جذبته أضواء الفضائيات العربية كما يبدو، أصر على مخالفة المواقف الأوروبية، ومخالفة الوقائع المادية نفسها، وزعم ضمنياً، ومداورة، أنه هو الذي خطط لأحداث ١١ سبتمبر، وأن جماعته هم

المنفذون! هذا في الوقت الذي وجهت فيه الإدارة الأمريكية الاتهام لحضرته منذ اللحظة الأولى لتلك الأحداث الإرهابية. ورغم الأنباء المؤكدة عن امتناع أربعة آلاف يهودي يعملون في برجي التجارة العالمية في نيويورك، مسرح الجريمة، عن التوجه لأعمالهم صبيحة ذلك اليوم.

مما يعني بالضرورة، الدور الاستخباراتي الصهيوني المفضوح في تلك الأحداث. وبالتالي، إن ادعاءات بن لادن عن تخطيطه ليست سوى هذيان سياسي، خاصة، وأن الادعاء الجنوني ذاك، شكل فرصة ذهبية للإدارة الأمريكية لشن حربها التدميرية ضد شعب أفغانستان.

كانت قيادة طالبان مطالبة وبحكم العقيدة الإسلامية، أن تطرد بن لادن بعد وجود «القرائن» الدامغة على مسؤولية تنظيمه في أحداث تدمير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨.

وكانت طالبان مطالبة بعدم منح الملاذ الآمن للجماعات المسؤولة عن المجازر التي ارتكبتها في مصر، خاصة مذبحة السياح الأجانب في الأقصر عام ١٩٩٧ والتي أودت بحياة (٧٠) سبعين من السياح الأجانب المدنيين.

الفرصة التاريخية التي أضاعتها طالبان

ما حدث يوم ٢٠ سبتمبر الماضي من موافقة الحكومة العسكرية الباكستانية على تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية لشن الحرب التدميرية ضد طالبان ومهما يكن الموقف من ذلك القرار وخلفياته، كان كفيلاً بأن يدفع قيادة طالبان لأن تعيد تقييم الموقف السياسي برمته. ذلك لأن باكستان هي الأم الحاضنة للنظام الطالباني. وتخلي حكومة إسلام أباد عن طالبان مهما تكن دلالاته، بل وتعهدها بتقديم الدعم للطيران الأمريكي بقصف المدن الأفغانية، يعني النهاية الأكيدة لحكم طالبان وعربدتها السياسية. خاصة، وأن جميع دول الجوار الأفغاني كانت تنتظر لحظة الانتقام من جرائم طالبان السياسية، وحركتها الفوضوية.

كانت قيادة طالبان يوم ٢٠ سبتمبر الماضي في مواجهة خيارين لا ثالث لهما لتجنب الحرب الأمريكية ضد شعبها:

الأول، تسليم بن لادن وقادة تنظيم القاعدة للحكومة الباكستانية.

الخيار الثاني، أن تطلب من حكومة مشرف تولي إدارة شؤون أفغانستان بما يكفل تجنب الحرب الأمريكية، نظراً لشبه التحالف القائم بين الحكومة الباكستانية والإدارة الأمريكية.
لم تلجأ حكومة طالبان إلى أي من هذين الخيارين. بل لجأت إلى ما هو أسوأ، حيث اتخذت موقفاً مناوئاً لحاضنتها وولية أمر نعمتها السياسية، حكومة باكستان.
في المنظور الاستراتيجي، فإن الغباء السياسي لقيادة طالبان، شكل فرصة ذهبية للإدارة الأمريكية لتبرير حربها العدوانية الظالمة ضد أفغانستان. مما دفع بقيادة طالبان إلى تصعيد أزمتها مع الإدارة الأمريكية، ومع حاضنتها السياسية باكستان، أيضاً. إلا أن الإدارة الأمريكية لم تفاجأ بهذا الغباء السياسي لقيادة طالبان في إدارة الأزمة التي فجرها حليفها بن لادن مع واشنطن. فهي كانت على علم تام بافتقار طالبان لأبسط مبادئ الحكم والإدارة الاستراتيجية للصراع الدولي. بل ان الفقر السياسي لدى قيادة طالبان، كان السبب الرئيسي الذي من أجله تم اختيار أولئك الطلبة ليكونوا حكاماً لأفغانستان ضمن المخطط الأمريكي.

لماذا تخلت واشنطن عن طالبان؟

السؤال الذي يطرح ذاته، وهو عن السبب أو الأسباب، التي جعلت واشنطن تتخلى عن طالبان ما دامت الاستخبارات الباكستانية والأمريكية هما اللتان ساهمتا بظهور طالبان على المسرح السياسي، بل ودعمها سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً في مواجهة خصوم أكثر منها خبرة في قضايا الصراعات والحكم.
الاستنتاج السياسي المنطقي، هو أن تخلي وكالة الاستخبارات المركزية عن طالبان، يعني أن الأخيرة لم تعد قادرة على تنفيذ المخطط الأمريكي المرسوم تجاه أفغانستان. أي أن طالبان أصبحت عاجزة، أو غير مرغوب في استمرار وجودها السياسي. وأن هناك «بديلاً» أفضل منها، وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.
فلأسباب لم تتضح من الأمريكيين حتى الآن، تلجأ وكالة الاستخبارات المركزية بين الحين والآخر، إلى استبدال «جيادها» في دول العالم الثالث لتضمن السيطرة على فوز «السباق». إلا أنها تلجأ أحياناً إلى التواطؤ المباشر وغير المباشر أحياناً أخرى، لتصفية الذين تعاونوا معها في مراحل حاسمة ضد خصومها، وخدموا الأهداف الأمريكية. وما يشجع المطبخ السياسي الصهيوني في أجهزة الاستخبارات الأمريكية على الاستمرار في

هذا النهج، هو معيار الغباء الاستراتيجي للقيادات التي تتعامل معها الوكالة الأمريكية.
وهذا ما بدا واضحاً في الرموز العسكرية التي قامت بانقلابات عسكرية ضد أنظمة سياسية غير متوافقة مع الاستراتيجية الأمريكية، أو معادية للمصالح الأمريكية في العديد من بلدان العالم الثالث.
ليس هناك من أدنى شك، أن حركة طالبان أدت المهمة المنوطة بها لصالح الاستراتيجية الأمريكية والأهداف المرتبطة بها. وهي كما يلي:
١- استنزاف روسيا عسكرياً في الشيشان من خلال دعم طالبان للمراهقين المتأسلمين من الشيشان بقيادة المراهق الأردني المدعو خطاب، وقيامهم بعمليات إرهابية عسكرية تحت يافطة استقلال الشيشان. وكان المقصود من ذلك الاستنزاف العسكري، أن يؤدي إلى استنزاف سياسي ونفطي بحرمان روسيا من القدرة على التصدي للمصالح النفطية الجديدة لواشنطن في بحر قزوين عبر الدول التي قبلت بمنحها امتيازات استخراج النفط وتسويقه.
٢- تهديد الجبهة الشرقية لإيران سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى إغراق المجتمع الإيراني بتجارة المخدرات الأفغانية المنشأ. خاصة، وأن طالبان ظهرت على المسرح تحت يافطة الإسلام «السني»، بينما الغالبية الساحقة من الإيرانيين المسلمين هم من «الشيعة».
٣- خلق بؤرة توتر للصين في إقليم كيسيانج المحاذي لأفغانستان بأغلبيته ذات الثقافة الإسلامية واللغة التركية. والهدف ترك هامش مناورة لواشنطن في مساومة الصين سياسياً حول أية تطورات قد تنشأ بذلك الإقليم نتيجة لمداخلات طالبان.
٤- تصفية القوى السياسية الأفغانية ذات الارتباط السياسي مع إيران وروسيا، أو إنهاكها، من أمثال أحمد شاه مسعود، وبرهان الدين رباني، وعبد الرشيد دوستم، وزعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار. والهدف من هذه المهمة، القضاء على تلك القوى والقيادات السياسية الأفغانية المعارضة لعودة المصالح الأمريكية لاستثمار مرور نفط دول آسيا الوسطى الإسلامية بالأراضي الأفغانية. فمن المعلوم، أن أحمد شاه مسعود كان يحظى بدعم سياسي من كل من إيران وروسيا. أما دوستم فكان، وما يزال، يحظى بدعم من روسيا. والشيء ذاته يقال عن الدكتور برهان الدين رباني. أما قلب الدين حكمتيار، فهو وإن كان من الباشتون، فقد كان على قرب من الانفتاح على إيران. كما كان على درجة من الوعي السياسي أكبر بكثير مما كان لدى الملا محمد عمر زعيم طالبان.

الخيار الثاني، أن تطلب من حكومة مشرف تولي إدارة شؤون أفغانستان بما يكفل تجنب الحرب الأمريكية، نظراً لشبه التحالف القائم بين الحكومة الباكستانية والإدارة الأمريكية.

لم تلجأ حكومة طالبان إلى أي من هذين الخيارين. بل لجأت إلى ما هو أسوأ، حيث اتخذت موقفاً مناوئاً لحاضنتها وولية أمر نعمتها السياسية، حكومة باكستان.

في المنظور الاستراتيجي، فإن الغباء السياسي لقيادة طالبان، شكل فرصة ذهبية للإدارة الأمريكية لتبرير حربها العدوانية الظالمة ضد أفغانستان. مما دفع بقيادة طالبان إلى تصعيد أزمتها مع الإدارة الأمريكية، ومع حاضنتها السياسية باكستان، أيضاً. إلا أن الإدارة الأمريكية لم تفاجأ بهذا الغباء السياسي لقيادة طالبان في إدارة الأزمة التي فجرها حليفها بن لادن مع واشنطن. فهي كانت على علم تام بافتقار طالبان لأبسط مبادئ الحكم والإدارة الاستراتيجية للصراع الدولي. بل ان الفقر السياسي لدى قيادة طالبان، كان السبب الرئيسي الذي من أجله تم اختيار أولئك الطلبة ليكونوا حكاماً لأفغانستان ضمن المخطط الأمريكي.

لماذا تخلت واشنطن عن طالبان؟

السؤال الذي يطرح ذاته، وهو عن السبب أو الأسباب، التي جعلت واشنطن تتخلى عن طالبان ما دامت الاستخبارات الباكستانية والأمريكية هما اللتان ساهمتا بظهور طالبان على المسرح السياسي، بل ودعمها سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً في مواجهة خصوم أكثر منها خبرة في قضايا الصراعات والحكم.

الاستنتاج السياسي المنطقي، هو أن تخلي وكالة الاستخبارات المركزية عن طالبان، يعني أن الأخيرة لم تعد قادرة على تنفيذ المخطط الأمريكي المرسوم تجاه أفغانستان. أي أن طالبان أصبحت عاجزة، أو غير مرغوب في استمرار وجودها السياسي. وأن هناك «بديلاً» أفضل منها، وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

فلأسباب لم تتضح من الأمريكيين حتى الآن، تلجأ وكالة الاستخبارات المركزية بين الحين والآخر، إلى استبدال «جيادها» في دول العالم الثالث لتضمن السيطرة على فوز «السباق». إلا أنها تلجأ أحياناً إلى التواطؤ المباشر وغير المباشر أحياناً أخرى، لتصفية الذين تعاونوا معها في مراحل حاسمة ضد خصومها، وخدموا الأهداف الأمريكية. وما يشجع المطبخ السياسي الصهيوني في أجهزة الاستخبارات الأمريكية على الاستمرار في

هذا النهج، هو معيار الغباء الاستراتيجي للقيادات التي تتعامل معها الوكالة الأمريكية.

وهذا ما بدا واضحاً في الرموز العسكرية التي قامت بانقلابات عسكرية ضد أنظمة سياسية غير متوافقة مع الاستراتيجية الأمريكية، أو معادية للمصالح الأمريكية في العديد من بلدان العالم الثالث.

ليس هناك من أدنى شك، أن حركة طالبان أدت المهمة المنوطة بها لصالح الاستراتيجية الأمريكية والأهداف المرتبطة بها. وهي كما يلي:

١- استنزاف روسيا عسكرياً في الشيشان من خلال دعم طالبان للمراهقين المتأسلمين من الشيشان بقيادة المراهق الأردني المدعو خطاب، وقيامهم بعمليات إرهابية عسكرية تحت يافطة استقلال الشيشان. وكان المقصود من ذلك الاستنزاف العسكري، أن يؤدي إلى استنزاف سياسي ونفطي بحرمان روسيا من القدرة على التصدي للمصالح النفطية الجديدة لواشنطن في بحر قزوين عبر الدول التي قبلت بمنحها امتيازات استخراج النفط وتسويقه.

٢- تهديد الجبهة الشرقية لإيران سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى إغراق المجتمع الإيراني بتجارة المخدرات الأفغانية المنشأ. خاصة، وأن طالبان ظهرت على المسرح تحت يافطة الإسلام «السني»، بينما الغالبية الساحقة من الإيرانيين المسلمين هم من «الشيعة».

٣- خلق بؤرة توتر للصين في إقليم كيسيانج المحاذي لأفغانستان بأغلبيته ذات الثقافة الإسلامية واللغة التركية. والهدف ترك هامش مناورة لواشنطن في مساومة الصين سياسياً حول أية تطورات قد تنشأ بذلك الإقليم نتيجة لمداخلات طالبان.

٤- تصفية القوى السياسية الأفغانية ذات الارتباط السياسي مع إيران وروسيا، أو إنهاكها، من أمثال أحمد شاه مسعود، وبرهان الدين رباني، وعبد الرشيد دوستم، وزعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار. والهدف من هذه المهمة، القضاء على تلك القوى والقيادات السياسية الأفغانية المعارضة لعودة المصالح الأمريكية لاستثمار مرور نفط دول آسيا الوسطى الإسلامية بالأراضي الأفغانية. فمن المعلوم، أن أحمد شاه مسعود كان يحظى بدعم سياسي من كل من إيران وروسيا. أما دوستم فكان، وما يزال، يحظى بدعم من روسيا. والشيء ذاته يقال عن الدكتور برهان الدين رباني. أما قلب الدين حكمتيار، فهو وإن كان من الباشتون، فقد كان على قرب من الانفتاح على إيران. كما كان على درجة من الوعي السياسي أكبر بكثير مما كان لدى الملا محمد عمر زعيم طالبان.

٥- توظيف طالبان على الصعيد العالمي بما يتفق مع المخطط الصهيوني-الأمريكي الهادف لإلصاق تهمة التطرف والإرهاب بالإسلام. واعتباره العدو الجديد للحضارة الغربية. أي استخدام نظام طالبان لتجسيد مقولة صاموئيل هنتغتون وفريق المطبخ السياسي الصهيوني القائلة، بأن الإسلام هو العدو الوحيد للولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والعالم (كذا..).

٦- استنزاف الطاقات والإمكانات العربية والإسلامية وإهدارها خارج دائرة التصدي للعدوان «الإسرائيلي»، من خلال إعطاء الأولوية للأعمال الإرهابية ضد أهداف أمريكية بشرية ومادية هزيلة جداً، وفي موقع «الأطراف» الضعيفة جداً في القيمة الاستراتيجية لإدارة الصراع. ضمن هذا الهدف الأخير، تم التحالف بين طالبان وتنظيم القاعدة.

الحرب بالوكالة عن الولايات المتحدة

تحقيق هذه الأهداف الستة الأمريكية المترابطة والمتداخلة فيما بينها، لم يكن ممكناً أن تقوم بتنفيذها أية حركة سياسية بقيادة تمتلك الحد الأدنى من الكفاءة السياسية. من هنا، يمكن فهم الأسباب التي دفعت التحالف الاستخباراتي الباكستاني-الأمريكي للعثور على ضالته المنشودة في «الطلبة» الأفغان الدارسين في المدارس الدينية هناك، والمقربين من الاستخبارات الباكستانية.

هل كان يمكن أن يقبل أحمد شاه مسعود قبل اغتياله، السماح لابن لادن بالإقامة في أفغانستان؟

هل كان يمكن أن يسمح قلب الدين حكمتيار لتنظيم القاعدة أن يمارس العمليات التي نفذها ذلك التنظيم بضرب السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام؟

هل كان يمكن أن يسمح الدكتور برهان الدين رباني بالتوجه المراهق لابن لادن لدفع المسلمين في الشيشان للانتحار الجماعي تحت يافطة شعار الاستقلال المستحيل استراتيجياً عن روسيا؟

الجهة الوحيدة المؤهلة لتنفيذ تلك الأهداف الأمريكية الاستخباراتية والتخريبية في آن واحد، هي حركة الطلبة الأفغان بزعامة الملا محمد عمر، وحدها.

أي أن طالبان قامت بممارسة حرب إرهابية رسمتها لها الاستخبارات الأمريكية، ومن أجل تحقيق أهداف استراتيجية أمريكية ذات محتوى صهيوني. بل إن تلك الأهداف كانت

من حيث مراحل تنفيذها، تتفق والغباء السياسي لقيادة حركة طالبان التي أدت مهمتها الأمريكية الصهيونية على الوجه الأكمل.

هل هو «مرض» أم داء سياسي من نوع خاص، أصاب قيادة طالبان، فأعمى بصيرتها، وجعلها تعلن الحرب على الهند والصين وروسيا وإيران وعلى الولايات المتحدة؟

هذه الحالة من الهستيريا السياسية هي ما يطلق عليها اصطلاح «جنون العظمة».

والمفارقة التاريخية المضحكة، والمأساوية في هذه المسألة، أن جميع الحركات السياسية التي نشأت بتوصيات المطبخ السياسي الصهيوني في مركزه بواشنطن، ومثلها الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول العالم الثالث، ومنها بعض دولنا العربية، كان قادة تلك الحركات والانقلابات العسكرية مصابين بداء «جنون العظمة». وحسب وثائق التاريخ، فليس لهذا الداء من دواء. فالموت المأساوي مصير كل من يصاب به. إلا أن السؤال الذي لا يجد جوابه الآن هو، هل أن الاستخبارات الأمريكية هي التي تصنع هذا الداء وتنقل جرثومته إلى قادة الحركات الدينية واليسارية والانقلابات العسكرية الذين يقبلون التعامل معها؟ أم أن هذا الداء المأساوي يصيب ضحاياه قبل انتسابهم لتلك الأجهزة الاستخباراتية الصهيونية؟

الجواب واضح في صفحات التاريخ لمن يحسن قراءة ما بين سطوره. كما أن القيادة الصهيونية العالمية تدركه باعتباره بديهية.

انتهاء مهمة طالبان

وفي النتيجة، فقد وصلت حركة طالبان إلى نهاية الشوط المرسوم لها، وأقدمت على الانتحار العلني أمام العالم كله، وقبل الحرب الأمريكية الوحشية ضدها. والتي لا تخرج عن كونها إرهاب دولة منظم ضد حركة إرهابية صغيرة من إنتاج صهيوني-أمريكي. وهي الحرب التي كان الهدف الأمريكي منها، الخروج من سلسلة الأزمات الداخلية الأمريكية، والعالمية التي باتت تهدد مستقبل الغطرسة الأمريكية في العالم، والتي ظهرت واضحة في مؤتمر ديربان العالمي المناهض للعنصرية، حيث أدانت جميع المنظمات الدولية المستقلة الولايات المتحدة بسبب تحالفها مع الصهيونية في الكيان «الإسرائيلي». إلى جانب الإدانة العالمية على المستويين الرسمي للدول، ولشعوب العالم بسبب إصرار الولايات المتحدة على رفض المساهمة بالإجراءات المقررة لإنقاذ البيئة من التلوث الأمريكي.

الأهداف السياسية التي حققتها القيادة الصهيونية من وراء مخطط أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تبرر التضحية بثلاثة آلاف وأربعماية مواطن أمريكي. خاصة، وأنه تم إبلاغ الأربعة آلاف يهودي ممن يعملون في البرجين مسرح الجريمة، بعدم التوجه إلى أعمالهم صبيحة ذلك اليوم. حتى لا يظهر انقسام صهيوني من شأنه الكشف عن القيادات الاستخباراتية الصهيونية التي رسمت المخطط لمجموعة القاعدة المتحالفة مع طالبان الأفغانية التي قامت بتنفيذه.

الاستخبارات الأمريكية تكرر تجاربها

لم يكن تنظيم «القاعدة» أول حركة تنفذ مخططاً له أهداف استراتيجية أمريكية، كما لن يكون الأخير في حركة التاريخ في جانبه على المنطقة العربية والإسلامية.

... ففي ٦ سبتمبر ١٩٧٠، نفذ جناح العمليات الخارجية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة الدكتور وديع حداد عملية في غاية الإثارة على المسرحي السياسي، حين قامت مجموعة من ذلك الجناح باختطاف أربع طائرات ركاب مدنية في أوروبا في ساعة واحدة! والأكثر إثارة أن واحدة من تلك الطائرات «إسرائيلية»! وأن اثنتين منها أمريكيتين! وهذا ما بدا بالمانشيت الرئيسي لصحيفة الأهرام صبيحة يوم ٧ سبتمبر بالعنوان التالي:

« نسف أضخم طائرة في العالم بعد خطفها إلى القاهرة».

« الفدائيون العرب خطفوا أمس أربع طائرات ركاب خلال ساعة واحدة».

«طائرة إسرائيلبية» هبطت في لندن وطائرتان أمريكيتان وسويسرية في الأردن وأمريكية في بيروت ثم القاهرة».

ماذا كان رد الفعل «الإسرائيلي» في حينه؟ ردت جولدا مائير رئيسة وزراء «إسرائيل» على تلك العملية بالانسحاب من محادثات ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ السيد جونار يارينغ. وهو الهدف «الإسرائيلي» الاستراتيجي الذي كانت تسعى إليه، حيث أجبرتها ضغوط الرئيس الأمريكي نيكسون على قبول تلك المحادثات لتحقيق تسوية للصراع العربي- «الإسرائيلي» على أساس ذلك القرار. وهذا ما يعزز الاستنتاج القائم على الدور الاستخباراتي «الإسرائيلي والأمريكي في أحداث السادس من سبتمبر ١٩٧٠. فلقد كان واضحاً موضوع «التسهيلات» التي قدمها جهاز «الموساد»

الإسرائيلي»، والاستخبارات المركزية «C.I.A» للخاطفين بالوصول إلى الطائرات المدنية تلك في ساعة واحدة. خاصة، وأن د. هنري كيسنجر رئيس جهاز الأمن القومي الأمريكي في حينه، يوضح في مذكراته، أنه كان من معارضي مهمة جونار يارينغ. كما يوضح في مذكراته، أنه أدار أزمة خطف الطائرات المدنية الأربع في السادس من سبتمبر ١٩٧٠ بهدف إلحاق الهزيمة بمن سماهم «الراديكاليين» العرب، وحليفهم الاتحاد السوفييتي السابق.

وعندما تأكدت قيادة الجبهة الشعبية من هذا الدور المشبوه لوكالة الاستخبارات المركزية في أحداث السادس من سبتمبر، سارعت إلى اقصاء الدكتور وديع حداد المسؤول عن تلك العملية، كما أعلنت في بيان وثائقي رسمي شجاع، إدانتها وتخليها عن كل أشكال خطف الطائرات والأشخاص.

... ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك نسخة مكررة عما حدث في ٦ سبتمبر ١٩٧٠ في مطارات أوروبا. مع الاختلاف الذي يقتضيه مسرح كل من العمليتين وطبيعة الأهداف الاستراتيجية الصهيونية- الأمريكية في كل منهما. إنما الشيء الثابت والأكيد، أن كلا المخططين صدرا من المطبخ الصهيوني الاستخباراتي في واشنطن. والدلالة واحدة، وهي استمرار اختراق الاستخبارات الصهيونية الأمريكية للحركات الإرهابية المراهقة سواء أكانت يافطتها اليسار أم الإسلام المزعوم.

الاستخبارات الأمريكية رسمت سيناريو أحداث سبتمبر منذ عام ١٩٩٧

لم تكن تضحية الاستخبارات الأمريكية الصهيونية بالطائرات الأربع التي تم تقديمها لمجموعة «القاعدة» بهدف إيجاد المبرر لإعلان الحرب على أفغانستان لمجرد الحرب تحت ستار إسقاط حركة طالبان. واستطرادا، لم يكن القرار الاستخباراتي الصهيوني من القيادات العليا في واشنطن بالتضحية ببرجي التجارة العالمي، وبثلاثة آلاف وثمانمائة مواطن أمريكي (ليس بينهم يهودي واحد من العاملين في البرجين). ومن أجل إحداث صدمة لدى الشعب الأمريكي لجعله يؤيد الحرب المدمرة ضد طالبان التي تأوي المصاب بجنون العظمة السيد أسامة بن لادن، وتركه يسجل انتصارات تلفزيونية بأنه وجه ضربة قاتلة لأمريكا، تعادل تلك التي وجهتها اليابان إلى الولايات المتحدة في قاعدة بيرل هاربور البحرية عام ١٩٤٣ خلال الحرب العالمية الثانية كما ردد الإعلام الصهيوني بعد ساعات قليلة من الحدث.

في كل حركة للاستخبارات الأمريكية، فإنها تسعى دائما، وكما توضح ذلك وثائقها التاريخية في إدارة المؤامرات الدولية ضد خصومها، وضد حلفائها على السواء، تسعى لأن تكون خطواتها وحركاتها تحت نطاق السيطرة والحركة المحسوبة والموزونة، فإن قيادة الاستخبارات المركزية تلجأ إلى وضع استراتيجيات متطورة باستمرار تضبط سير عملها. وبهذا فإن كل المخططات التي تنفذها تلك الوكالة ذات الفضاء الصهيوني تكون صدى لأهداف استراتيجية محددة. وبالتالي، فإن تلك المخططات والاستراتيجيات تكون بعيدة كل البعد عن العفوية والارتجال.

تحديد الأهداف الاستراتيجية أولا، ثم وضع الخطط الاستراتيجية ثانيا، ثم وضع البدائل من الخطوات التكتيكية ثالثا، يلي ذلك التنفيذ الدقيق لتلك التكتيكات خدمة للاستراتيجية المحددة، للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

ضمن هذا النهج الاستراتيجي تعاملت وكالة الاستخبارات المركزية مع المنظمات الإرهابية، ما كان منها يساريا ماركسيا، وما كان منها قوميا متطرفا، وما كان منها أصوليا

إسلاميا- أو أصوليا مسيحيا، وعلى امتداد ساحة «الشطرنج السياسية» العالمية الواقعة تحت السيطرة الأمريكية.

فالغاية، وهي سيطرة الاحتكارات الأمريكية وفرض زعامتها الأحادية على العالم قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تبرر الوسائل اللاأخلاقية. كما تبرر استبدال الجياد التي تستخدمها في السباق، بجياد شابة جديدة للسباق المتجدد، وهكذا دواليك.

يجب أن يكون واضحا، أن السبب الوحيد، والأساسي، في نجاح مخططات أجهزة الاستخبارات الأمريكية الصهيونية في الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المرسومة لها، هو تلك الحالة من «الفراغ الاستراتيجي» لدى دول العالم الثالث التي تشكل لعبة الشطرنج الصهيونية ساحتها. وهذا ما يفسر فشل تلك الأجهزة في ممارسة أي نشاط مماثل لها في دول أوروبا التي ترسخت فيها المؤسسات الديمقراطية مثل فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا وإسبانيا وكندا واليابان. فمن المستحيل أن تظهر في أي من هذه الدول حركة أصولية متطرفة على غرار حركة طالبان.

كما ويجب التفريق في هذا الصدد بين الحركات الأصولية التي تمارس العنف في دول العالم الثالث ضمن الفراغ الاستراتيجي للخطاب السياسي في هذه الدول، والعنف الداخلي الذي تمارسه عشرات الميليشيات المسلحة الأمريكية التي يتجاوز عدد أعضائها الخمسة ملايين إرهابي أمريكي. ففي هذه التنظيمات الأمريكية ينطلق الإرهاب «المحلي» ضمن إفرازات الفكر اليميني الذي يستمد جذوره التاريخية من الاعتقاد بتفوق العرق الانجلوساكسوني المؤسس للدولة الأمريكية، ومن معطيات الفكر الكنسي البروتستنتي الذي يبرر استئصال «الآخر»، وبهدف تدمير «الفيدرالية الأمريكية» ذاتها، وتحقيق «الاستقلال» الكفيل بحماية الفكر اليميني لتلك المنظمات.

أي أن الإرهاب الأمريكي المحلي، لا يستهدف العالم الخارجي للولايات المتحدة. من هنا، فهو غير قابل للتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية الصهيونية.

فضلا عن كون تلك الأجهزة ذاتها هدفا «معاديا» لتلك المنظمات الإرهابية باعتبارها مؤسسات تخدم الاتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية.

محصلة هذه الحقيقة، أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية، خاصة مكتب التحقيقات الفيدرالي، عجزت عن اختراق هذا الكم الكبير من التنظيمات الإرهابية المحلية التي تهدد، بحق، البنيان الفيدرالي للولايات المتحدة. وهذا ما يفسر تلك المساحة من حرية الحركة

التي مارستها ميلشيات تنظيم ماتشيجان التي ينتمي إليها مفجر أوكلاهوما سيتي تايموني ماكفاي. بل إن بعض تلك الميلشيات تضم في صفوفها عسكريين أمريكيين سابقين ممن شاركوا في حروب أمريكا في فيتنام وفي الحرب ضد العراق وفي يوغسلافيا السابقة. مما يعني، أن هؤلاء يوظفون خبرتهم العسكرية المتقدمة في تلك الميلشيات الإرهابية داخل الأفق الأمريكي.

بينما استطاعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تخترق بل وترعى وتدعم، الأغلبية الساحقة للمنظمات الإرهابية المتأسلمة في آسيا وأفريقيا إلى جانب العديد من الحركات الماركسية والفوضوية. وبعيدا عن الخوض في التفاصيل، فإن جميع الحركات الانقلابية العسكرية التي شهدتها دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، كانت تحت السيطرة الاستراتيجية لوكالة المخابرات المركزية.

والسبب في هذا الاختراق الاستخباراتي الأمريكي للجماعات الإرهابية المتأسلمة، أو تلك القومية المتطرفة، أو التي تضم بضعة ضباط عسكريين مغامرين فاشلين في أدائهم العسكري ومتعطشين لنزعة الانتقام واغتصاب السلطة، هو أن هذه المجموعات جميعها تفتقر إلى النضج الاستراتيجي.

فالصراع الدولي بكافة أشكاله ومستوياته، العسكرية والسياسية والاقتصادية، هو في حقيقته الموضوعية صراع استراتيجيات. والاستراتيجية هي مجمل الوسائل التي تكفل، أو تسعى لتحقيق أهداف محددة: سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية، أو دينية، أو تنموية، أو بيئية. والتي يجمعها اصطلاح الاستراتيجية العليا، بأسرع الوسائل وبأقل التكاليف، من خلال الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات المتاحة وبتناسق مع البيئة الإقليمية والعالمية. وحتى يمكن القول بأن خطة «ما» هي خطة على المستوى الاستراتيجي، فلا بد لهذه الخطة أن تكون قادرة على أن تؤدي إلى تحقيق هدف محدد من شأنه أن يخدم القضية التي من أجلها وضعت هذه الخطة أساسا. إلا أن المعيار الأساسي لمصداقية العمل الاستراتيجي وتمييزه عن الإرهاب أو العفوية والارتجال، هو أن لا يؤدي إلى خدمة أهداف العدو السياسية، أو الاقتصادية. واستطرادا، فإن جدلية النهج الاستراتيجي لجهة «ما» لا بد وأن تستهدف إفشال النهج الاستراتيجي للعدو، لا أن تخدم نهجه الاستراتيجي. ففي هذه الحالة الأخيرة نكون بصدد مراهقة سياسية تقدم للعدو فرصا ذهبية مجانية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

من هنا تنشأ البذرة الأولى للنهج اللااستراتيجي، وهو النهج الرديف للإرهاب والفوضوية في العمل السياسي.

فالمعيار الأساسي للمنظمات والحركات لتكون محل اهتمام واختراق، أو تحالف من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، هو «الفراغ الاستراتيجي» لقيادات هذه الجماعات. الخطاب التعبوي، ومهما يتضمن من شتائم نارية وتوصيف لعدوانية الولايات المتحدة الأمريكية، وللصهيونية وقاعدتها «إسرائيل»، وتمسكا بالمبادئ الإسلامية أو القومية.. مثل هذا الخطاب ليس له أي وزن في الدائرة الاستراتيجية لتحرير فلسطين والمقدسات، إن لم يكن لدى القيادة السياسية التي تطرحه خطط استراتيجية بالمعنى العلمي للاستراتيجية.

على النقيض مما يجري في الساحة العربية والإسلامية، نجد التحالف الأمريكي الصهيوني يتعامل مع قضايانا بالنهج الاستراتيجي، رغم الأهداف العدوانية لذلك النهج.

خطة بريجنسكي لسيناريو أحداث ١١ سبتمبر

.. في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ قدم الكاتب الأمريكي ميتشيل روبرت دليلا وثائقيا جديدا، يؤيد التحليل الاستراتيجي الذي سبق وقدمناه، وانفردنا به بعون الله وحده، عن الدور الاستخباراتي الأمريكي في أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فالكاتب ميتشل روبرت، يقدم تلخيصا للكتاب الذي أصدره زبيجنيو بريجنسكي عام ١٩٩٧ بعنوان «رقعة الشطرنج العظيمة». ومعروف أن بريجنسكي خبير استراتيجي أمريكي على دراية واسعة في القضايا والخطط الاستراتيجية الأمريكية على المستوى العالمي. ولقد شغل منصب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١. وله حضور أساسي في العديد من مراكز الدراسات الاستراتيجية القريبة من صناعة القرار الأمريكي في الشأن الدفاعي العسكري والاستخباراتي.

كافة الموضوعات التي يتناولها بريجنسكي في كتابه، تقوم على أساس دعوة صاحب القرار الأمريكي لوضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بسيطرة الولايات المتحدة على نفط الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، والمخزون الكبير من الغاز فيها.

بل ويحدد أهم تلك الدول، وهي كازاخستان. ولخبرته المتعمقة في التخطيط الاستراتيجي، فإن بريجنسكي يوصي لنجاح السيطرة الأمريكية على ذلك المخزون الهائل من النفط الخام

والغاز لمواجهة الحاجات المستقبلية المتزايدة لهذه المصادر الأساسية والرخيصة للطاقة، يوصي بضمان السيطرة على أفغانستان وباكستان في آن واحد. حيث أن أنابيب النفط والغاز من تلك الدول الإسلامية في آسيا الوسطى ستمر في أفغانستان، وتنتهي في الموانئ الباكستانية على بحر العرب.

وبريجنسكي يحذر من مغبة التهاون في هذه القضية التي يعتبرها حيوية لاستمرارية القيادة الأمريكية للعالم، وحتى لا تسبقها إليها روسيا أو الصين، أو ما يسميه دول جديدة أخرى معادية للولايات المتحدة.

إلا أن أخطر ما في ذلك الكتاب، هو تلك المقاربة التي يتحدث فيها بريجنسكي عن المقدمة الاستراتيجية التي تمهد الطريق أمام القيادة الأمريكية لإعلان الحرب على عدوها الخارجي وهي «الصدمة» التي تنشأ من حدث «ما» وتؤدي إلى اقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد قيادته الرئاسية لشن الحرب خارج القارة. ويضرب مثالا يوضح مفهومه الاستراتيجي لهذه «الصدمة»، بالعدوان الجوي الياباني على قاعدة بيرل هاربور البحرية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. فلقد أحدث ذلك الهجوم المفاجئ وغير المتوقع والذي أودى بحياة ما يقارب من ألفين من الجنود الأمريكيين وتدمير عدة قطع بحرية وعشرات الطائرات، أحدث صدمة لدى الشعب الأمريكي، لأن العدوان حصل على الأرض الأمريكية. وكانت نتيجة تلك «الصدمة» أن أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان يؤيدها الرأي العام الأمريكي.

أي أن بريجنسكي، يربط بين بدء تحقيق الخطة الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وبين العمل على ضمان وقوف الشعب الأمريكي لدعم هذه الحرب الدولية الجديدة. أي العمل على توفير سيناريو «صدمة» مشابهة لتلك التي أحدثها العدوان الجوي الياباني على بيرل هاربور الأمريكية عام ١٩٤٣. و بالتالي، فإن المخطط الاستراتيجي لبريجنسكي دعا بكل صراحة، ومنذ عام ١٩٩٧ إلى استدراج العدو «الوهمي» للولايات المتحدة لارتكاب عدوان داخل الأرض الأمريكية يكون تحت السيطرة الاستخباراتية ويهدف إلى إحداث «صدمة» لدى الرأي العام الأمريكي تؤدي إلى الوقوف وراء القيادة في إعلان حرب ضد ذلك العدو، بهدف الوصول إلى مصادر الغاز الطبيعي والنفط الخام في دول آسيا الإسلامية، ولضمان مرور الأنابيب التي ستنقلها في أفغانستان وتنتهي في باكستان.

معنى ذلك، وحسب مخطط بريجنسكي المرسوم في كتابه الصادر عام ١٩٩٧، لا بد أن يكون ذلك العدو الوهمي الذي سيرتكب العدوان على أهداف داخل الولايات المتحدة، من إحدى الدول المجاورة لدول آسيا الوسطى، أي من أفغانستان!

وحسب توصية بريجنسكي منذ عام ١٩٩٧، فإن السيناريو الملائم لإحداث «الصدمة» المماثلة لصدمة العدوان الياباني على بيرل هاربور، هو قصف برجي مبنى التجارة العالمي في نيويورك بالشكل الذي تم فيه السيناريو فعلا في ١١ سبتمبر الماضي. وهذا ما يفسر دخول مجموعة تنظيم القاعدة إلى الولايات المتحدة تحت بصر وعلم أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وبموافقتها.

وهذا ما يفسر الأمر الصادر إلى الأربعة آلاف يهودي العاملين في برجي التجارة العالمي في نيويورك بعدم التوجه إلى عملهم صبيحة ١١ سبتمبر.

معنى ذلك، أن قرارا استخباراتيا أمريكيا وعلى أعلى المستويات، صدر إلى قيادة طالبان عام ١٩٩٨ عبر رجال الاستخبارات الباكستانية المشاركين للملا محمد عمر، باستدراج بن لادن للإقامة في أفغانستان، البلد الذي حدده الخبير الاستراتيجي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي عام ١٩٩٧، ليكون البلد الذي يقوم بدور العدوان على أهداف داخل أمريكا على غرار الهجوم على بيرل هاربور.

وفي النتيجة، فإن بن لادن الحليف لطالبان الحاكمة في أفغانستان والمقيم فيها، هو الرجل الوحيد في العالم القادر على القيام بالسيناريو الذي رسمته الاستخبارات الأمريكية حسب خطة زبيغنيو بريجنسكي منذ عام ١٩٩٧.

من هنا، يمكن فهم رفض الاستخبارات الأمريكية الأمر الصادر من الرئيس كلينتون بقتل بن لادن أو إلقاء القبض عليه بعد أحداث السفارتين في نيروبي ودار السلام. لأن تلك الأجهزة كانت تريد توظيف بن لادن لتنفيذ خطة بريجنسكي، فرفضت أوامر كلينتون.

أو بعد هذه الحقائق الدامغة يريدنا بن لادن أن نصدق ادعاءاته بأن حضرته هو الذي خطط لتمريغ أمريكا بالتراب؟ من يخدع من؟

اللاعبون الخاسرون في الحرب الأفغانية

هل خسرت «طالبان» وحدها الحرب بسقوط نظامها الذي دخل متحف التاريخ؟
وهل ربحت أمريكا وحدها هذه الحرب التي بدأتها في أفغانستان؟
واستطرادا، هل انتهت هذه الحرب، أم أنها لا تزال مستمرة، وستتواصل بسيناريو آخر غير القصف التدميري الذي بدأت به يوم السابع من أكتوبر الماضي؟
جميع الحروب الدولية التي فجرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول العالم الثالث، كانت محددة بأهداف استراتيجية وذات مستوى اقتصادي يلبي مطالب الاحتكارات الاقتصادية الأمريكية بالدرجة الأولى التي تتولى صياغة قرارات تلك الحروب.
بات واضحا، ان الحرب الأمريكية ضد نظام طالبان، هي حرب نفطية تستهدف بالدرجة الأولى والأخيرة، احتكار السيطرة على النفط الخام والغاز الطبيعي لدول آسيا الوسطى الإسلامية. وأن أفغانستان هي الممر البري الحيوي لهما، وأن المرافئ الباكستانية هي مرافئ التصدير لهاتين المادتين الاستراتيجيتين، أي أنها حرب ضد أفغانستان كموقع جغرافي استراتيجي.
في المنظور الاستراتيجي المجرد، لجهة الحماية الأمنية مضافا إليها خفض تكلفة مرور هاتين المادتين من دول الإنتاج، فإن الأرض الإيرانية وموانئها سواء على بحر قزوين، أم على الخليج هي الممر الآمن والأقل تكلفة. إلا أن استقرار النظام الإسلامي في إيران وتأصل مؤسساته، وتعامله مع النظام الدولي بسياسة خارجية مستقرة تقوم على احترام الشرعية الدولية والقوانين والاتفاقات الدولية... تضعه في موقع متعارض مع الأطماع النفطية الأمريكية في دول آسيا الوسطى، ومع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الرديفة للاحتكارات النفطية والغاز الطبيعي في هذه الدول المجاورة لإيران وأفغانستان. والسبب، في ذلك، هو أن الاحتكارات النفطية الأمريكية تلك، تسعى للانفراد وحدها بهاتين المادتين الخام الاستراتيجيتين والرخيصتين معا.
والقراءة الدقيقة للخطط الاستراتيجية الأمريكية التي وضعها خبراء الحرب الأمريكيون والمنشورة والموجودة في مراكز الدراسات الأمريكية، توضح بكل جلاء، أن الاحتكارات الأمريكية الصهيونية اللاهثة بشكل جنوني للسيطرة على نفط دول آسيا الوسطى، قررت

حرمان روسيا والصين وإيران من أية مكاسب في هذه المسألة التي يقولون أنها باتت ترقى إلى مرتبة الأولويات! أي أنهم يريدون أكل الكعكة وحدهم.
من هنا، جاء الخيار الاستراتيجي الأمريكي المعادي لكل من إيران وروسيا والصين، بأن تكون أفغانستان بفضائها الإسلامي «السني» وبقيادة أكثر حركات التاريخ الإسلامي والسياسي الدولي تخلفا ومراهقة وجنون عظمة التي مثلتها طالبان المتحالفة مع تنظيم القاعدة، هي الموقع الاستراتيجي لقيادة هذه الحرب النفطية الجديدة.
لو كان النظام الإسلامي الحاكم في إيران «قلقا» وفوضويا على غرار نظام طالبان، لكان هو الموقع الجغرافي- السياسي، والقاعدة الاستراتيجية للحرب النفطية الأمريكية الجديدة.
فوكالة الاستخبارات المركزية وهي اليد الضاربة للاحتكارات الأمريكية عموما، والنفطية بشكل خاص خارج القارة الأمريكية، تفضل التعامل مع الأنظمة الفوضوية أو الديكتاتورية الفردية، أو تلك التي تفتقر إلى مؤسسات الدولة المستقرة.
فمثل هذه الأنظمة تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية للتعامل مع القضايا الدولية. وبالتالي يسهل تنفيذ الخطط الاستراتيجية الأمريكية ضدها. بل ان الأنظمة الفوضوية والقمعية والإرهابية تقدم المبررات المنطقية والعملية والتكتيكية للاحتكارات الأمريكية لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة مسبقا ضد دول هذه الأنظمة الغارقة في فقرها الاستراتيجي.
وهذا ما بدا واضحا في الخدمات المجانية على المستوى الاستراتيجي التي قدمها تحالف تنظيم القاعدة و«طالبان» الحاكم في أفغانستان لهذه الحرب الأمريكية النفطية ضد أفغانستان.

النفط الخام هو الهدف من الحرب

يقول زبيغنيو بريجنسكي، وهو الداعية الاستراتيجي للحرب النفطية الأمريكية الراهنة التي بدأت في أفغانستان حول هذه المسألة «أمريكا الآن هي القوة الفائقة العالمية الوحيدة ودول آسيا الوسطى هي المعترك المركزي الدولي وساحة التنافس. ومن هنا فإن ما يحدث لتوزيع السلطة في قارة يورو آسيا (دول آسيا الوسطى الإسلامية الخمس) سوف يكون ذا أهمية حاسمة لتفوق أمريكا الدولي ولميراث أمريكا التاريخي. والبلقان اليورو آسيوي ينذر بالتحول إلى مرجل يغلي بالصراع العرقي وتنافس الدول الكبرى».
وللتأكيد على تفاصيل الخطة الاستراتيجية التي يرسمها بريجنسكي الأمريكي لتكسب

الاحتكارات النفطية الأمريكية اليهودية هذه الحرب، فإنه وزع أدوار دول آسيا الوسطى الإسلامية منذ نشر كتابه المعنون «رقعة الشطرنج العظيمة» عام ١٩٩٧ حيث يقول:«تشكل كازاخستان الدرع وتشكل أوزبكستان الروح في حركات النهضة القومية المتنوعة في المنطقة. وأوزبكستان في الحقيقة هي المرشح الرئيسي في المنطقة لزعامة آسيا الوسطى. وان تركمانستان تقوم منذ فترة بدراسة نشطة لموضوع إنشاء خط أنابيب جديد عبر أفغانستان وباكستان نحو بحر العرب».

واضح في الخطة الاستراتيجية التي يقدمها بريجنسكي لصانع القرار الأمريكي، أنها جاءت مستكملة جميع عناصر العمل الاستراتيجي ومستلزماته السياسية والجغرافية، بغض النظر عن توجهات هذه الخطة بجعل دول آسيا الوسطى في وضع صراعات قومية كما يشير إلى ذلك صراحة. وبغض النظر عن الركن الأساسي لهذه الخطة بجعل دول آسيا الوسطى تقف موقف العداء تجاه الصين وروسيا وإيران. وللوصول إلى هذا الوضع السياسي، فإن استراتيجية بعث الصراع القومي لهذه الدول مع القومية الصينية والروسية، والإيرانية، هو التكتيك الوحيد لنجاح هذه الاستراتيجية. وهذا ما يشير إليه بريجنسكي بكل وضوح في خطته ضمن توقعاته وهي التوقعات التي تعني، أن على صانع القرار الأمريكي، أن يجعلها محور عناصر استراتيجيته المطلوبة.

والعبرة في هذا كله، على صعيد خطة بريجنسكي الموضوعة عام ١٩٩٧، وما يجري تطبيقه ميدانيا على الأرض الأفغانية منذ السابع من أكتوبرلهذا العام (٢٠٠١)، هو أن هذه الحرب التي قيل في تبريرها أنها تستهدف اسقاط حكومة «طالبان» بسبب إيواء الأخيرة لتنظيم «القاعدة» وزعيمه بن لادن الذي تتهمه واشنطن بتنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن، هو أن هذه الحرب ذات أهداف نفطية تصل إلى دول آسيا الوسطى. وأن الادعاء بأن مبررها، وهدفها القاء القبض على بن لادن وتنظيمه الإرهابي واسقاط حليفته التي منحته الملجأ الآمن في أفغانستان، وهي «طالبان» هو ادعاء يخالف الحقيقة، والخطة الاستراتيجية التي يجري تنفيذها. وأكبر دليل على ذلك:

أولا: أن زبيغنيو بريجنسكي دعا في كتابه الصادر عام ١٩٩٧ إلى استدراج العدو الوهمي للولايات المتحدة للقيام بعدوان على أهداف أمريكية داخل الأرض الأمريكية، من شأنه أن يحدث صدمة كتلك التي أحدثها العدوان الجوي الياباني على بيرل هاربور عام ١٩٤٣. والهدف الضمني لما يقول بريجنسكي، هو خلق مبرر يجعل الرأي العام الأمريكي يؤيد

قرار إعلان الحرب الجديدة التي تكفل لها الوصول إلى منابع النفط الخام والغاز الطبيعي لدول آسيا الوسطى الإسلامية الخمس.

ثانيا: أن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد أكدا بعد سقوط العاصمة الأفغانية كابول في يد تحالف الشمال المناوئ لطالبان، وانسحاب قوات طالبان من جميع المدن الأفغانية.. أكد أن الحرب ضد ما سمياه الإرهاب، سوف تستمر سنوات طويلة؟ مما يعني، بوضوح، أن الحرب الأمريكية ستتخذ منحى آخر ضد دول غير أفغانستان.

ثالثا: حصل تطور بالغ الخطورة في الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي-«الإسرائيلي» على الساحة الفلسطينية. وهذا ما تحول في إعطاء الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لحكومة مجرم الحرب شارون بتدمير سلطة الحكم الذاتي الذي كان عنصرا أساسيا في لعبة التسوية الأمريكية في الدائرة الفلسطينية.

رابعا: التصريحات الأمريكية من كبار المسؤولين، باحتمال أن يتسع نطاق الحرب الأمريكية ليشمل العراق والسودان بل والصومال واليمن. رغم انعدام أي توجه عدائي من هذه الدول تجاه الولايات المتحدة.

بل وعدم وجود أية صلة بين الأنظمة السياسية لهذه الدول الأربع، وتنظيم القاعدة وحركة طالبان. بل ان العكس هو الصحيح، حيث أن الأنظمة السياسية لهذه الدول الأربع تقف على خط معارض لأصولية طالبان، ونهج الإرهاب الذي يمارسه تنظيم بن لادن. كما ان السودان سبق وطرد بن لادن من أراضيه.

خامسا: الهجوم السياسي في الصحافة الأمريكية الصهيونية، كما هو في «الإسرائيلية»، ضد كل من: السعودية، وسورية، ومصر. رغم أن الأخيرة «شبه متحالفة» مع الولايات المتحدة الأمريكية، وملتزمة باتفاق الصلح مع الكيان «الإسرائيلي». ورغم شبه التحالف الاقتصادي القائم منذ الخمسينيات بين المصالح الاقتصادية والنفطية بين السعودية والولايات المتحدة.

هذه المتغيرات الأمريكية ذات الصفة العدائية لدول وأنظمة حكم صديقة لها على مدى يزيد على نصف قرن مضى، تؤكد وجود استراتيجية أمريكية جديدة تقوم على تهميش الدور الاستراتيجي لدول المركز العربي: السعودية وسورية ومصر، وتفويض الكيان «الإسرائيلي» بإشعال حريق جديد في المنطقة يستنزف طاقات واهتمامات الدول العربية

لافساح المجال أمام حرية الحركة للحرب الأمريكية النفطية الجديدة في دول آسيا الوسطى وأفغانستان.

باختصار شديد، فإن الحرب الأمريكية التي بدأت في السابع من أكتوبر الماضي، ليست ضد «طالبان» كهدف استراتيجي، بل هي ضد أفغانستان كموقع جيواستراتيجي.

كما وأن الحرب ضد أفغانستان، هي الخطوة الأولى في هذه الحرب، كما يقول الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) ووزير دفاعه.

سادسا: الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وأوزبكستان بعد أيام قليلة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر لإقامة قاعدة جوية هناك ومرابطة حوالي ألف جندي أمريكي هناك ثم زيادة هذا العدد بقوات إضافية بعد سقوط كابول في أيدي تحالف قوات الشمال المناوئ لطالبان والمؤيد للضربة الأمريكية ضد طالبان.

سابعا: الميزانية الإضافية التي طلب الرئيس بوش تخصيصها للحرب يوم العشرين من أكتوبر الماضي، وهي بمبلغ (٢٠) عشرين مليار دولار. وقد أوضح البيت الأبيض تفاصيل المبلغ المطلوب بحيث يتم تخصيص ٦,٣ مليار دولار لإصلاح الأضرار التي أحدثتها هجمات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومبلغ ٦,٩ مليار دولار للتعافي من الكارثة وللدفاع المدني. بينما يخصص مبلغ (٧) سبعة مليارات دولار لشن حرب على ما سماه «الإرهاب»! وقد تزامن طلب الميزانية الإضافية هذه مع بداية النهاية لحركة طالبان، حيث سقطت واستسلمت قواتها في جميع الأراضي الأفغانية التي كانت متمركزة فيها قبل مناقشة الكونجرس لبنود ميزانية الحرب ضد الإرهاب حسب طلب بوش. وهذا ما يتفق مع تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأن الحرب ستمتد إلى سنوات طويلة. أي ان مبلغ الـ (٧) سبع مليارات دولار الإضافية التي طلبتها إدارة بوش لمواصلة الحرب على الإرهاب، هي لتغطية تكاليف الحرب الجديدة للأهداف الجديدة، وفي دول جديدة محددة في الأجندة الاستراتيجية للوصول إلى النفط والغاز الطبيعي لدول آسيا الوسطى الإسلامية، واحتكارها.

ثامنا: المعارضة التي تبديها أوروبا وروسيا لضرب أية دول خارج نطاق مناطق طالبان. ففي ١٩ أكتوبر وقبل سقوط كابول، حذر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا من مخاطر امتداد الحرب خارج نطاق طالبان الأفغانية. وقال:«إن

تنفيذ عمليات عسكرية خارج أفغانستان قد يعرِّض وحدة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لانتكاسة، إلا في حال الحصول على أدلة واضحة».

وهذا ما بدا واضحا في التصريحات المتكررة للمستشار الألماني جيرهارد شرودر بعد سقوط كابول في أيدي تحالف قوات الشمال التي عارض فيها أي توسيع لنطاق الحرب ضد أية دولة جديدة، وبشكل خاص معارضة بلاده ضرب العراق.

هل خسرت «طالبان» وحدها الحرب؟

من أكثر الأمور المأساوية التي أفرزتها تداعيات هذه الحرب مدعاة للاستغراب والتساؤلات، هي أن الحكومة العسكرية الباكستانية التي شكلت الجسر الوحيد لنجاح هذه الحرب، والمعول الذي قطع الرأس «السياسي» لنظام طالبان، هي الطرف الأكثر خسارة في حصاد هذه الحرب.

فلم يعد سرا، أن تخلي حكومة برويز مشرف عن حركة طالبان، وتقديمها الدعم العسكري والسياسي للقوات الأمريكية في حربها ضد طالبان، واغلاقها سفارتها في إسلام أباد يوم العشرين من نوفمبر الماضي، قد شكل ما يشبه الزلزال السياسي ضد الحكومة العسكرية لباكستان. فمنذ خضوع حكومة إسلام أباد للمخطط الأمريكي لضرب أفغانستان، اتجهت الأحزاب الإسلامية الباكستانية إلى الحركة النشطة في معارضتها الجماهيرية والعلنية ضد الموقف الرسمي المعلن لحكومة برويز مشرف. فطالبان نشأت داخل الجماعات الدينية في باكستان. والاستخبارات الباكستانية ذاتها هي التي اختارتها وقدمت لها الدعم العسكري والاستخباراتي بل والمالي لتمكينها من الاستيلاء على السلطة في أفغانستان عام ١٩٩٦. معنى ذلك، أن التحالف مع أمريكا ضد طالبان والسماح للقاذفات الأمريكية بضرب مدن أفغانستان تعني في العقلية السياسية الإسلامية، ما هو أكثر من الغدر، خاصة وأن أمريكا هي في المفهوم الباكستاني الإسلامي الشعبي دولة يتحكم في قرارها اليهود. وجنودها صليبيون.

وزير داخلية باكستان اعترف بخطورة الوضع الداخلي الرافض للحرب الأمريكية ضد أفغانستان. وهو الوضع الرافض للتضحية بأفغانستان من أجل الحفاظ على الخيار النووي الذي هددت واشنطن بالسماح «لإسرائيل» بتدمير مواقعه الباكستانية.

ومما زاد الأمور تعقيدا، هو تلك المذابح التي تعرضت لها قوات طالبان في مزار الشريف

وقندوز، والتي تضم بين صفوفها آلاف الباكستانيين الذين توجهوا للقتال إلى جانب طالبان حين بدء الحرب الأمريكية ضدها.

ومما يؤكد هذا المأزق الخطير، هو ما صدر من أنباء عن أن حكومة برويز مشرف تتجه إلى السماح لبناظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني في المنفى بالعودة إلى باكستان للوقوف إلى جانب الحكومة، مقابل اسقاط الدعوى المقامة ضدها بالفساد. بل ومقابل اطلاق سراح زوجها المسجون بتهم الفساد. والدافع لهذه الخطوة، هو شعور حكومة برويز مشرف بخطورة حركة الشارع الإسلامي ضدها، ومسعاها لحشد قوى سياسية قادرة على وقف اندفاع المعارضة الإسلامية لها. خاصة، وأنه ليس لحكومة مشرف حزب سياسي يرشدها وينظم الجماهير المؤيدة لها.

يضاف إلى ذلك كله، تداعيات سقوط أفغانستان بيد قوى سياسية تصنف سياسيا بأنها صديقة أو شبه حليفة للهند. وهو الأمر الذي يترتب عليه نتيجة سياسية بالغة الخطورة من حيث انعكاسها على قضية باكستان المركزية في كشمير.

بمعنى آخر، فإن المعارضة الإسلامية في باكستان تعتبر حكومة مشرف مسؤولة بشكل أساسي عن خسارة أفغانستان التي كانت تمثل امتدادا لباكستان. إلى جانب مسؤوليتها عن امتداد الحصار الهندي السياسي لباكستان في كشمير، من خلال انتقال أفغانستان إلى أيدي القوى الحليفة للهند.

وفي النتيجة، لم تحصل حكومة برويز مشرف على أي مكسب بديل يعادل هذه التنازلات الضخمة التي قدمتها لأمريكا وضحت من أجلها بالقضايا المركزية لباكستان. هذه وجهة نظر المعارضة الإسلامية في باكستان. بل وصل الاستهتار الأمريكي بحكومة برويز مشرف أن رفضت تزويدها بطائرات اف ١٦ الأمريكية رغم مرور ما يزيد علي عشر سنوات على إبرام العقد لشرائها!

لولا تأييد حكومة برويز مشرف للحرب الأمريكية ضد أفغانستان، لما سقطت كابول في أيدي تحالف قوات الشمال. ومع ذلك، فإن برويز مشرف هو الخاسر الوحيد في هذه الحرب. إنها «لعبة الشطرنج» الأمريكية التي لا تعترف بالقيم والمبادئ والأخلاق.

لماذا أيدت روسيا الحرب الأمريكية ضد أفغانستان؟

مما لا شك فيه، أن التأييد الروسي للحرب الأمريكية ضد أفغانستان شكل عاملا مهما في تشجيع إدارة الرئيس الأمريكي بوش على الانطلاق بهذه الحرب..أهمية التأييد الروسي أنه شكل دعما سياسيا لفكرة الحرب ذاتها. كما أن الوزن السياسي لهذا الدعم من دولة بوزن روسيا القريبة جغرافيا من ساحة الحرب، يختلف نوعيا عن الدعم البريطاني أو الإيطالي أو الإسباني. حيث هذه الدول في قارة أخرى بينها وبين ساحة المعركة آلاف الأميال.

إلا أن التساؤلات التي يطرحها الموقف الروسي في هذا الصدد، هو عما إذا كان هذا الموقف ناجما عن إدراك القيادة الروسية للأهداف الحقيقية للحرب، وهي الوصول إلى النفط والغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى التي هي امتداد لروسيا وعمودها الفقري، أم أنها تجهل هذه الأهداف الاقتصادية.

والموقف الروسي لم يقف عند حدود التأييد السياسي، بل ذهب إلى حد الدعم العسكري غير المباشر، من خلال عدم ممانعته السماح بتمركز قوات جوية أمريكية في جمهوريتي طاجيكستان وأوزبكستان وهما من دول الكومنولث الروسي الجنوبي.

إضافة إلى ذلك، فإن القوة العسكرية لتحالف الشمال الذي خاض معارك المواجهة البرية مع قوات طالبان في الشمال، ودخلت قواته كابول بدون معركة، جرى تمويلها من روسيا. والتي شملت ١٦٥ مدرعة إضافة إلى حوالي ٢٥ مروحية ومئات السيارات الناقلة للجنود والتي قدر الخبراء تكلفتها في حدود (١٧٠) مليون دولار.

فهل كانت هذه المساعدات العسكرية الروسية الحاسمة لدعم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان بدون مكاسب سياسية واقتصادية؟ ولماذا قدمت موسكو هذه المساعدات، ووقفت إلى جانب الولايات المتحدة في حربها في الساحة الأفغانية القريبة من حدودها الجنوبية؟

بمعنى آخر، هل وقفت روسيا إلى جانب الولايات المتحدة باعتبار هذه الحرب موجهة ضد طالبان التي أيدت المراهقين المتأسلمين في الحرب التي فجروها ضد القوات الروسية تحت يافطة فصل الشيشان عن روسيا؟ أم باعتبار الحرب الأمريكية تستهدف الوصول إلى نفط

دول آسيا الوسطى والاحتياطي الضخم من مخزون الغاز الطبيعي في تلك الدول؟

فمن الواضح، أن الرئيس بوش وكبار مسؤولي إدارته زاروا موسكو عقب أحداث ١١ سبتمبر وقبل بدء الحرب ضد أفغانستان في ٧ أكتوبر الماضي. وأن محادثات مفصلة دارت بين الجانبين كان من نتائجها السماح لطاجيكستان وأوزبكستان بالسماح بتواجد قوات أمريكية في هذين البلدين. وبدوره، قام الرئيس بوتين بزيارة لواشنطن في منتصف نوفمبر الماضي.

مما يعني، أن صفقة «ما» حصلت عليها روسيا من خلال تأييدها ودعمها غير المباشر عسكريا لواشنطن في الحرب الأخيرة ضد أفغانستان.

فما هي المكاسب الروسية في هذه «الصفقة»؟ وما هي انعكاسات الوفاق الروسي– الأمريكي في هذه الحرب على مجمل القضايا العربية والإسلامية بعد سقوط طالبان؟

فمما لا شك فيه، أن للموقف الروسي دلالاته في العديد من القضايا، مثل الموقف من العراق، وتركيا، والصراع العربي– «الإسرائيلي». إلى جانب الموقف المؤثر لروسيا في التعاطي مع أسعار النفط الخام التي تنتهجها دول منظمة أوبك. كما تبرز أهمية الموقف الروسي في إيران التي لها حضور سياسي واقتصادي وعسكري في قضايا الصراع العربي– «الإسرائيلي» عموما، والأمن في منطقة الخليج خصوصا.

المطالب الروسية من الولايات المتحدة

في المتابعة السياسية والاقتصادية والعسكرية للأجندة الروسية الحيوية، فإن القضايا محل الأولوية لروسيا هي التالية:

أولا: الإرهاب المتأسلم في الشيشان:

شكلت المحاولة الانفصالية الفاشلة التي قام بها المغامرون المراهقون لفصل الشيشان عن روسيا، نزيفا عسكريا وسياسيا وأمنيا لموسكو. والتي وصلت حد القيام بتفجيرات إرهابية في العاصمة الروسية ذاتها. ولقد كان واضحا، أن تلك المحاولة حظيت بالدعم العسكري والسياسي من حركة طالبان في أفغانستان. رغم أن المحللين السياسيين في موسكو، كانوا يدركون تماما، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هي التي حرضت قيادة طالبان على تفجير تلك العمليات. وكان الهدف واضحا، وهو حرمان روسيا من مرور نفط

بحر قزوين في الأراضي الشيشانية وأراضي جورجيا المجاورة لها. فمرور أنابيب النفط في أراضي معينة، يتطلب شرطا أمنيا، وهو استقرار الأمن في الأراضي التي تمر بها هذه الأنابيب.

وبالتأكيد، فإن الحكومة الروسية حصلت على ضمانات من الإدارة الأمريكية بإغلاق ملف الحركة الانفصالية كشرط، أو بمعنى أدق، كمكسب أولي لتوفير الدعم السياسي والعسكري لواشنطن في حربها ضد أفغانستان، وضد طالبان معا.

ثانيا: موضوع حلف الأطلسي:

منذ سقوط النظام الشيوعي في موسكو والقيادات الروسية المتعاقبة تسعى ليكون لروسيا دور مميز في حلف شمال الأطلسي بعد الانضمام إليه بشكل غير كامل في عهد الرئيس بوريس يلتسين أول رئيس لروسيا ما بعد الشيوعية. ويعتقد المسؤولون الروس أن واشنطن تسعى ليظل الدور الروسي في الحلف هامشيا بهدف حرمانه من تشكيل قوة تنافسية للولايات المتحدة. وتأخذ هذه المسألة أهميتها في بروز مؤشرات عديدة على توجه دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا لتغليب القرار الأوروبي على «الأمريكي» في السقف السياسي والعسكري للحلف. وقد ظهرت بداية هذه المؤشرات خلال الحرب الأطلسية التي قادتها الولايات المتحدة عمليا ضد يوغسلافيا السابقة.

كما يعتقد الروس، أن الأمريكيين هم الذين حرضوا دول أوروبا الشرقية للإسراع في الانضمام إلى الحلف قبل انضمام موسكو له لإضعاف الموقف السياسي لروسيا عند لحظة انضمامها للحلف. فموسكو تعتبر هذه الدول ضمن رعويتها التاريخية منذ ما قبل الاتحاد السوفييتي السابق. وهي، أي موسكو، كانت تسعى لأن يكون انضمامها مع تلك الدول المجاورة لها، والتي كانت شريكة في الاتحاد السوفييتي السابق، في وقت واحد، وباعتبارها كتلة إقليمية مجتمعة. مما يوفر لها وضعا مميزا في الحلف.

وحيث نجحت واشنطن في سحب البساط من تحت القيادة الروسية في هذه المسألة، ونجحت في اجتذاب دول أوروبا الشرقية إلى عضوية الحلف قبل عضوية موسكو غير الكاملة فيه، فقد جاء انتساب روسيا إلى الحلف «باردا» رغم الاندفاع المعلن من قبل القيادة الروسية.

وقد كشفت تصريحات عديدة للرئيس بوتين، أنه يريد لبلاده علاقة قوية مركزية في حلف الأطلسي مثل سائر أعضائه الأوروبيين. والهدف من ذلك، ضمان الأمن لبلاده من قبل

سائر دول أوروبا الأعضاء. وليكون الأمن الروسي جزءاً من أمن كافة دول أعضاء الأطلسي. وأهمية هذه المسألة تنبع من حالة عدم الاستقرار الداخلي في روسيا ذاتها نتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها روسيا بعد التطور الذي طرأ على ملكية وسائل الإنتاج، وإدارته مع انهيار النظام الشيوعي السابق واتباع الاقتصاد الحر. وهو ما تسبب في ظهور أشكال جديدة من عصابات المافيا والتجارة غير المشروعة في مجالات السلاح والمخدرات والدعارة. حيث لجأت تلك العصابات إلى العمل الإرهابي المسلح لتحقيق أهدافها غير المشروعة وفي مناخ الفقر الذي يسود الأغلبية من الشعب الروسي. وقد اكتملت حلقة الإرهاب الداخلي، بالإرهاب الخارجي الذي مارسته عصابات طالبان التي تحالفت مع المغامرين الشيشان.

والخلاصة في الملف الأطلسي بالنسبة لموسكو، هو أنها تريد أن يكون لها وضع العضوية الكاملة في الحلف. وهو ما تضعه واشنطن على طاولة المساومات مع روسيا لتأييد الهيمنة الأمريكية في العديد من القضايا الآسيوية، ومن ضمنها قضايا الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى.

ثالثا: موضوع الدرع الصاروخي:

تعتقد القيادة الروسية، أن تمسك الإدارة الأمريكية بموضوع الدرع الصاروخي من شأنه العودة إلى سباق التسلح. وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد في أعباء المشاكل الاقتصادية، ويعرقل مشاريع التنمية التي تسير بوتيرة بطيئة في الأساس. هذا عدا عن عدم وجود أي مبرر لهذا السلاح المكلف ماليا. فليس هناك من دولة في العالم تشكل خطرا على الولايات المتحدة يبرر سلوك هذا الطريق في سباق تسلح جديد.

كما أن لدى الولايات المتحدة من مخزونها من الأسلحة والصواريخ البعيدة المدى ما يكفي لردع أي قوة عالمية من التفكير في شن حرب استباقية عليها. كما أن اتفاقات سولت ٢ بين الولايات المتحدة وروسيا منذ عهد الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٧٢ ما يشكل ضمانة أكيدة للأمن الأمريكي.

يوم الرابع من أكتوبر ٢٠٠١، صرح الرئيس الروسي بوتين ردا على سؤال حول هذا الملف بقوله «لقد أكدت أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية أن الأمن الأمريكي لا يتحقق بامتلاك الدرع الصارخي». وأضاف بوتين يقول «إذا كانت الولايات المتحدة مصممة على إلغاء معاهدة الحد من إنتاج الصواريخ العابرة للقارات الموقعة عام ١٩٧٢ وعلى استئناف إجراء

التجارب على الأسلحة المضادة للصواريخ، فإن هذا الأمر يمكن أن يتحقق عن طريق المفاوضات الثنائية وليس عن طريق الإملاء الانفرادي».

رابعا: مسألة الديون الغربية:

ازدادت أزمة الديون المالية لأوروبا والولايات المتحدة ولصندوق النقد الدولي على روسيا تفاقما. ولقد كان واضحا منذ سقوط النظام الشيوعي في روسيا عام ١٩٩١، وجود توجه سياسي لدى الإدارة الأمريكية لإغراق روسيا في الديون بهدف ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية عليها، ولو في مرحلة تشكل النظام السياسي الجديد لروسيا. بحيث وصل حجم هذه الديون حوالي (١٥٠) مائة وخمسين مليار دولار. ومما يزيد من خطورة هذه المسألة، هو ازدياد حجم الفساد الإداري في روسيا وغلبة سياسة الاستيراد للسلع الاستهلاكية، على الصادرات حيث تضعف الصناعات الروسية على المنافسة في السوق الدولية. بينما الاقتصاد الصيني المتعافي يحقق صادرات تتجاوز المائة مليار دولار للولايات المتحدة وحدها.

خامسا: نفط وغاز بحر قزوين:

تشكل هذه المسألة ما تعتقده القيادة الروسية بالقضية الحيوية للخلاص من أعباء الديون المالية الكبيرة عليها، ومن المساهمة بجزء من عملية التنمية المطلوبة لانقاذ روسيا.

والقيادة الروسية لا ترى سببا في المحاولات الجارية لحرمانها من نفط وغاز منطقة بحر قزوين الحدودية معها. فضلا عن القناعة التي ترسخت لدى موسكو، ولدى النخبة الروسية بشكل خاص، بأن الحركة الانفصالية المتأسلمة في الشيشان بدعم من طالبان، إنما كان الهدف الأساسي لها، هو إفشال مشروع أنابيب نفط دول آسيا الوسطى من الأراضي الروسية الجنوبية في الشيشان.

هذه هي القضايا الحيوية الخمس التي تواجهها روسيا، وتسعى للوصول إلى حلول تحفظ لها مصالحها فيها.

ومما لا شك فيه، أن القيادة الروسية طرحت هذه القضايا على الإدارة الأمريكية، وكانت محل مناقشات ومساومات بالضرورة للحصول على تأييد روسيا للحرب الأمريكية ضد أفغانستان. إذ لا يعقل أن تكون هذه القضايا بعيدة عن المساومة بين موسكو وواشنطن للحصول على تأييد من الأولى للثانية في حرب دولية مفتوحة على مقربة من الحدود الجنوبية لروسيا.

ولأن القيادة الروسية أيدت هذه الحرب الأمريكية، فمعنى ذلك، حصولها على بعض المطالب للملفات الساخنة التي تطرحها موسكو على الطاولة.
فهل حصلت موسكو على استجابة واشنطن لتعاطف واستجابة لقضاياها الخمس الحيوية؟ أم حصلت على استجابة وتفهم لبعض هذه القضايا؟ فما هي هذه المكاسب التي حصلت عليها روسيا جراء دعمها للحرب الأمريكية ضد أفغانستان؟
بالمقابل، فإن هناك قضايا إقليمية وعالمية، لروسيا حضور سياسي وعسكري فيها، تريد واشنطن «مقايضتها» مع الأولويات الروسية. من ذلك، التعاون العسكري الروسي مع إيران. ومثله الموقف الروسي الرافض توجيه ضربات أمريكية للعراق. ومثله الموقف الروسي المؤيد لسورية ولبنان الداعمتان لحزب الله في جنوبي لبنان. وأخيرا الموقف الروسي المؤيد للانتفاضة الفلسطينية.
بالتأكيد، فإن لقاء القمة الأخير بين بوش وبوتين في تكساس قد تناول هذه القضايا محل المساومة للطرفين.
فإلى أي مدى وصت المكاسب الروسية من واشنطن في تلك القمة؟
بالمقابل، هل قدم بوتين «تنازلات» لبوش في المواقف الروسية من التعاون العسكري مع إيران، ومن الدعم السياسي للعراق في رفض توجيه ضربات أمريكية جديدة ضده، وفي الموقف الداعم للانتفاضة الفلسطينية؟ وفي الموقف المؤيد لوجهة النظر السورية واللبنانية تجاه حزب الله في جنوب لبنان؟

هذه التساؤلات ذات ارتباط بالمصالح العربية والإسلامية العليا. فمن الضرورة بمكان البحث الجاد للإجابة عليها.
بعض المراقبين يرون «مرونة» في الموقف الروسي تجاه التعاطي الأمريكي مع العراق، وإن كانت هذه المرونة لن تصل إلى حد تأييد ضرب العراق على غرار التأييد الروسي لضرب طالبان. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار مسألة في غاية الأهمية، وهي وجود موقف موحد داخل الدوما يعارض الموقف الأمريكي تجاه العراق، بل ويدعم رفع العقوبات عنه.
ومن خلال منهاج التوقعات لدى المكاسب الروسية من تأييدها للحرب الأمريكية في أفغانستان، تبدو المؤشرات التالية:
١- إن روسيا حصلت على تأكيدات حاسمة من واشنطن بإغلاق ملف العصابات

الشيشانية المتأسلمة التي كلفت روسيا المئات من الضحايا ومئات الملايين من الدولارات قيمة الخسائر.
٢- إن روسيا حصلت على «موقع قديم» في أفغانستان ما بعد طالبان، من خلال الحضور السياسي لحلفائها الطاجيك والأوزبكستان الأفغان ضمن تحالف الشمال والقوة السياسية لهذا التحالف في التشكيل الوزاري الجديد لحكومة أفغانستان المؤقتة.
٣- إن روسيا حصلت على تفهم أمريكي لمطلبها في العضوية الكاملة في حلف الأطلسي. إذ أن هذا التوجه الروسي غربا إلى حلف الأطلسي في المنظور الأمريكي، من شأنه أن يكون مقابله الامتداد الأمريكي إلى دول آسيا الإسلامية.
أما من حيث موضوع مرور نفط وغاز بحر قزوين، فالموقف الأمريكي واضح جدا في هذا الصدد، وهو الإصرار على مرورهما في أفغانستان وفقا للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وبالتالي، فلن تستجيب واشنطن للمطلب الروسي في هذا الشأن.
وبخصوص ملف الدرع الصاروخي الأمريكي، فمن الواضح، أن مجريات الحرب الجديدة التي تقودها أمريكا اليوم في أفغانستان واحتمال توسيع نطاقها لتشمل دولا أخرى، تتطلب بالضرورة السياسية وضع هذا الملف (الدرع الصاروخي) على الرف ولو مؤقتا.
وفي المحصلة النهائية، فإن الدافع المحوري لموقف القيادة الروسية المؤيد للحرب الأمريكية في أفغانستان، هو إغلاق الملف الشيشاني، والخطر «الأصولي» القادم من أفغانستان. وكلاهما من مخطط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وإن قامت حركة طالبان بدور الأداة المنفذة للمخططين.

وبالتالي، فإن روسيا لم تحصل على أي مكاسب حقيقية لقاء دعمها وتأييدها واشنطن في حربها الجديدة. مما يعني، أن موسكو تنظر إلى الحرب الأمريكية على أنها ضد طالبان، فقط. بينما هي في الحقيقة الاستراتيجية، حرب نفطية تستهدف نفط وغاز منطقة بحر قزوين. في هذه المسألة، وعندما تتضح معالمها بعد مرحلة ما بعد طالبان في أفغانستان، فإن المستقبل مفتوح على كافة الاحتمالات في موضوع العلاقات الروسية- الأمريكية.

هشاشة التحالف الدولي المؤيد لواشنطن ضد «الإرهاب»

طبقا للسيناريو الذي رسمته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية باستدراج تنظيم القاعدة لمصيدة أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن، تنفيذا لتوصية الخبير الاستراتيجي الأمريكي الخطير زبيغنيو بريجنسكي، والذي أحدث «الصدمة» المطلوبة أمريكيا وعالميا، فقد سارعت جميع دول العالم بتأييد الحرب الأمريكية ضد أفغانستان. خاصة، بعد أن أعلن بن لادن أمام قناة الجزيرة الفضائية مسؤولية تنظيمه (القاعدة) بشكل ضمني عن تنفيذ تلك الضربات.

وبالتأكيد، فإن التأييد الدولي اتجه في نطاقين:

الأول، نطاق الدائرة الأفغانية ومحورها نظام حكم طالبان الذي وفر المأوى لتنظيم القاعدة.

الثاني، نطاق شمول الحرب ضد كل الجماعات الإرهابية والأنظمة التي تأويهم، بشرط قيام الأدلة الحاسمة على دعم الدول والأنظمة المستهدفة بالحرب، للأعمال الإرهابية.

ومن الواضح، أن الجهل السياسي المقيت لقيادة نظام طالبان البائد في إدارة الأزمة، قد أتاح هذا الهامش الكبير من مساحة الحركة السياسية للإدارة الأمريكية في الحصول على اجماع دولي مؤيد للحرب الأمريكية ضدها. رغم مطالبات بعض الدول، ومنها العربية والإسلامية، بأن لا تستهدف الحرب المدنيين الأفغان.

ولو أن قيادة طالبان ألقت القبض على بن لادن بعد إصابته بالهستيريا السياسية وإعلانه المسؤولية «ضمنا» عن تنفيذ تلك الأعمال الإرهابية، لما حصلت واشنطن على هذا الاجماع الدولي المؤيد لها في الحرب ضد الإرهاب، ولما تمت الحرب بالشكل الذي آلت إليه، بل ربما كان بالإمكان حدوث ثغرات وانقسامات دولية من شأنها تسليط الضوء على الجهات الصهيونية في قيادة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي وضعت سيناريو ذلك المخطط الإرهابي.

ففي الاتهام الصهيوني الأمريكي ضد حزب الله المقاتل في جنوب لبنان، رفضت جميع الدول العربية هذا الاتهام. بل وأيدت فرنسا المواقف العربية. والسبب في ذلك، أن حزب الله في لبنان لم يمارس منذ نشأ حتى الآن أية أعمال ضد مصالح ورعايا أمريكيين أو

حتى «إسرائيليين» خارج لبنان. بل كان في حالة «تعايش» مع قوى سياسية لبنانية تعمل تحت المظلة السياسية للتوجهات الأمريكية، وأخرى سبق وأيدت الغزو العسكري «الإسرائيلي» للبنان.

خريطة القوى الدولية في الحرب ضد الإرهاب

ليس سرا، أن المواقف الحاسمة في قضايا الصراع الدولي عموما، وفي الحرب الأمريكية المعاصرة ضد «الإرهاب» خصوصا هي تلك التي تعكسها الدول «الكبرى» أو اللاعبة الرئيسية في الساحة العالمية. هذه الدول هي: روسيا، الصين، إيران، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، المجموعة العربية تمثلها دول المركز من: السعودية، سورية، مصر.

فما هي حدود مواقف هذه الأطراف في دعمها، أو تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب؟

١- الموقف الروسي: انحصر موقف موسكو في الدعم المطلق لهذه الحرب في نطاقها لإسقاط نظام طالبان، لجهة دعمه لحركة العصابات الانفصالية المتأسلمة في الشيشان، رغم المعلومات التي كانت متوفرة لدى الخبراء الروس والنخبة، بالدور الاستخباراتي الأمريكي في دفع طالبان للتحريض الأصولي الإرهابي لتفجير الحركة الانفصالية في الشيشان.

وكما يبدو واضحا، فإن القيادة الروسية على ادراك تام بالهدف الحقيقي للحرب الأمريكية ضد أفغانستان، وكونها تستهدف استراتيجيا، الوصول إلى نفط بحر قزوين.

لذا، فهي، أي موسكو، أيدت الهدف المعلن لواشنطن، وهو الحرب ضد طالبان، ومارست في الوقت ذاته، إجراءات ميدانية، من شأنها محاصرة الهدف الأمريكي الحقيقي من هذه الحرب.

وهذا ما تمثل في الدعم العسكري والسياسي لحلفائها في قوات تحالف الشمال التي دخلت كابول بزعامة الدكتور برهان الدين رباني. وبالرغم من استبعاد مؤتمر بون أي دور لرباني في الحكومة المؤقتة، إلا أن الحضور العسكري والسياسي الفاعلين لتحالف الشمال الموالي لروسيا، استطاع أن يستولي على العاصمة كابول مسجلا انتصاره السياسي التاريخي على حركة طالبان التي هي أمريكية المنشأ بالأساس. مما يعني، إلغاء أي دور

عدائي في المستقبل القريب على الأقل، لأي قوة سياسية جديدة، من استخدام العاصمة كابول في أي مخطط عسكري أو سياسي أو اقتصادي معاد لروسيا. وهذا الهدف والنتيجة في آن واحد، يرقى إلى مرتبة الأولويات في الاستراتيجية الروسية.

من الخطأ الاعتقاد بأن الموقف الروسي قد رمى «كل البيض في السلة الأمريكية». بمعنى أن موسكو قدمت شيكا على بياض في دعم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان. فلقد كان ملفتا للنظر الموقف الروسي الرافض المشاركة بقوة عسكرية ضمن القوة المتعددة الجنسيات التي تسعى واشنطن بلا كلل لإرسالها إلى أفغانستان لحفظ الأمن لفترة «مؤقتة». ويبدو أن الموقف الروسي يرتكز على دافعين في هذه المسألة:

الأول، هو عدم الرغبة في تكرار الغزو الروسي السابق تحت راية الشيوعية لأفغانستان والذي انتهى إلى الهزيمة والخسائر البشرية الكبيرة.

أما الموقف الثاني، فهو اعتقاد القيادة الروسية الأكيد، بأن الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان سيشكل سقوطا لواشنطن في المستنقع الأفغاني، مما يشكل في حد ذاته بداية النهاية للتوجهات الأمريكية الاحتكارية لحرمان روسيا من مكاسب نفط دول آسيا الوسطى. أي أن موسكو تريد أن تترك الولايات المتحدة «تقلع أشواك أفغانستان» بأيديها (أمريكا).

ومما يؤكد هذه القناعة الروسية، هو رفض تحالف الشمال الحليف لروسيا ذات التواجد العسكري في طاجيكستان المحاذية لأفغانستان، لوجود قوات أمريكية في أفغانستان.

٢- **الموقف الصيني:** أيدت الصين حق الولايات المتحدة في اتخاذ ما تراه مناسبا لمعاقبة المسؤولين عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وهذا موقف جميع دول العالم. ولئن امتد التأييد الصيني ليشمل الحرب الأمريكية ضد طالبان، فإنه اشترط لإتساعه ليشمل دولا أخرى ترعى الإرهاب قيام الأدلة على هذه المسؤولية الإجرامية. والحق، أن الصين تضررت كثيرا من النهج الإرهابي لحركة طالبان البائدة، حين وقفت الأخيرة وراء دعم جماعات صغيرة إسلامية من العرق التركي في إقليم سيكيانج غربي الصين. وراحت تلك الجماعات تقوم بعمليات إرهابية عبر الحدود لم يألفها المجتمع الصيني من قبل، وتدعو لإقامة دولة إسلامية في الإقليم!

ومن جانب آخر، فإن هناك شبه تحالف دفاعي بين الصين وروسيا تعزز في مجال التسليح العسكري. وهناك تقارير تتحدث عن أن حجم الصادرات من الأسلحة العسكرية الروسية

إلى الصين يشكل حوالي ٣٥٪ من إجمالي الصادرات الروسية. إضافة إلى تزويد روسيا للصين بقطع متقدمة من الغواصات البحرية. كما تم ترسيم الحدود البرية بين البلدين الجارين.

وفي النتيجة، فإن روسيا والصين وجدتا في الحرب الأمريكية ضد طالبان، الفرصة للخلاص من تداعيات وممارسات تلك الحركة التي أيدت التطرف الأصولي للأقليات على حدودهما. إلا أن هذين البلدين في المقابل، يدركان حقيقة الأهداف غير المعلنة لواشنطن من هذه الحرب، وهما يراهنان على سقوط الولايات المتحدة الحتمي في مستنقع أفغانستان.

٣- **الموقفان الألماني والفرنسي:** يتماثل الموقف الألماني مع الفرنسي في دعم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، بهدف القضاء على حركة طالبان. أما وقد انتهت طالبان من مسرح التاريخ السياسي المعاصر يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠١، فإن هذين البلدين، يعارضان توسيع نطاق الحرب ليشمل دولا عربية مثل العراق. ومع تأييد بون وباريس لاستمرار الحرب ضد الإرهاب، فإنهما تشترطان الأدلة على تورط أية دولة بدعم نظامها السياسي الجماعات الإرهابية. وبالنسبة لفرنسا، فقد شهدت العديد من الأعمال الإرهابية على أرضها.

فرنسا تشارك فقط بمائة جندي في مطار مزار الشريف، تقول إن الهدف من وجودهم المساعدة في تقديم الخدمات الإنسانية. وهو المبرر، والمجال الذي تراه موسكو مدخلا وحيدا للتواجد الأجنبي في أفغانستان.

٤- **الموقف الإيراني:** شاركت إيران بمقاتلين أفغان من قبيلة الهزار وحزب الوحدة «الشيعي» إلى جانب قوات تحالف الشمال في دخول العاصمة كابول وإسقاط نظام «طالبان». كما أنها أيدت بحذر شديد الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان، على أن لا تطال الحرب الشعب الأفغاني.

يستند الموقف الإيراني، إلى الممارسات العدائية التي مارستها حركة طالبان ضد إيران من جهة، وضد قبيلة الهزارة الشيعية الأفغانية من جهة أخرى. ومثل الموقف الروسي، فإن طهران رفضت التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان. ولمعرفة طهران بطبيعة الرمال السياسية المتحركة في أفغانستان تجاه القوى الأجنبية، فإنها لم تذهب إلى حد المواجهة مع القوات الأمريكية المتواجدة هناك حاليا. ويبدو أن هناك حالة من التفاهم السياسي

السري بين موسكو وطهران تجاه متابعة الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان في حال تطوره إلى وضع يصبح فيه يشكل خطرا على المصالح العليا لكل من إيران وروسيا.
وهذا ما يفسر انفتاح تحالف الشمال على طهران، وفتح أبواب العاصمة الإيرانية لقادة التحالف في الأيام التي سبقت دخول قوات التحالف العاصمة كابول.

كما أن الملفت للنظر، هو تكرار التصريحات الأمريكية عند بداية الحرب ضد نظام «طالبان» التي تؤكد على دور أساسي لإيران في تقرير مستقبل أفغانستان ما بعد طالبان. وهذا ما يفسر عدم معارضة واشنطن سرعة حركة إيران بإعادة افتتاح سفارتها في طهران بعد ثلاثة أيام فقط من سقوطها بيد تحالف قوات الشمال.

والموقف الإيراني كما يبدو يقرأ جيدا حقيقة الموقفين الروسي والصيني. إضافة إلى الموقف الهندي الصديق لإيران والمؤيد له بشكل عام.

٥- الموقف الأطلسي: بحكم الدور المركزي للولايات المتحدة في الحلف، فقد وقف جميع الأعضاء مع الحرب الأمريكية ضد أفغانستان عملا بالمبدأ الأساسي الذي يعتبر أي اعتداء على أية دولة عضو، بمثابة الاعتداء على جميع أعضائه.

إلا أن منسق السياسة الخارجية للحلف خافيير سولانا أعلن في الثاني من ديسمبر رفض الحلف توسيع الحرب لتشمل العراق ما لم تقدم واشنطن الدليل الحاسم على دور مشارك للنظام العراقي في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أو أي عمل إرهابي آخر.

وعلى العكس من موقف سولانا وفرنسا وألمانيا المعارضة لتوسيع نطاق الحرب لتشمل دولا عربية أخرى، فإن بريطانيا وعلى لسان وزير خارجيتها ورئيس وزرائها أعلنت تأييدها لضرب العراق استجابة للإملاءات الأمريكية، ودون تقديم أي دليل على ضلوع بغداد في أحداث واشنطن ونيويورك.

٦- الموقف العربي: شكل غياب الموقف العربي في الأحداث موقفا مستغربا ومثيرا للجدل. كان من نتيجته ترك الساحة خالية للقوى الإقليمية والدولية الأخرى رغم الانعكاسات السياسية والاقتصادية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولتداعيات الحدث الأفغاني ذاته، على الخارطة السياسية العربية ومثلها الانعكاسات الاقتصادية السلبية الخطيرة.

والملفت للنظر، أن تركيا أدلت بدلوها في التطورات وساهمت بإرسال قوات رمزية كما ذكرت بعض الأنباء لتعمل إلى جانب القوة الأمريكية وبإمرتها.

ومما لا شك فيه، أن تحييد العرب عن دائرة الحدث وتداعياته، كان مطلبا صهيونيا. لقد رأينا كيف أن قوات تحالف الشمال رفضت الوجود العسكري الأمريكي المؤقت في أفغانستان، رغم تراجعها اللاحق والقبول به. إن الدخول العربي كلاعب أساسي، كان يمكنه على الأقل، المشاركة في تقديم الدعم الإنساني على غرار الموقفين: الألماني والفرنسي.

مأزق الموقف العربي في الحدث الأفغاني، هو ذاته المأزق في العديد من التطورات السلبية التي حدثت في المنطقة سابقا. والسبب في ذلك، عدم وجود لجنة إدارة أزمات ذات اختصاص بإدارة أية أزمة إقليمية ذات أبعاد تمس الدول العربية والمصالح العربية العليا والأمن القومي العربي. ورغم أن قمة القاهرة عام ١٩٩٦ قد أقرت وجود هذه اللجنة، إلا أنها لم تظهر إلى الوجود العملي الفاعل على الأرض حتى الآن.

هذا مع العلم، أن من أهداف الخطة الاستراتيجية الأمريكية لمواصلة الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب، إطلاق يد «إسرائيل» في تفجير المنطقة. إلى جانب احتمال كبير، بأن تقوم «إسرائيل» وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات جديدة إلى العراق والسودان وليبيا. ومثل هذا التطور إن حصل، من شأنه أن يعيد خلط الأوراق في المنطقة.

صحيح أن العواصم العربية لن تفتح أبوابها للقوات الأمريكية- «الإسرائيلية» المعتدية، وأن الخاسر الأول في مثل هذا التصعيد سيكون الكيان «الإسرائيلي» ذاته وبشكل لا يتوقعه، إلا أن الصحيح أيضا، أن المبادرة في إدارة الأزمة أفضل ألف مرة من المواجهة بعد تلقي الضربة.

والدليل على تداعيات الموقف العربي، هو ما رأيناه حول إطلاق واشنطن يد الإرهابي شارون في استباحة الأراضي الفلسطينية وتدمير سلطة الحكم الذاتي التي قامت بالاتفاق بين «إسرائيل» وقيادة عرفات في الأساس منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. كما ظهرت هذه التداعيات في الحضور التركي في ساحة الأزمة الأفغانية. وهو الحضور الذي يعني احتمالات تهديد العراق وسورية لحساب الكيان «الإسرائيلي».

والحضور العربي في إدارة الأزمة كان سيحقق النجاح بكل تأكيد بحكم الموقع الاستراتيجي العربي، وبحكم المصالح الاقتصادية الحيوية التي تمثلها الدول العربية، خاصة على صعيد النفط، وفصل الشتاء في بدايته.

إن دخول الولايات المتحدة في حالة حرب مع الدول العربية التي تطارد كل أشكال الإرهاب

منذ عشرات السنين، سيكون وبالا على المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى والأخيرة. كما أن روسيا والصين وأوروبا ستنحاز إلى جانب العرب عند إطلاق الصاروخ الأمريكي الأول ضد أية دولة عربية من دول المركز خصوصا. وفي أسوأ الحالات، فإن أي عدوان أمريكي ضد أي من الدول العربية، سيؤدي إلى انهيار التحالف الدولي المؤيد لواشنطن. فمصر والسعودية ومثلها سورية عانت جميعها من الإرهاب الذي مولته وأدارته الاستخبارات المركزية الأمريكية ذاتها.

والمتابع لمجريات الأحداث يلاحظ، أن واشنطن تركت لبعض الصحف الأمريكية المتصهينة في التحريض المكشوف على أن تشمل الحرب الأمريكية الدول العربية. والهدف واضح، وهو بث الرعب في قلوب هذه الدول لتسعى من جانبها إلى الانزواء والتوسل بأن لا تشملها هذه الحرب.

ويبدو، أن استسلام حكومة باكستان العسكرية للمطلب الأمريكي، وخشيتها من التهديد بقيام «إسرائيل» بتدمير مفاعلها النووي، كان المدخل لانعدام التوازن العربي القادر على إدارة الأزمة. خاصة وأن جميع الدول العربية تحارب الإرهاب.

مستقبل أفغانستان ما بعد «طالبان»

رغم مضي مدة شهر على سقوط كابول العاصمة بأيدي قوات تحالف الشمال، فإن ملامح النظام الأفغاني السياسي الجديد البديل لطالبان لم تظهر حتى الآن. والملاحظ في هذا الصدد، أنه رغم تسارع وتيرة القصف الجوي الأمريكي المدمر على أهداف وهمية لفلول طالبان وقادة تنظيم القاعدة، فإن الحركة السياسية للقوى المناوئة لطالبان تتحرك ببطء السلحفاة. وبحيث يبدو للمراقبين، أن القصف الجوي الأمريكي لجبال أفغانستان ليس سوى استعراض عضلات، وليس له من رسالة يوجهها. ولئن كانت أفغانستان جغرافياً هي تضاريس جبلية شاهقة ووديان، وعشرات الآلاف من الكهوف التي جعلتها الطبيعة ملاذا للطبيعة الإنسانية المتمردة لسكان هذا البلد الضارب في أعماق التاريخ، فإن القيمة السياسية لهذه الجبال والكهوف أنها تماثل الرمال المتحركة في الواقع السياسي الميداني.

سقوط النظام السياسي لطالبان في العاصمة كابول يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ لم تؤد إلى أن تظهر الحكومة البديلة لطالبان في كابول بشكل تلقائي. تعيين حميد قرضاي رئيسا للحكومة الأفغانية بمؤتمر بون، تم بعد مرور أكثر من شهر على سقوط نظام «طالبان» وحضر قرضاي إلى كابول في الخامس والعشرين من ديسمبر.

رغم تسليم زعيم طالبان الملا محمد عمر مدينة قندهار أخر معاقله، ومعها أسلحته وقواته لقوات القبائل البشتونية ورجال الدين، مقابل السماح له بالاختفاء عن ملاحقة تحالف الشمال والقوات الأمريكية له، فإن نزاعا مسلحا قد نشب بين القبائل البشتونية حول إدارة المدينة، أسفر عن وقوع عدد من القتلى في اليوم التالي لاستسلامه.

ولقد أبدى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قلقه الشديد على هذه المصادمات المسلحة بين القبائل البشتونية الواحدة في مدينة قندهار عقب هروب قيادة طالبان «السلمي» منها لتعارضها مع الأهداف السياسية للحرب.

ولخطورة الاشتباكات المسلحة بين القبائل البشتونية في قندهار، في توقيتها دلالتان:

الأولى، أنها تعكس تمزق الصف البشتوني البديل لطالبان. خاصة وأن رئيس حكومة أفغانستان المؤقتة الذي اختاره مؤتمر بون استجابة لرغبة الولايات المتحدة، وهو حميد قرضاي من البشتون. مما يعني تحرك الرمال المتحركة التي يقف عليها رجل واشنطن الجديد في أفغانستان.

الدلالة الثانية: أن توقيت الاقتتال داخل الصف البشتوني، يتزامن مع معارضة الفصائل الطاجيكية والأوزبكية وفصائل بشتونية أخرى شاركت في تحالف الشمال للتشكيلة الوزارية التي أعلنها مؤتمر بون.

فلقد هدد الجنرال الأوزبكي الأصل عبد الرشيد دوستم بمقاطعة الحكومة المؤقتة الجديدة، رغم منح ممثليه ثلاثة مناصب وزارية! وهو يطالب علانية بحقيبة وزارة الخارجية التي حظي بها الطاجيكي عبد الله عبد الله.

... الحاج عبد القادر حاكم جلال أباد انسحب من مؤتمر بون رغم دخول قواته إلى جلال أباد وطرد قوات طالبان منها.

... سيد أحمد جيلاني من القيادات البشتونية المعتدلة غاضب على تشكيلة الحكومة المؤقتة ويقول، أنها غير متوازنة.

... الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار رئيس وزراء أفغانستان قبل سيطرة طالبان على الحكم، وهو من القادة المتمرسين للبشتون ويقيم في إيران، لم يوجه له مؤتمر بون الدعوة للمشاركة والاستماع إلى رأيه في شكل الحكومة الجديدة في أفغانستان. وهو يتوقع الفشل الذريع لهذه الحكومة ويتهمها بالعمالة لأمريكا.

... وأخيرا، فإن الدكتور برهان الدين رباني رئيس أفغانستان السابق، والذي قاد تحالف الشمال سياسيا، ودخل كابول بعد سقوط نظام كابول، استبعده مؤتمر بون بناءً على قرار من واشنطن.

... رغم إعلان مؤتمر بون تعيين حميد قرضاي رئيسا للحكومة الأفغانية، فإن ما يجري على الأرض ميدانيا هو استمرار الأعمال القبلية الرافضة للحكومة المركزية. وهذا ما بدا واضحا في اقتحام قوات القائد البشتوني حاجي غول أغا الحاكم السابق لقندهار، وسيطرته على المقر العام لحاكم قندهار بعد قتال مع قوات الملا نقيب الله الذي تسلم المدينة من الملا محمد عمر وقوات طالبان، ونجح في اقناع قيادة طالبان في الاستسلام وتسليم أسلحتها.

الخطورة في أحداث قندهار ما بعد الاستسلام السلمي لقيادة طالبان بها، وتخليها عنها للملا نقيب الله ومجلس شورى قادة العشائر ورجال الدين، هي أنها جاءت بعد توجهات ونتائج مؤتمر بون الذي تبنى وجهة النظر الأمريكية في رسم خريطة مستقبل أفغانستان. وإذا ما تكرس الانقسام البشتوني في قندهار بما يعنيه من غلبة المنطق القبلي في رسم

معالم المستقبل على منطق المعادلة السياسية التي كرستها واشنطن في مؤتمر بون، وهي معادلة توفيقية مجتزأة ومثالية بعيدة عن الواقع القبلي الميداني، فإن آفاق مستقبل أفغانستان تبدو غامضة.

... يونس قانوني زار يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠١ نيودلهي والتقى عددا من المسؤولين الهنود وأدلى بتصريحات أثارت غضب الحكومة الباكستانية، قبل أن تبدأ الحكومة الأفغانية المؤقتة أعمالها.

... حميد قرضاي رئيس وزراء الحكومة الأفغانية المؤقتة المعين، طلب من وزير الداخلية المعين يونس قانوني إجراء تحقيق في مذبحة مزار الشريف التي راح ضحيتها حوالي ٦٠٠ من أنصار طالبان رغم وقوعهم أسرى في يد القوات الأوزبكية المهاجمة. وهو ما تحدثت عنه وأكدته تقارير لجان دولية قام مبعوثوها بزيارات ميدانية إلى مسرح الجريمة.

إلا أن هذا الأمر «التحقيق في المذبحة» أثار غضب الجنرال عبد الرشيد دوستم «الأوزبكي» المسؤول العسكري الذي ارتكبت قواته المذبحة! واتصل دوستم كما ذكرت الأنباء بوزير الدفاع الأمريكي، كما اتصل بوزير الدفاع المعين في الحكومة المؤقتة وهو من الطاجيك ليبلغهما ضرورة وقف هذا التحقيق! هذا مع العلم، أن مؤتمر بون أعطى مجموعة دوستم ثلاث حقائب وزارية في الحكومة المؤقتة.

فكيف يمكن تحديد ملامح النظام الجديد البديل لطالبان في أفغانستان في ضوء هذه المعطيات؟

من جانبه، اتهم قلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني ورئيس وزراء أفغانستان ما قبل طالبان، اتهم الولايات المتحدة بالسعي لإقامة قاعدة عسكرية دائمة لها في أفغانستان. كما أبدى الزعيم الأفغاني الذي يقيم في طهران تشاؤمه من إمكانية نجاح الحكومة المؤقتة الأفغانية التي أفرزها مؤتمر بون، والتي جاءت حسب قوله، كما تريدها واشنطن محققة لأهدافها.

عقبة الأمن الداخلي

إلا أن العقبة الأساسية في طريق أفغانستان ما بعد طالبان، كما هي الخطوة الأولى للنظام السياسي الجديد لها، هي المسألة الأمنية في الداخل الأفغاني ذاته، والتي تعلو على ما عداها.

فالمعادلة السياسية التي يؤكدها الواقع الأفغاني، هي أن من يحفظ الأمن الداخلي هو الذي يحكم. وفي مجتمع قبلي مثل المجتمع الأفغاني، فإن تحقيق المعادلة الأمنية وخضوع القبائل لسلطة القانون تحتاج إلى صياغة معقدة ومن نوع خاص. ولعل أحداث قندهار بعد انسحاب قوات طالبان منها، أكبر دليل على ذلك.

وإذا كانت الحرب القبلية بين البشتون أنفسهم قد تجددت في قندهار، في تحدٍ سافر للسياسة الأمريكية ذاتها التي رفضت الاستسلام السلمي من قيادة طالبان إلى مجلس قيادة القبائل البشتونية، فكيف يمكن تصور المستقبل حين نشوب صراعات بين البشتون وغيرهم من الأعراق القومية؟

مؤتمر بون وضع العربة قبل الحصان

لأن طبيعة النظام السياسي لما بعد طالبان، لم تتحدد في الداخل الأفغاني، بل جاءت من «الخارج» وبشكل ضبابي بقرار من مؤتمر بون، فإن القوة التي ستحفظ الأمن، هي قوة دولية حسب قرار المؤتمر ذاته.

وهذا ما يفسر عدم الاتفاق على صيغة محددة للدول المشاركة في هذه القوة. ومثل هذه القوة الأمنية تختلف في طبيعة مهمتها والأجواء المحيطة بمهمتها عن تلك التي قامت في كوسوفا بعد سقوط الأخيرة من القبضة الصربية. كما تختلف عن مهمة القوة الأمنية في تيمور الشرقية، أو غيرها.

في المسألة الأفغانية، فإن حركة طالبان ورغم تخلفها السياسي ومخالفتها لمبادئ الإسلام في السياسة الخارجية بسبب توفيرها الملجأ لتنظيم القاعدة الذي مارس أعمالا إرهابية في الخارج، إلا أن حركة طالبان بالمقابل، نجحت في تحقيق الأمن في الداخل. تلك حقيقة جدلية لا يمكن انكارها، ومن الخطأ تجاهلها حين دراسة ما جرى، وما يجري حاليا لرسم معالم مستقبل أفغانستان.

معنى ذلك، أن الأمن الداخلي في أفغانستان، وفي دائرة النظام السياسي واستمراريته، له الأولوية على السياسة الخارجية، والمعيشية، وغيرها.

بقيت طالبان في الحكم أربع سنوات، وكانت مرشحة لأن تستمر فيه، لولا الحرب الأمريكية ضدها.

وهنا يكمن هذا اللغز السياسي في مجرى الأحداث في هذا البلد. والذي على ضوئه يمكن

تفسير الأسباب الحقيقية للهزيمة التي لحقت بالقوى الدولية التي مارست احتلال أفغانستان.

فعندما فقدت الأنظمة الماركسية المتتابعة السيطرة على «الأمن» في كابول، لحقت الهزيمة بالقوات السوفييتية الحليفة لتلك الأنظمة رغم الترسانة الرهيبة من الأسلحة السوفييتية التي استخدمتها موسكو ضد المجاهدين الأفغان.

في أفغانستان، فإن موضوع الأمن الداخلي معادلة معقدة، ولكنها ذات ارتباط بالشأن القبلي، أولا وأخيرا. خاصة، وأن عدة أعراق ذات امتداد خارج الأرض الأفغانية، تشكل المجتمع الأفغاني. من هنا، يمكن فهم أسباب عدم الاتفاق على تشكيل القوة الأمنية الدولية التي ستتولى حفظ الأمن في أفغانستان.

يبدو جليا، أن هناك اتجاها لدى الإدارة الأمريكية يستند إلى رؤية مفادها، أن الصفة الدولية لهذه القوة، من شأنه أن يوفر لها سبب النجاح وحده. أي دون اعتبار للمساومات والاعتبارات القبلية الداخلية.

السؤال الذي يطرح ذاته في هذا المجال هو، هل ستكون هذه القوة الدولية مقطوعة الصلة بالقوى المحلية؟

فلطالما أن هذه القوة الدولية ستمارس مهمتها على الأرض الأفغانية ذاتها، ومع الشعب الأفغاني.. فهي بالضرورة ستتعامل مع الأمن الداخلي بكل إفرازاته وتعقيداته.

لا يمكن تصور أن تتعامل هذه القوة الأمنية ذات الصفة والتشكيل الدوليين، دون وجود قوة محلية أفغانية تساندها، وترشدها في آن واحد. وإلا ستكون هذه القوة شكلا من أشكال الاحتلال الأجنبي رغم علم الأمم المتحدة الذي ستحمله هذه القوة.

لم يتعامل مؤتمر بون مع هذه المسألة بالموضوعية التي يتطلبها الحل السياسي لها. بل إن المؤتمر أعطى الأولوية لموضوع ما بعد تحقيق الأمن في أفغانستان.

أي أنه أسقط أولوية الأمن، وجعلها لاحقة لموضوع تقاسم مغانم السلطة لبعض الذين حاربوا طالبان، أو كانوا على خلاف معها، وكمن يضع العربة قبل الحصان.

بمعنى آخر، أن مؤتمر بون سعى لرسم صورة السياسة الخارجية لأفغانستان بما يتفق مع الرؤية الأمريكية تجاه أفغانستان ما بعد طالبان، وطرح تصورا للأمن الداخلي يتفق مع هذه السياسة الخارجية، ويخدمها في آن واحد. وهكذا جاء القرار بأن تتولى قوة دولية الحفاظ على الأمن الداخلي.

من هنا، يمكن فهم الرفض الروسي للمشاركة في مثل هذه القوة الدولية. رغم توجهات موسكو، لاستقرار الأمن في أفغانستان بعيدا عن طالبان البائدة المعادية لها. بل ورغم أن حلفاء موسكو قد حصلوا على ١١ مقعدا في الحكومة المؤقتة التي أقرها مؤتمر بون. فموسكو الخبيرة في الشأن الأفغاني أكثر من سواها، تدرك خطورة موضوع الأمن الداخلي في أفغانستان. وأن نجاح تحقيقه يستند إلى حسابات داخلية معقدة بعيدة عن الارتجال، والتصورات الخارجية ذات المعادلات التقليدية في الدول الأخرى.

ولعل هذا ما يفسر دعوة الدكتور برهان الدين رباني رئيس جمهورية أفغانستان السابق الذي خلعته طالبان من منصبه، لأن يكون مؤتمر بون احتفاليا رمزيا، بينما تناقش القضايا الأساسية لأفغانستان في داخل أفغانستان ذاتها.

إلا أن واشنطن المعادية لتوجهات الدكتور رباني، رفضت الأخذ بنصيحته.

إن مسألة الأمن الداخلي لأفغانستان لا يمكن أن تحسمها قوى خارجية. لقد كان القرار البشتوني في تقرير مصير حركة طالبان هو الحاسم وليس القرار الأمريكي المدعوم بقاذفات بي ٥٢. وهذا ما بدا واضحا في القرار القبلي البشتوني بالعفو عن الملا محمد عمر والاستسلام السلمي «الذي يحفظ العيش الكريم لقادة طالبان» في قندهار يوم السابع من ديسمبر وهو القرار الذي أفقد القيادة الأمريكية صوابها، وأعلنت رفضها له، وأصرت على لسان رئيسها بوش ووزير دفاعه رامسفيلد بضرورة إلقاء القبض على الملا محمد عمر. وتلك إحدى ألغاز الأزمة الأفغانية.

واستطرادا، فإن واشنطن رفضت مشروعا طرحته السعودية على الأخضر الابراهيمي مبعوث الأمم المتحدة لأفغانستان يتضمن تشكيل قوات سلام إسلامية تتولى حفظ الأمن في أفغانستان كمقدمة للوصول إلى صيغة تقبلها جميع الأطراف لنظام حكم جديد في أفغانستان.

واشنطن، رفضت المشروع السعودي لأنه يقوم على أساس أن تكون قوات حفظ الأمن من الدول الإسلامية. بمعنى عدم وجود قوات أمريكية، أو بريطانية حليفة لها. ولأن المشروع السعودي يتعارض مع الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة من حربها ضد أفغانستان، فقد سارعت برفضه من خلال التعتيم عليه، وعدم الرد عليه. بل ومن خلال تبني مؤتمر بون للمشروع البديل، وهو تشكيل قوة دولية لم يتحدد شكلها وعددها حتى الآن!

مستقبل غامض

الآفاق المستقبلية لأفغانستان حسب وثيقة مؤتمر بون، وهي الوثيقة التي تحظى بالقبول الأمريكي لا توحي بأية امكانات لتحقيق السلام في هذا البلد الذي مزقته الحرب للعديد من الأسباب، لعل أهمها:

١- عدم إعطاء الأمن الداخلي الأولوية:

وهذا ما بدا واضحا في عدم تحديد الدول المشاركة بالقوة الأمنية الدولية. بينما اتفق المؤتمر على توزيع الحقائب الوزارية للحكومة المؤقتة بين قوى لا تملك حضورا سياسيا أو قبليا في العاصمة كابول. لقد جاء تشكيل الحكومة المؤقتة وكأنها حكومة في المنفى.

وهذا التعاطي مع الأمن الداخلي الأفغاني من خلال اسقاط الأولوية عنه، لم يكن عفويا. بل جاء مقصودا وحسب المخطط الأمريكي المرسوم في دوائر صنع القرار في واشنطن، بأن يكون الأمن الداخلي في أفغانستان تابعا ومكملا للسياسة الخارجية المرسومة لأفغانستان. وهي المعادلة التي لا يمكن لها النجاح في أفغانستان حيث الأولوية للسياسة الأمنية الداخلية التي هي الأساس الذي لا بد للسياسة الخارجية أن تستند إليه.

٢- تجاهل أي دور للقيادات الأفغانية المعادية لطالبان:

لم تشارك في مؤتمر بون أي من القيادات التاريخية لأفغانستان والمعادية لطالبان في الوقت ذاته، بل جاءت أعمال المؤتمر بشكل متعارض مع توجهات هذه القيادات من أمثال الدكتور برهان الدين رباني، وقلب الدين حكمتيار وسواهم. وكان واضحا، أن سبب عدم الأخذ بوجهات نظر هذه القيادات، هو رفضها القبول بتحويل بلدها أفغانستان إلى قاعدة أمريكية.

٣- غياب السلطة التشريعية الجديدة:

الحكومة المؤقتة التي أقرها مؤتمر بون، لا تستند إلى أية مرجعية أفغانية. كما أن المؤتمر أوجد الحكومة دون وجود السلطة التشريعية التي ستحاسب هذه الحكومة وتراقب أداءها، أو تحاسب أحد الوزراء يكون قد مارس الفوضى السياسية في الواقع العملي. فمن يحاسب هذه الحكومة على أدائها؟

كيف يمكن سحب الثقة منها مجتمعة، أو من بعض الوزراء؟

من يحدد لها ثوابت السياسة الداخلية والتنموية والخارجية والدفاعية؟

تأجيل تشكيل مجلس تشريعي إلى ما بعد عام ونصف من عمل الحكومة المؤقتة كان خطأ سياسيا فادحا. إلا أنه جاء موازيا للخطأ في تأجيل المسألة الأمنية الدولية.

٤- استبعاد المعتدلين من طالبان:

من أهم الانتقادات الدولية التي كانت توجه لقيادة طالبان السابقة، هو رفضها افساح المجال للقوى السياسية الأخرى للمشاركة في الحكم. ولقد ثبت أن طالبان كانت تمثل قطاعا واسعا من البشتون، كما كانت تعكس تيارا في الداخل الباكستاني له امتداده في الداخل الأفغاني. وهو امتداد أصولي، كما هو امتداد عرقي، كما هو امتداد أمني لباكستان في المحيط الإقليمي. وفي المنظور المستقبلي، فإن استبعاد المعتدلين من طالبان، ليس من شأنه حشد جميع القوى الأفغانية نحو الوحدة وتجاوز الأحداث.

المخطط الصهيوني بتدمير «ليبرتي» الأمريكية (١٩٦٧) وبرجي نيويورك سبتمبر ٢٠٠١م

ربما يجهل بعض الكتاب والمحللين السياسيين العرب عمق السيطرة الصهيونية على صناعة القرار السياسي الأمريكي، خاصة ما يتعلق منه بقضايا وزارة الدفاع الأمريكية والقيادة العليا لأجهزة الاستخبارات الأمريكية، سواء في جهاز الـ C.I.A أو F.B.I.

وليس أدل على سيطرة الصهيونية على قيادة المؤسسات العسكرية ومثلها الاستخباراتية في الولايات المتحدة، ذلك العدوان الإسرائيلي الذي استهدف تدمير سفينة الاستخبارات الأمريكية المسماة «ليبرتي» في الثامن من يونيو ١٩٦٧، أي بعد مرور ثلاثة أيام على بدء العدوان الإسرائيلي على كل من مصر وسورية والأردن. وهي الحرب التي ألحقت بها «إسرائيل» الهزيمة بالدول العربية الثلاث في الساعات الست الأولى صبيحة الخامس من يونيو ١٩٦٧. مما يعني، أن تدمير سلاح الطيران الإسرائيلي للسفينة الأمريكية المخصصة أساسا للرصد والتنصت على الاتصالات الجارية في منطقة الحرب، جاء بعد أن انتهت تلك الحرب العدوانية لصالح «إسرائيل» عسكريا.

السفينة «ليبرتي» لم تكن حربية

يؤكد جميع المسؤولين العسكريين الأمريكيين الذين تحدثوا فيما بعد عن خلفيات تدمير «ليبرتي» أن تلك السفينة كانت تنتمي إلى جيل سفن الحرب العالمية الثانية غير القتالية. فقد كانت تحمل أجهزة تنصت، أي هوائيات. ولم يكن على ظهرها سوى مهبط لمروحية واحدة فقط. ولم يكن بها مدرج لهبوط وإقلاع الطائرات.

وتشاء المصادفات السياسية للكتابات التاريخية اللاحقة للحدث، أن تطرح الضوء مجدداً على حادث الهجوم الإسرائيلي على ليبرتي، قبل شهر من أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن.

ففي الثامن من أغسطس الماضي، قدمت صحيفة الجارديان البريطانية عرضا موجزا لكتاب يتناول مجددا كشف خفايا تدمير «ليبرتي» مؤلفه الكاتب الأمريكي بامفود.

وأوردت الصحيفة مقتطفات من الكتاب تتضمن معلومات بالغة الخطورة. ومنها، أن

السفينة الاستخباراتية تلك، كانت قبل ساعة من الحدث محل رقابة دائمة من قبل الطيران الإسرائيلي رغم علم القيادة الإسرائيلية بأن «ليبرتي» تتبع الاستخبارات البحرية الأمريكية. وكانت تلك المراقبة تتم بمعدل طلعة جوية لمراقبتها مرة كل نصف ساعة!.

أما من حيث توقيت ومكان ضرب السفينة الأمريكية، فهو كما تقول الجارديان، الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق من ظهر يوم ٨ يونيو وكانت السفينة على بعد ١٢ ميلا من مدينة العريش المصرية. أما الهدف الأمريكي من إرسال السفينة التجسسية فهو لمتابعة المعلومات العسكرية الميدانية للقوات المصرية. وبالتالي، كان الهدف التجسس على ما يجري على الأرض المصرية. إلا أن العريش كانت قد سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية المهاجمة منذ يوم ٧ يونيو.

وصبيحة يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، حدثت تطورات خطيرة تسببت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. حيث كانت قد احتجزت عددا من الأسرى من الجيش المصري في مدينة العريش والمنطقة المحيطة بها. وقد صدرت الأوامر للقوات الإسرائيلية بقتل الأسرى المصريين وعددهم يتجاوز المائة بعد تكبيل أياديهم بالقرب من مسجد بلدة العريش.

وتقول الجارديان، إن القيادة الإسرائيلية إذ هي تعلم القدرة التجسسية للسفينة «ليبرتي» على التنصت الدقيق لما يجري في العريش حيث هي تقف على بعد ١٢ ميلا منها، فقد أدركت بعد اغتيال أسرى الجيش المصري، أن «ليبرتي» قد سجلت صراخ الأسرى وعملية إطلاق النار عليهم. من هنا، جاء القرار الإسرائيلي بتدمير سفينة التجسس.

وبالتالي، فقد كان القرار الإسرائيلي يوم الثامن من يونيو ١٩٦٧ بتدمير «ليبرتي» بدافع التغطية على إحدى أكبر جرائم الحرب، وهي قتل الأسرى من الجيش المصري بعد أن أسرتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد دخولها منطقة العريش. ولو لم تكن ليبرتي سفينة تجسس وسجلت أصوات الأسرى المصريين وهم يتساقطون برصاص الغدر الإسرائيلي المخالف لكل القوانين الدولية، لما أقدمت «إسرائيل» على تدميرها.

والكاتب الأمريكي يؤكد، أن طاقم السفينة ليبرتي كان بالقرب من العريش الساعة ٩,٥٠ من صباح يوم ٨ يونيو «وكان بالإمكان رؤية منارة المسجد من على ظهر السفينة وبدأت الطائرات الإسرائيلية تقوم بطلعات فوق السفينة»، ويقول أحد أفراد طاقم «ليبرتي» واسمه ليري ويفر ان الطائرة الإسرائيلية هي من طراز نورأتلاس نورد ٢٥٠١ حلقت على علو منخفض بحيث رأى بوضوح نجمة داود عليها.. «واستطعت أن ألوح بيدي لمساعد الطيار

(الإسرائيلي) وكنت أراه بوضوح ولوح لي بيده لأنهم قد تمكنوا من رؤية العلامة على السفينة وكذلك العلم الأمريكي. ولا أستبعد أنهم استطاعوا رؤية رتبتي. وكان علم الإبحار مرفوعا، خاصة وأن السفينة كانت بالقرب من منطقة الحرب».

عند الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق كما يقول الكاتب انطلقت ثلاثة قوارب طوربيد إسرائيلية من ميناء أشدود وتبعتها مقاتلات من نوع ميراج إسرائيلية محملة بمدافع عيار ٥٠ ملم وصواريخ وقامت بضرب السفينة الأمريكية ودون أي سابق إنذار. ويورد الكاتب شهادة للملازم بينتر من طاقم «ليبرتي» كان على ظهر السفينة ونجا بأعجوبة، أن الطائرات المهاجمة لم تكن تحمل أية علامات تميزها. وإنه عندما حاول الوصول إلى قمرة قيادة السفينة أصابت القمرة قذيفة وانفجرت وتم إرسال إشارة خطر للأسطول السادس بالرغم من التشويش الذي كان يقوم به الإسرائيليون». مما يعني أن طائرة الاستطلاع الإسرائيلية التي كانت تراقب السفينة منذ صباح ذلك اليوم، قبل قصفها، لم تشارك بالهجوم.

بعد ساعات قليلة من الهجوم الإسرائيلي الجوي والبحري والذي أسفر عن مقتل (٣٤) جنديا وضابطا من عناصر السفينة وجرح حوالي عشرين آخرين، طلبت «إسرائيل» كما يقول الكاتب من الرئيس الأمريكي جونسون اخفاء الحادثة وعدم التركيز عليها. وقدمت «إسرائيل» في رسالة سرية عممتها على وزارة الخارجية الأمريكية، أن التركيز على الحادث ومتابعته إعلاميا، من شأنه أن يجعل العرب يعتقدون بأن أمريكا شاركت بالحرب مع «إسرائيل» ضدهم. واستجاب الرئيس جونسون للخديعة الإسرائيلية وأصدر أمرا يحظر بموجبه نشر أية أخبار عن الهجوم الذي تعرضت له السفينة.

سارعت الحكومة الإسرائيلية من جانبها إلى تقديم تقرير سري لإدارة الرئيس جونسون تبرر فيها الهجوم على أنه خطأ وأن القيادة اعتقدت أن السفينة مصرية (!؟).

من جانبه، أعلن الادميرال توماس مور الذي أصبح فيما بعد رئيسا للأركان العامة للقوات الحربية الأمريكية، «أن الكونغرس لم يعقد جلسات رسمية بشأن السفينة ليبرتي. هذا عار وطني لم يسبق له مثيل. ربما انه لا يزال الوقت مواتيا للتحقيق في الحادثة».

خطورة مسؤولية «إسرائيل» بمقتل (٣٤) جنديا وضابطا أمريكيا وجرح عشرين آخرين، تنبع من علم القيادة الإسرائيلية الأكيد، بأن «ليبرتي» سفينة أمريكية أولا، وبأنها ليست سفينة قتالية، بل سفينة تنصت واستماع. هذا على صعيد العلاقات بين تل أبيب

وواشنطن، وهي العلاقات التي تؤكد أنه لولا الدعم الأمريكي «لإسرائيل»، لما ظهر هذا الكيان الاستيطاني العدواني إلى الوجود أساسا.

أما الوجه الأكثر خطورة، فهو الدافع لتلك الجريمة، وهو التغطية على جريمة الحرب البشعة التي ارتكبتها القيادة الإسرائيلية حين أصدرت أوامرها بقتل الأسرى المصريين في الحرب، بدافع الحقد العنصري على الجيش المصري. ضاربة عرض الحائط كافة القوانين الدولية التي تدعو لحماية حياة الأسرى في الحروب بعد استسلامهم.

فالقرار الإسرائيلي بقتل الضباط والجنود الأمريكيين من طاقم «ليبرتي» في الثامن من يونيو ١٩٦٧ جاء للتغطية على جريمة الحرب التي ارتكبتها «إسرائيل» بقتلها بدم بارد الأسرى من الجيش المصري: أي أنها جريمة مزدوجة.

دلالات المخطط الصهيوني في تدمير «ليبرتي»

تثبت جدلية الصراع بين الحق والباطل، أنه رغم سطوة الصهيونية على صناعة القرار الأمريكي، وتواطؤ القوى صاحبة القرار في السلم والحرب في الولايات المتحدة، فإن الحقيقة التي تحاول المخططات الصهيونية اخفاءها والتغطية على أهدافها العدوانية وجرائمها المصاحبة لتلك الأهداف ،لابد أن تظهر للعيان، وللأمريكيين قبل غيرهم من الشعوب التي تستهدفهم تلك المخططات الإجرامية.

مثلما ظهرت حقيقة تدمير السفينة «ليبرتي» ومقتل العدد الكبير من طاقمها الأمريكيين على يد حليفتهم «إسرائيل» بعد سنوات من ذلك الحدث الإرهابي فإن حقيقة الدور الصهيوني في التواطؤ مع مجموعة بن لادن وتقديم التسهيلات الاستخباراتية والمادية ممثلة بالطائرات المدنية الأربع التي استخدمها المهاجمون المراهقون لقصف برجي مبنى التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع في واشنطن ستظهر قريباً لامحالة.

ذلك، أن نقاط الضعف في السيناريو الصهيوني الذي وضعته القيادة الصهيونية للاستخبارات المركزية لمجموعة بن لادن للوصول إلى الطائرات المدنية، وتوفير الغطاء الاستخباراتي المكشوف بحرية الحركة لتلك المجموعة رغم المتابعة الاستخباراتية على مدار الساعة لعناصر تلك المجموعة ،كثيرة ولابد لها أن تتساقط إن عاجلاً أو آجلاً.

ومثلما صرخ الأدميرال توماس مور واصفا الجريمة الإسرائيلية بتدمير «ليبرتي» بأنها «عار وطني لم يسبق له مثيل» سيظهر من بين رجال الاستخبارات الأمريكية من يصرح

بأعلى صوته بأن سيناريو أحداث ١١ سبتمبر خرج من المطبخ الاستخباراتي الصهيوني في واشنطن وللتغطية على المأزق الصهيوني لشارون في فلسطين المحتلة، وفي الولايات المتحدة ذاتها.

إذا صح الاتهام الأمريكي المعلن بغير دليل حتى الآن أن مجموعة بن لادن هي التي نفذت تلك العمليات الإرهابية. فإن الشيء الأكيد هو، ان تلك المجموعة لم تكن قادرة على الوصول إلى الطائرات المدنية الأربع في توقيت واحد وفي سيناريو يعجز عنه أولئك الذين أقاموا في كهوف أفغانستان وبيوت الصفيح والطين في كابول وقندهار.

وسيبقى الأمر الصهيوني الصادر إلى الأربعة آلاف يهودي العاملين في برجي مبنى التجارة العالمي صبيحة الحادي عشر من سبتمبر بعدم التوجه إلى عملهم، هو المدخل الرئيسي لكشف سيناريو ذلك الحدث الإرهابي. صحيح أن الحدث أسفر عن مقتل ثلاثة آلاف أمريكي في البرجين، وأن الخسائر المادية للبرجين هي«١٦» ستة عشر مليار دولار، وخسائر شركات التأمين «٥» خمسة مليارات دولار حسب تقرير للبنك الدولي صدر أخيراً. ولكن الصحيح أيضاً أن السجل الوثائقي للحركة الصهيونية منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن يكشف عن مسلسل من الجرائم ضد الإنسانية، وضد أبناء الطائفة اليهودية أنفسهم مثلما كشفت عنه وثائق التعاون بين الصهيونية والنازية، ومن الجيش الأمريكي على غرار الهجوم على السفينة «ليبرتي».

تساؤلات مشروعة

فحتى هذه اللحظات وبعد مرور ما يزيد على ثلاثة شهور على أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تقدم أجهزة الاستخبارات الأمريكية الإجابات المقنعة للتساؤلات التالية:

– لماذا لم يتم اعتقال مجموعة بن لادن لدى دخولها الولايات المتحدة رغم علم أجهزة الاستخبارات تلك بدخول المجموعة منذ أغسطس.

– هل تم اختراق تلك المجموعة من قبل أجهزة الاستخبارات الأمريكية أم لا؟ وفي حال تم اختراقها فما هو «الطعم» الاستخباراتي الذي قدمه عملاء الاستخبارات المركزية للمجموعة؟

–كيف يمكن تفسير غياب التحرك الأمني لعرقلة عمل المجموعة في استيلائها على أربع

طائرات ركاب مدنية دون حدوث خطأ ولو بسيط من جانب المجموعة خلال استيلائها على الطائرات الأربع؟

- أيهما له الأولوية في اعتبارات الأمن القومي الأمريكي:

في منع وقوع الحدث، أم في استثمار عائداته بعد وقوعه؟

- لماذا لم يتم فتح تحقيق في الأحداث على افتراض اختراق بن لادن لأجهزة الاستخبارات الأمريكية في ظل الفرضية المطروحة حاليا، من أن السيناريو الذي تمت به الأحداث وكذلك تنفيذها، من تخطيط مجموعة بن لادن وحدها؟

- ماهي الإجراءات الوقائية التي اتخذتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية على ضوء المعلومات التي زودتها بها المخابرات المغربية من عميلها حسن دابو الذي اخترق تنظيم القاعدة في أفغانستان وحصل على معلومات عن وجود نية لدى التنظيم للقيام بأعمال إرهابية داخل الولايات المتحدة قبل الأحداث بثلاثة شهور؟

- لماذا امتنع الأربعة آلاف يهودي العاملون في برج التجارة العالمي في نيويورك من الذهاب إلى البرجين صبيحة ذلك اليوم؟

- من هي الجهات المالية التي شاركت في مضاربات مالية مشبوهة على أسهم شركات الطيران الأمريكية التي استخدمت طائراتها الأربع في سيناريو الأحداث وعلى أسهم شركات التأمين الضامنة لشركة أمريكان ايرلاينز قبل الأحداث بأسبوع كما صرح وزير المالية البلجيكي في ١٨ سبتمبر؟

-كيف يمكن تفسير هذا الاستعداد للتغطية الإعلامية للأحداث الذي تزامن مع اللحظات الأولى له؟

.. الأسئلة كثيرة، ولعل أكثرها خطورة، هو ما يرتبط بصمت جورج تينت مدير أخطر جهاز استخباراتي في العالم تبلغ ميزانيته السنوية ثلاثين مليار دولار.

وفي أوروبا تطرح النخبة السياسية السؤال التالي:

إذا كان بن لادن هو الذي وضع مخطط الاستيلاء على الطائرات المدنية الأربع التي استخدمت في الاعتداء الإرهابي بدون أي تسهيلات استخباراتية أمريكية، فلماذا لا تتم محاكمة قيادات الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية بتهمة التقصير الفاحش والتفريط بهيبة الولايات المتحدة وأمنها الداخلي؟

من هنا، وجدنا من الضروري، الربط بين المخطط الصهيوني في تدمير «ليبرتي» الأمريكية

عام ١٩٦٧ وقتل ٣٨ جنديا وضابطا من طاقمها وجرح آخرين، والمخطط الصهيوني في أحداث سبتمبر ٢٠٠١م. خاصة، وأن الوثائق الأمريكية عادت للحديث المدعم بالحقائق الدامغة عن تواطؤ إدارة الرئيس جونسون في التغطية على العدوان الإسرائيلي الذي دمر«ليبرتي» قبل شهر من أحداث سبتمبر الإرهابية.

مأزق النصر الأمريكي المستحيل في أفغانستان

.. الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان، ورمز عهدها البائد «وأمير مؤمنيها» اختفى من الساحة السياسية والعملية في أفغانستان. وها هي قوات المارينز ترابط في مقر إقامته السابق في قندهار، ويتناوبون النوم على سريره على أمل أن يمسكوا بشبحه بعد أن استحال عليهم الإمساك بجسده. وها هم خصومه من الطاجيك والأوزبيك والباشتون حلفاء أمريكا، يتجولون في كابول وقندهار. وها هو العلم الأمريكي عاد يخفق مجددا فوق مبنى السفارة الأمريكية في كابول. فهل انتصرت إدارة الرئيس بوش في حربها الجوية المدمرة بقاذفات «B 52» على آلاف الكهوف الجبلية وبيوت الصفيح والطين الأفغانية؟

.. لا أحد يدري اليوم ما إذا كان بن لادن الذي خاض الحرب التلفزيونية ضد دولة الرئيس بوش قلعة الصهيونية الأخيرة، حيا أم ميتا، وفي أي مكان يختبئ، أو يضم التراب جسده.. فهل انتصرت أمريكا في حربها على أفغانستان؟

تمتاز أفغانستان عن سائر دول العالم قاطبة، بأن النصر فيها، وعليها، له استحقاقات لا مثيل لها على امتداد الساحة العالمية. فلكي تحقق الدولة، أو الدول، التي خاضت الحرب ضد أفغانستان النصر في الميدانين: العسكري والسياسي، لا بد لمثل هذا النصر أن يترافق مع معطيات خاصة، منحوتة في كهوف أفغانستان وقممها الأزلية.

في الحرب العالمية الثانية، شكل دخول قوات الحلفاء من الاتحاد السوفييتي السابق، وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عاصمة النظام النازي المدمرة، برلين، لحظة النصر الحاسمة. وكسب الحلفاء حربهم ضد النظام الهتلري النازي.

وهكذا، تكرر مشهد النصر في كثير من الحروب الدولية عندما تدخل القوات المنتصرة عاصمة الدولة المهزومة.

.. وحدها كابول عاصمة أفغانستان تشذ عن هذه القاعدة. حيث دخلتها قوات تحالف الشمال في ١٤ نوفمبر الماضي، ودون اطلاق رصاصة واحدة عليها من قبل قوات طالبان التي سارعت بالانسحاب السريع منها، ولم يتحقق النصر لأمريكا وحلفائها في الحرب ضد أفغانستان حتى الآن رغم ما يزيد على مرور شهر ونصف. أي أنه ورغم الهزيمة

المذلة التي لحقت بطالبان عسكريا وسياسيا، فإن الولايات المتحدة لم تحقق النصر الذي سعت إليه من وراء حربها حتى الآن.

مأزق السلام في أفغانستان

يرتبط موضوع السلام الداخلي في أفغانستان بعدة عوامل، أو محطات، مترابطة فيما بينها بشكل يستحيل وجوده باختزال أي من هذه العوامل.

في مقدمة هذه العوامل والمكونات، عامل الأمن الداخلي. وهذا العامل هو الأكثر بروزا وخطورة على سطح الأحداث في الساحة الأفغانية.

بل هو الموضوع الذي اختلفت حوله مواقف الأطراف الدولية والأفغانية التي ضمها التحالف الحربي المدمر ضد طالبان على امتداد الأرض الأفغانية.

وإذا كان الاستقرار الداخلي هو القاسم المشترك الأعظم لكافة القوى السياسية والاقتصادية في أية دولة من دول العالم، فهو كذلك مطلب جميع الفصائل الأفغانية.

والعلاقة جدلية بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي لأية دولة، بل ان الاثنين وجهان لعملة واحدة. فالدولة التي تفتقر إلى الاستقرار والأمن في داخل إقليمها الوطني، وتكثر فيها ظاهرة الميليشيات المسلحة، وأعمال العنف الداخلي، لا يمكن أن تتمتع باستقرار مع دول الجوار الإقليمي، والعالمي.

والحقيقة البديهية، أن استخدام القوة من قبل السلطة المنتخبة من الشعب لفرض النظام واحترام القانون والمؤسسات هو المعيار الوحيد لممارسة الدولة سيادتها. وهي أحد الأركان الثلاثة للوجود الاعتباري والقانوني معا للدولة. من هنا، كانت المعطيات الأولى للاستعمار الدولي، أو لانتصار التكتلات الدولية ضد الأنظمة السياسية المعادية لها، تنعكس في تولي الدول المنتصرة مسؤولية الأمن الداخلي بدلا من قوات النظام المهزوم.

هذا ما تحقق ميدانيا في ألمانيا النازية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وهذا ما تمثل في حرب التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ضد يوغسلافيا، والذي أسفر عن سقوط إقليم كوسوفا بيد التحالف.

وبالتالي، فقد قامت قوات التحالف بتنظيم شؤون الأمن الداخلي في الإقليم.

في الواقع الأفغاني المعاصر، وفي ظل انهيار سلطة طالبان جراء هزيمتها، وخلو الساحة من سلطة شعبية بديلة لطالبان، وقادرة على إقامة قوة أمنية تحفظ الاستقرار وتمنع

الميليشيات، قرر مجلس الأمن الدولي في العشرين من ديسمبر (٢٠٠١) تشكيل قوة من التحالف الدولي الرباعي: بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، كندا، قوامها (٥٠٠٠) خمسة آلاف رجل لتتولى مسؤولية الأمن الداخلي.

إلا أن خلافا نشأ بين حكومات الدول المشاركة في هذه القوة فيما بينها، حول مفهوم وواجبات هذه القوات إلى جانب الاختلاف حول العلاقة بين هذه القوات من جهة، والقوة العسكرية الأمريكية المتواجدة ميدانيا على الساحة الأفغانية من جهة أخرى.

كما نشأ خلاف سياسي خطير جدا، بين تحالف الشمال الذي قاد المعركة العسكرية والسياسية على الأرض ضد نظام طالبان، وبين القوة الرباعية الدولية ذاتها، وبين الوجود العسكري الأجنبي ذاته، ممثلا بالقوات الأمريكية.

تنبع خطورة موقف تحالف الشمال، وموقفه من الدور السياسي والأمني الداخلي في أفغانستان، من كونه ممثلا بأهم ثلاث وزارات في الحكومة المؤقتة التي يرأسها حامد كرزاي. وهي: الخارجية والدفاع والداخلية.

إلا أن الأمر الأكثر خطورة في هذه المسألة، هو أن الموقف السياسي لتحالف الشمال من الدور الأمني للقوات الأمريكية خصوصا، يعكس موقفا سياسيا لإحدى أهم دولتين من دول الجوار الأفغاني، وهما روسيا وإيران. مما يعني، أنه ليس موقفا ظرفيا، أو خاصا بتحالف الشمال.

فروسيا، ومثلها إيران، تشعران بالريبة، بل وبالخطر على المصالح العليا لكل منهما تجاه التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان. ومما يعزز هذا القلق والخطورة لهذين البلدين، صدور العديد من التصريحات الأمريكية القيادية، بأن الحرب لم تنته، رغم أنها انتهت بهزيمة طالبان عسكريا وسياسيا منذ الخامس من ديسمبر (٢٠٠١) حين دخلت القوات الأمريكية ذاتها مدينة قندهار واتخذت من مقر الملا محمد عمر في قندهار، مركزا لإدارة شؤونها في المدينة التي كانت فيما مضى معقلا لطالبان.

معنى ذلك، أن تحالف الشمال، ومعه روسيا وإيران، بدأ يدرك بالملموس، أن الحرب الأمريكية ضد طالبان، لم تكن تستهدف القضاء على حكم طالبان بل إن لها أهدافا أخرى أكثر أهمية من اختفاء الملا محمد عمر من الساحة السياسية.

كان هدف الحلفاء من الحرب الدفاعية التي قادوها ضد النظام الهتلري النازي، هو تدمير ذلك النظام الدموي وإسقاطه. وفعلا، في اليوم الذي دخلت فيه قوات الحلفاء برلين، أعلن

انتهاء الحرب، وهزيمة النظام النازي. بل بدأت مرحلة إعمار ألمانيا ما بعد النازية. وكان مشروع مارشال لإحياء ألمانيا المدمرة، ودول أوروبا الرأسمالية التي أنهكتها الحرب.

سقط نظام طالبان منذ ١٢ نوفمبر، حين دخل تحالف الشمال العاصمة كابول. ومع ذلك، استمر القصف الأمريكي المدمر.

دخلت قوات الباشتون الحليفة لأمريكا في الثاني والعشرين من نوفمبر مدينة قندهار آخر المعاقل السياسية لطالبان، ومع ذلك استمر القصف الأمريكي المدمر على جبال وقمم أفغانستان.

دخلت قوات حاكم جلال أباد منطقة تورا بورا وكهوفها المدمرة بالقصف الأمريكي، وتم أسر من بقي على قيد الحياة من طالبان والأفغان العرب، ومع ذلك استمر القصف الأمريكي المدمر، وتوالت التصريحات، بأن الحرب مستمرة. لماذا؟

من هنا، تعززت شكوك تحالف الشمال، التي هي في الواقع السياسي، شكوك روسيا وإيران تجاه الهدف الحقيقي للحرب الأمريكية في أفغانستان. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن طالبان وقبل بدء الحرب الأمريكية ضدها، لم تكن لها حتى مجرد علاقات دبلوماسية مع أية دولة في العالم، سوى مع باكستان التي انتقلت إلى موقع الحليف للحرب الأمريكية ضد أفغانستان وطالبان معا تحت وطأة التهديد بقصف «إسرائيل» لمفاعلها النووي.

الأمن الداخلي الأفغاني بالمفهوم الروسي والإيراني

أوضح الجنرال محمد فهيم، الطاجيكي الذي يمثل تحالف الشمال ويشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الأفغانية المؤقتة التي انبثقت عن مؤتمر بون الخاص بالسلام في أفغانستان، أوضح مفهومه لدور قوات التحالف في الأمن، بأنه ينحصر فقط، في محيط العاصمة كابول، ولا يتعداه. وكرر موقفه هذا بتصريحات عديدة منذ أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة، وقبل تشكيل القوة العسكرية من قبل مجلس الأمن. بل إن الجنرال فهيم حدد عدد أفراد هذه القوة التي تنحصر مهمتها في حفظ الأمن في كابول بألف عنصر، فقط. وحدد عدد أعضاء القوة التي ستتولى تأمين وصول المساعدات الدولية الإنسانية بثلاثة آلاف عنصر.

ولم يكن تحديد الجنرال فهيم لعدد القوة الدولية ومكانها، ومهمتها، بالعفوي. بل كان

انعكاسا أمنيا لوجهة نظر روسية إيرانية مشتركة إلى جانب وجهة نظر القوى السياسية الأفغانية المعادية لطالبان ولأمريكا معاً تستهدف محاصرة أية أهداف توسعية مستقبلية للقوات الأمريكية في أفغانستان.

فتحديد مكان القوة الدولية في العاصمة كابول، يوفر غطاء دوليا لاستمرارية النظام السياسي الجديد البديل لطالبان من شأنه التصدي لأية محاولة لقيام نظام جديد في كابول يتعارض مع مؤتمر بون، ويسعى للامتداد شمالا وغربا وشرقا لمحاربة تحالف الشمال ذاته.

من جانبها، عارضت ألمانيا أية تبعية للقوة الدولية للقيادة الأمريكية في أفغانستان. فهي ترى، أن خضوع هذه القوة للقيادة الأمريكية يجردها من مهمتها بالحفاظ على الأمن الداخلي ويجعلها تابعة لتوجهات واشنطن في حربها العالمية الطويلة الأمد كما يصرح القادة الأمريكيون. وبالتالي، فقد جاء الموقف الألماني مستوعبا لوجهة نظر روسيا وإيران كما يعكسها تحالف الشمال.

وحدها بريطانيا شذت عن القاعدة، وأعلنت أن القوة الدولية، بما فيها قواتها المشاركة هي من ألف وخمسمائة عنصر، ستتلقى أوامرها من القيادة الأمريكية في أفغانستان!؟

المبعوث الأمريكي لأفغانستان صرح يوم ١٩ ديسمبر، بأن القوات الأمريكية ستظل تلاحق تنظيم القاعدة و«طالبان» حتى بعد تولي الحكومة المؤقتة برئاسة حامد قرضاي أعمالها!!

مأزق الحرب الأمريكية في أفغانستان

لعل السؤال الذي يفرض ذاته في هذا المجال، هو، عن صدى التصريحات الأمريكية الداعية لاستمرار الحرب ضد طالبان وتنظيم القاعدة رغم سقوط آخر معاقلها في كهوف أفغانستان وقممها. ففي الحرب الجوية الأطلسية ضد يوغسلافيا الصربية في كوسوفا، انتهت تلك الحرب كما أعلن الأطلسي، وأوقف غاراته اليومية ومعه غارات المقاتلات الأمريكية، في اللحظة التي أعلن فيها سلوبودان ميلوسوفيتش خضوعه للمطالب الأمريكية وقبوله بخضوع إقليم كوسوفا لإدارة دولية على أن يتم منحه الحكم الذاتي، فقط، وليس الاستقلال.

بينما سقط نظام طالبان بمؤسساته واختفاء رموزه، واستسلام قواته، ومع ذلك تواصل إدارة بوش الحرب ضد شعب أفغانستان، وتصيب قذائفها القوى الحليفة لها.

في الموضوع الأفغاني، فقد انتهت طالبان، وإلى الأبد. كما انتهى السيناريو الأمريكي «المدبلج» عن دميتها بن لادن. والسبب في ذلك، أن طالبان كانت جزءاً من النسيج القبلي الباشتوني. وهو ذاته النسيج الذي تحالف الآن مع إدارة بوش. هذه نقطة.

كما أن (٢٥) خمسة وعشرين مليون أفغاني، هم شعب أفغانستان، يجهلون من هو أيمن الظواهري، ومساعديه من رجال المخابرات المركزية الذين استدرجوا بن لادن والملا محمد عمر لإعطائهم مخابئ سرية في كهوف أفغانستان هذه نقطة ثانية.

ولأن الخطاب السياسي في أفغانستان ذا طابع قبلي أولا وأخيرا، فإن جماعات طالبان وقياداتها، عادت أدراجها إلى مواقعها القبلية. وهي المواقع التي توجب على القبيلة حماية أبنائها من العدو «الأجنبي». هذه نقطة ثالثة. مما يعني، أن طالبان انتهت سياسيا، وعادت إلى مواقعها القبلية السابقة، مما يجعل من المستحيل اكتشافها.

وما قامت به طالبان داخليا، قبل سقوطها بالقصف الأمريكي، جاء بقبول قبلي محلي، وبتأييد من كبار رجال الدين، أي أنها كانت حركة مرحلية في تاريخ الشعب الأفغاني، ومن رحم درجة مسيرته التاريخية، ولم تكن حركة خارجية. هذه نقطة رابعة.

فالملا محمد عمر، رغم غبائه السياسي الفادح، لا يمكن مقارنته بسلوفودان ميلوسوفيتش زعيم التطرف الصربي مجرم الحرب في كوسوفا. من هنا، يمكن فهم الأمان الذي منحه قادة البشتون للملا محمد عمر، والسماح له «بالعيش بكرامة» كما ورد في بيان تسليم زعيم طالبان للسلطة ولسلاح قواته لقادة القبائل البشتونية وعلماء الدين في قندهار. بينما سارع الحكم البديل لميلوسوفيتش في بلغراد بتسليمه إلى محكمة الجزاء الدولية حسب الرغبة الأمريكية.

إن أمنية دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي لن تتحقق بتقديم الملا محمد عمر للمحاكم الأمريكية، ولا حتى لمحكمة أفغانية برئاسة قاضي طاجيكي، أو القائد الأوزبكي عبد الرشيد دوستم، ولو بعد عقود. إنها جدلية التاريخ القبلي الأفغاني التي لا تستوعبها عقلية رامسفيلد.

وبالعكس، إن إصرار القيادة الأمريكية على إلقاء القبض على الملا محمد عمر، وتقديمه للمحكمة العسكرية في الولايات المتحدة كما يصرحون بذلك، ستكون العامل الحاسم في سقوط الولايات المتحدة في المستنقع الأفغاني، بأسوأ مما كان عليه الوضع في المستنقع الفيتنامي. والسبب في ذلك، أن إدارة جونسون وجدت في حربها في فيتنام قوات وقيادات

سياسية فيتنامية في الجنوب وقفت إلى جانبها في تلك الحرب القذرة ضد شعب الفيتنام، شماله وجنوبه. بينما لن تجد الولايات المتحدة أي فصيل يقدم قبائله لمحاربة الملا محمد عمر زعيم طالبان البائدة.

من هنا، يمكن فهم موقف الجنرال محمد فهيم وزير الدفاع في حكومة حامد كرزاي الانتقالية، الرافض لانتشار القوة الأمنية للتحالف المؤيد لأمريكا خارج نطاق العاصمة كابول، والرافض للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان كلها.

والحقيقة، أن تحالف الشمال لم يخدع الجنرال رامسفيلد.

فمنذ اللحظة الأولى لاستعدادات تحالف الشمال للتعاون مع الحرب الأمريكية ضد طالبان، حدد التحالف مدى هذا التحالف واستمراريته بالقضاء على نظام طالبان. ولقد أوفى التحالف (الذي ترعاه روسيا وإيران) بالتزامه، وأسقط نظام طالبان.

الإدارة الأمريكية هي التي خرجت على الاتفاق، وتريد مواصلة حرب مجنونة للوصول إلى أهداف أخرى ليس أقلها، تهديد الأمن القومي لروسيا والصين وإيران.

.... وهنا مأزق النصر المستحيل لأمريكا.

من يخدع من؟ وهل ربحت أمريكا الحرب؟

حرب أمريكا ضد أفغانستان.. استراتيجية خاطئة في مكان وتوقيت خاطئين

في المحطات الحاسمة من الصراعات الدولية، تبرز حقيقتان متصارعتان ومتناقضتان في أن واحد. الحقيقة العاجلة، وتلك الآجلة، رغم أن كلتيهما من جدلية واحدة لصراع واحد.

في الحرب العالمية الثانية، استخدم هتلر كل ما في ترسانته الحربية لخدمة استراتيجيته العسكرية في سحق مركز الخصم في هجوم صاعق بالمدرعات المدعوم بالطيران. وهكذا، في بضعة أيام من هجوم القوات الألمانية على فرنسا، استسلمت هذه الجارة. ووصلت القوات الهتلرية مشارف باريس.

اتجه هتلر بحركة أقل ما توصف به، بأنها هستيرية، نحو أقصى الغرب، بريطانيا مستخدماً ضدها غارات يومية مكثفة. واتجه في الوقت ذاته نحو الشرق حارقاً الأخضر واليابس حتى وصلت قواته مشارف العاصمة البلشفية موسكو وسط غابات الثلوج.

كان شعار هتلر، «من ليس معنا فهو ضدنا». أما العقيدة النازية فاستندت كما هو معروف تاريخيا، إلى الإدعاء الكاذب بتفوق العرق الآري، جنين القومية الألمانية. فالشعارات المضللة تعكس دائما العقائد التاريخية أو المذاهب السياسية العنصرية والكاذبة في آن.

صحيح أن هتلر انتهى به المطاف إلى الانتحار وهو يرى التحالف الشيوعي- الرأسمالي يقترب من مقر قيادته في برلين، إلا أن الصحيح أيضا، أن حركة هتلر الجنونية تلك أسفرت عن حصد خمسة وعشرين مليونا من البشر، نصفهم من أبناء قومه.

كانت استراتيجية هتلر في حربه العالمية وامتدادها شرقا نحو الاتحاد السوفييتي وغربا نحو بريطانيا وجنوبا نحو أفريقيا، استراتيجية خاطئة في توقيت خاطئ وفي أماكن خاطئة. وهي من حيث أهدافها، كانت تسعى لتأمين السيطرة على الأسواق الخارجية لفائض الصناعات الألمانية، ولتزويد تلك الصناعات بالمواد الأولية الرخيصة في آن واحد.

أي مرحلة الاستعمار التي سبقتها إليها بريطانيا وفرنسا. مع فارق أساسي، وهو أن النازية بدأت في تحطيم «المركز» الفرنسي بينما عجزت عن تحطيم «المركز» البريطاني ومثله السوفييتي. من هنا، كان مكان الاستراتيجية الهتلرية خاطئا. بينما بحثت بريطانيا وفرنسا عن أسواق خارجية في آسيا وأفريقيا. في السنة الأولى لبداية القرن الحادي

والعشرين، وقعت إدارة الرئيس بوش في ذات الخطأ الاستراتيجي الذي سبقها إليه هتلر. فللخروج من أزمتها الاقتصادية وازدياد نسبة البطالة قبل سبتمبر، وهزائمها في الساحة العالمية لرفضها وقف تلويث البيئة، ولرفضها وقف دعمها للإرهاب الإسرائيلي ضد العرب عموما، والفلسطينيين منهم خصوصا، ولإصرارها على استثمار مافي ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل للوصول إلى نفط دول آسيا الوسطى، أفرز الفكر الصهيوني الذي يقود صناعة الخطط الاستراتيجية في واشنطن سيناريو ضرب برجي مبنى التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع، وتم استدراج تنظيم القاعدة لتنفيذ ذلك السيناريو المفضوح من خلال عناصر الاستخبارات المركزية التي اخترقت ذلك التنظيم المشبوه بعناصره المصرية ذات الخدمات السابقة للاستخبارات المركزية، وخرج السيناريو إلى الوجود في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

في أقل من ٤٨ ساعة على ذلك الحدث الإرهابي البشع والمفضوح في آن واحد، والذي كانت نيويورك وواشنطن والأجواء الأمريكية ساحة المسرح له، وبدون أي دليل، اتهمت الإدارة الأمريكية (وليس لجنة تحقيق أمريكية) سكان الكهوف في جبال أفغانستان، وسكان بيوت الصفيح والطين في مدنها، بالمسؤولية عن الأحداث!

وقبل مرور أسبوع على السيناريو، أطلق الرئيس بوش، ذات الشعار الذي أطلقه هتلر عام ١٩٣٩ «من ليس معنا.. فهو ضدنا».

يقول ريتشارد فوك، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة برينستون، «إن خطاب الرئيس (بوش) الذي يصنف الصراع الحالي كصراع بين الخير والشر، يلغي الدرجات المختلفة للون الرمادي. فمثل هذه اللغة توحي بالوضوح الشديد في عالم لا يتوفر فيه مثل هذا الوضوح وتدل على عدم توفر الاحترام الكافي لسيادة الدول. وربما تعرضها إلى ضغوط متضاربة»... دونالد رامسفيلد وزير الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، قال يوم ١٩ ديسمبر رداً على سؤال وجه إليه عما إذا كانت بلاده ستلجأ إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بتأييد الحرب الأمريكية ضد دول جديدة مثل العراق أو السودان، رد بالقول «لا حاجة لاستصدار قرار جديد، فمن حق أية دولة أن تدافع عن نفسها».

من خلال مواقف الرأي العام العالمي بمجمله من الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، يمكن رصد المؤشرات التالية الجديدة:

١- ازدياد حجم التنديد بالحرب من قبل النخب العالمية:

ففي ٨ ديسمبر (٢٠٠١) ندد بيان صدر في ختام منتدى حملة جائزة نوبل للسلام في أوسلو، بالحرب الأمريكية المتواصلة في أفغانستان رغم سقوط نظام حكم طالبان.

هذا إلى جانب المسيرات التي شهدتها لندن وباريس وعدة مدن في آسيا تندد باستمرار الحرب. كما تجدر الإشارة إلى تلك المظاهرات التي قادها طلبة الجامعات في المدن الأمريكية ذاتها قبل بدء الحرب. ونددوا فيها بتوجيه الرئيس بوش وإدارته لشن الحرب على أفغانستان. حيث رفعوا شعارات تقول:«لا للإرهاب.. لا للحرب» وشعارات تقول «الحرب هي الإرهاب».

٢- الرفض العالمي بتوسيع نطاق الحرب لتشمل العراق أو السودان:

أعلن العديد من القادة الأوروبيين باستثناء بريطانيا رفضهم القاطع توسيع نطاق الحرب الأمريكية لتشمل العراق. وذهب البعض إلى القول، أن ضرب أمريكا للعراق سيؤدي تلقائيا إلى انفراط عقد التحالف القائم مع واشنطن على تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، «وأن أمريكا لن تلوم حينئذ إلا نفسها».

٣- عودة التحرك للنخب العالمية بإدانة الغطرسة الأمريكية:

الملفت للنظر في هذا الصدد، أنه وخلال الحرب المدمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد أفغانستان رغم سقوط نظام طالبان، عادت أصوات النخبة العالمية للتنديد بمواقف الغطرسة الأمريكية الرافضة لبيئة عالمية نظيفة، ولسلام دولي بعيد عن توجهات الحرب التي يعكسها تشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة.

فلقد أدان منتدى حملة جائزة نوبل للسلام الذي استغرق ثلاثة أيام في أوسلو، وشارك به (١٠٠) مائة من حملة الجائزة من مختلف دول العالم بمن فيهم علماء ومثقفون أمريكيون، أدانوا سياسة الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالتغير المناخي والدفاع الصاروخي. وأكد البيان أن «أغلب الخطر على سلام العالم في السنوات المقبلة سينتج عن المطالب المشروعة للأغلبية الفقيرة والمحرومة في العالم».

٤- ازدياد الدعم من القوى الحزبية الأوروبية للقضية الفلسطينية:

وهذا ما عكسته المظاهرة الكبرى التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس يوم ١٩ ديسمبر والتي شارك بها ما يزيد على عشرة آلاف متظاهر مؤيدين لحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال. بل إن التظاهرة نددت بشارون ووصفته بأنه مجرم حرب، ودعت القيادة

والعشرين، وقعت إدارة الرئيس بوش في ذات الخطأ الاستراتيجي الذي سبقها إليه هتلر. فللخروج من أزمتها الاقتصادية وازدياد نسبة البطالة قبل سبتمبر، وهزائمها في الساحة العالمية لرفضها وقف تلويث البيئة، ولرفضها وقف دعمها للإرهاب الإسرائيلي ضد العرب عموما، والفلسطينيين منهم خصوصا، ولإصرارها على استثمار مافي ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل للوصول إلى نفط دول آسيا الوسطى، أفرز الفكر الصهيوني الذي يقود صناعة الخطط الاستراتيجية في واشنطن سيناريو ضرب برجي مبنى التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع، وتم استدراج تنظيم القاعدة لتنفيذ ذلك السيناريو المفضوح من خلال عناصر الاستخبارات المركزية التي اخترقت ذلك التنظيم المشبوه بعناصره المصرية ذات الخدمات السابقة للاستخبارات المركزية، وخرج السيناريو إلى الوجود في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

في أقل من ٤٨ ساعة على ذلك الحدث الإرهابي البشع والمفضوح في آن واحد، والذي كانت نيويورك وواشنطن والأجواء الأمريكية ساحة المسرح له، وبدون أي دليل، اتهمت الإدارة الأمريكية (وليس لجنة تحقيق أمريكية) سكان الكهوف في جبال أفغانستان، وسكان بيوت الصفيح والطين في مدنها، بالمسؤولية عن الأحداث!

وقبل مرور أسبوع على السيناريو، أطلق الرئيس بوش، ذات الشعار الذي أطلقه هتلر عام ١٩٣٩ «من ليس معنا.. فهو ضدنا».

يقول ريتشارد فولك، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة برينستون، «إن خطاب الرئيس (بوش) الذي يصنف الصراع الحالي كصراع بين الخير والشر، يلغي الدرجات المختلفة للون الرمادي. فمثل هذه اللغة توحي بالوضوح الشديد في عالم لا يتوفر فيه مثل هذا الوضوح وتدل على عدم توفر الاحترام الكافي لسيادة الدول. وربما تعرضها إلى ضغوط متضاربة»... دونالد رامسفيلد وزير الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، قال يوم ١٩ ديسمبر رداً على سؤال وجه إليه عما إذا كانت بلاده ستلجأ إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بتأييد الحرب الأمريكية ضد دول جديدة مثل العراق أو السودان، رد بالقول «لا حاجة لاستصدار قرار جديد، فمن حق أية دولة أن تدافع عن نفسها».

من خلال مواقف الرأي العالمي بمجمله من الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، يمكن رصد المؤشرات التالية الجديدة:

١- ازدياد حجم التنديد بالحرب من قبل النخب العالمية:

ففي ٨ ديسمبر (٢٠٠١) ندد بيان صدر في ختام منتدى حملة جائزة نوبل للسلام في أوسلو، بالحرب الأمريكية المتواصلة في أفغانستان رغم سقوط نظام حكم طالبان.

هذا إلى جانب المسيرات التي شهدتها لندن وباريس وعدة مدن في آسيا تندد باستمرار الحرب. كما تجدر الإشارة إلى تلك المظاهرات التي قادها طلبة الجامعات في المدن الأمريكية ذاتها قبل بدء الحرب. ونددوا فيها بتوجيه الرئيس بوش وإدارته لشن الحرب على أفغانستان. حيث رفعوا شعارات تقول:«لا للإرهاب.. لا للحرب» وشعارات تقول «الحرب هي الإرهاب».

٢- الرفض العالمي بتوسيع نطاق الحرب لتشمل العراق أو السودان:

أعلن العديد من القادة الأوروبيين باستثناء بريطانيا رفضهم القاطع توسيع نطاق الحرب الأمريكية لتشمل العراق. وذهب البعض إلى القول، أن ضرب أمريكا للعراق سيؤدي تلقائيا إلى انفراط عقد التحالف القائم مع واشنطن على تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، «وأن أمريكا لن تلوم حينئذ إلا نفسها».

٣- عودة التحرك للنخب العالمية بإدانة الغطرسة الأمريكية:

الملفت للنظر في هذا الصدد، أنه وخلال الحرب المدمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد أفغانستان رغم سقوط نظام طالبان، عادت أصوات النخبة العالمية للتنديد بمواقف الغطرسة الأمريكية الرافضة لبيئة عالمية نظيفة، ولسلام دولي بعيد عن توجهات الحرب التي يعكسها تشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة.

فلقد أدان منتدى حملة جائزة نوبل للسلام الذي استغرق ثلاثة أيام في أوسلو، وشارك به (١٠٠) مائة من حملة الجائزة من مختلف دول العالم بمن فيهم علماء ومثقفون أمريكيون، أدانوا سياسة الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالتغير المناخي والدفاع الصاروخي. وأكد البيان أن «أغلب الخطر على سلام العالم في السنوات المقبلة سينتج عن المطالب المشروعة للأغلبية الفقيرة والمحرومة في العالم».

٤- ازدياد الدعم من القوى الحزبية الأوروبية للقضية الفلسطينية:

وهذا ما عكسته المظاهرة الكبرى التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس يوم ١٩ ديسمبر والتي شارك بها ما يزيد على عشرة آلاف متظاهر مؤيدين لحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال. بل إن التظاهرة ندد بشارون ووصفته بأنه مجرم حرب، ودعت القيادة

الفرنسية للتعامل مع شارون على هذا الأساس. كذلك القرار بأن تتواصل مظاهرة التأييد هذه من القوى الحزبية الفرنسية التقدمية بمعدل مرة شهريا.

٥- أوروبا تبرئ الإسلام والمسلمين من الإرهاب:

أوضح استطلاع للرأي جرى في ١٣ و١٤ نوفمبر ونشرت نتائجه في الخامس من ديسمبر (٢٠٠١) جرى برعاية الاتحاد الأوروبي أن الغالبية العظمى من شعوب بلدان أوروبا ترفض اعتبار الإسلام دينا إرهابيا، أو المسلمين إرهابيين على خلفية أحداث سبتمبر المشتبه بأن تنظيم القاعدة قام بتنفيذها بدعم حركة طالبان الأصولية. وأظهر استطلاع «يوروبا رومتر» للاتجاهات الأوروبية أن ٨٥٪ من كل الأوروبيين يرفضون الحكم على العالم العربي استنادا إلى الهجمات الإرهابية التي يقوم بها قلة من الأفراد المسلمين. وقال ٧٣٪ من بين كل الذين تم استطلاع آرائهم، أن الإرهابيين لا يتصرفون كمسلمين حقيقيين. كما قال ٦٣٪ ممن شاركوا في الاستطلاع، أن الدوافع الحقيقية للإرهابيين ليس لها علاقة بالعقيدة الإسلامية. ودعا ٦٣٪ من المشاركين إلى تشجيع العلاقات العربية- الأوروبية في المجالات السياسية والثقافية. هذا وشمل الاستطلاع أكثر من (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف أوروبي، مما يؤكد أهمية النتائج التي انتهى إليها، وهي نتائج لا ترضي الإدارة الأمريكية، ولا حليفتها الصهيونية. وهذه النتيجة تتعارض مع أطروحات الصهيوني هنتجتون حول صراع الحضارات المزعوم. كما تتعارض مع الحملة الصهيونية المغرضة التي ترافقت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي حاولت تشويه صورة الإسلام والمسلمين في العالم بأنه دين الإرهاب.

٦- الخلاف الأمريكي- الكازاخستاني حول نفط قزوين:

قدمت كازاخستان الكثير من الدعم للحملة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان. وأعطت الطائرات الأمريكية حق التحليق فوق أجوائها، وسمحت للقوات الأمريكية والبريطانية بالتمركز في قواعد برية في أراضيها. إلا أن زيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي لكازاخستان يوم ١٠ ديسمبر (٢٠٠١) أظهرت معارضة كازاخستان للتوجهات الأمريكية فيما يتعلق بتصدير نفطها، وخطوط أنابيب تصدير هذا النفط. ففي حين ترفض واشنطن مرور نفط كازاخستان من الأراضي الإيرانية، أكد نزار بابيف رئيس جمهورية كازاخستان تمسك بلاده بمرور هذا النفط من الأراضي الإيرانية. وقال بحضور كولن باول، إن «العديد من الخبراء والشركات النفطية يعتبرون أن إيران تمثل الطريق الأقل كلفة لنقل النفط

الكازاخستاني إلى بحر مفتوح». مؤكدا أن لبلاده مصلحة جوهرية في الإفادة من أكبر خيار ممكن لصادراتها النفطية. إلا أن باول رد قائلا، بأنه «يمكن نقل نفط كازاخستان عبر المشروع الذي يتم تنفيذه حاليا لنقل النفط عبر أذربيجان وتركيا». وجدد باول تمسك الإدارة الأمريكية برفض مرور نفط كازاخستان من إيران.

٧- صدور اتهامات من هيئات دولية تتهم القوات الأمريكية بارتكاب جرائم حرب في أفغانستان:

أكدت عدة هيئات لحقوق الإنسان، قيام القوات الأمريكية والقوات الأوزبكية الحليفة لها بارتكاب مذبحة مزار الشريف التي أسفرت عن مقتل حوالي (٥٠٠) أسير من طالبان والأفغان العرب، إلى جانب المذبحة التي تمت في قلعة «جانجي» والتي راح ضحيتها المئات من الأسرى من طالبان وأنصارهم . بل إن منظمة المؤتمر الإسلامي ذاتها تحركت في هذا الاتجاه ودعت إلى فتح تحقيق لمعرفة حقيقة هذه المجازر بحق الأسرى. بينما دافعت الإدارة الأمريكية عن مرتكبي هذه المجازر، ورفضت قيام أي تحقيق بشأنها. وتجدر الإشارة، إلى أن ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دعت لإجراء تحقيق دولي حول مقتل المئات من الأسرى من طالبان وأنصارهم أثناء أسرهم في قلعة «جانجي» بعد سقوط مدينة قندوز. واعترف تحالف الشمال، أن قتل الأسرى حدث بعد دخول عناصر من المخابرات المركزية لسجن القلعة للتحقيق مع الأسرى. إلا أن كلا من الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية رفضتا التحقيق في المجزرة.

٨- رفض حلفاء أمريكا الأفغان وجود قوات أمريكية في أفغانستان:

هذا الموقف الذي اتخذ اتجاها علنيا، يشكل دلالة سياسية واضحة على جهل الإدارة الأمريكية بالعقلية الأفغانية، وحتمية فشل حربها عندما تتجاوز الحدود السياسية لسقوط نظام طالبان في ١٤ نوفمبر الماضي. لقد جاء إعلان تحالف الشمال برفض الوجود العسكري الأمريكي في بلادهم بعد سقوط نظام طالبان، ليشكل مأزقا خطيرا للأهداف الأمريكية الحقيقية وغير المعلنة لحربها ضد أفغانستان. مما يعني بوضوح، أن في هذا الرفض من أهم حليف أفغاني لأمريكا في حربها ضد طالبان، رسالة سياسية روسية- إيرانية- صينية مشتركة لواشنطن من مخاطر الأهداف الأمريكية التي تتجاوز سقف إسقاط نظام طالبان.

ومما يدل على فشل الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، هو ما شاهده العالم على

شاشات التلفزة يوم السبت ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ حين قامت القاذفات الأمريكية من طراز B 52 بتدمير قافلة من وجهاء قبيلة «نازيان» البشتونية في محافظة خوست شرق أفغانستان كانوا في طريقهم إلى كابول للمشاركة في حفل تنصيب الحكومة المؤقتة الجديدة. وأسفر القصف الأمريكي عن مقتل (٦٥) خمسة وستين من وجهاء القبيلة. مما دفع القبيلة إلى مطالبة حامد كرزاي وفي اليوم الأول لتنصيبه رئيسا لحكومة أفغانستان المؤقتة أن يفتح تحقيقا في الحادث ويعاقب المسؤولين. وفي النتيجة السياسية للحادث، فإنه يشكل امتحانا سياسيا لقدرة حامد كرزاي على التصدي لاستراتيجية الحرب المفتوحة التي تواصلها إدارة بوش ضد بلاده، رغم سقوط طالبان البائدة وقيام نظام حكم بديل موالٍ لأمريكا في أفغانستان.

.... في نوفمبر عام ١٩٩٨ قامت حركة طالبان البائدة التي كانت تسيطر في حينه على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الأفغانية، بقتل عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين في مدينة مزار الشريف ضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية التي تضمن سلامة الدبلوماسيين. وبالرغم من الوحشية التي اتصف بها التصرف الطالباني، والذي كانت تقف وراءه الاستخبارات الباكستانية وحليفتها الأمريكية بكل تأكيد، فإن إيران رفضت الرد والتورط في المستنقع الأفغاني، رغم ما تملكه من قوة عسكرية وترسانة أسلحة. ورغم التأييد العالمي في الرد لبشاعة الجريمة الطالبانية.

بين جريمة طالبان الحقيقية والأكيدة في مجزرة الدبلوماسيين الإيرانيين الاثني عشر في مزار الشريف الخاضعة لسلطة طالبان، وبين السيناريو الصهيوني في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن تبدو التناقضات في التوجهات الاستراتيجية لكل من إيران والولايات المتحدة. فلقد كان «التعقل» وسياسة ضبط النفس التي اتبعتها القيادة الإسلامية في طهران هي الاستراتيجية الصائبة التي جنبتها الوقوع في المستنقع الأفغاني. بينما جاء سيناريو أحداث الحادي عشر من سبتمبر الصهيوني، واستراتيجية الحرب الدائمة ضد أفغانستان التي وضعتها الإدارة الأمريكية الحالية، لتشكل استراتيجية خاطئة، وفي مكان خاطئ، وتوقيت خاطئ.

هي استراتيجية خاطئة، لأنها لا تستهدف القضاء على نظام طالبان، أو الانتقام من حليفها السابق في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي السابق المدعو بن لادن. فقرار «عزل» طالبان، وكما اتضح للعالم كله، يملكه حاكم باكستان، وليس أحد سواه. والانتقام من بن

لادن يرتبط بحاكم كابول الجديد، وليس بقاذفات الـ B 52. أما من حيث المكان الخاطئ لهذه الاستراتيجية الأمريكية، فهو ما رأيناه من عدم القدرة على تمييز مكان العدو «الوهمي» للولايات المتحدة في أفغانستان. هل هو في كابول، أم في قندهار، أم في مزار الشريف، أم في تورا بورا.. رغم سقوط جميع هذه المواقع بيد التحالف المعادي لطالبان!

باختصار، فإنه رغم انتهاء حركة طالبان ومعها تنظيم القاعدة فإن واشنطن مازالت تمارس الحرب في أفغانستان. إن من أولى شروط نجاح الاستراتيجية أن تكون محددة الأهداف، ومتفقة مع البيئة الإقليمية، ومثلها البيئة العالمية. أي أن تستند إلى عناصر صحيحة، وأن يكون مكان تطبيقها صحيحا ومناسبا، وأن يكون توقيت تنفيذها مناسبا.

السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا سيكون عليه الموقف من هذه الحرب، عندما تتكشف الحقائق في القريب العاجل، عن دور بعض الدوائر الصهيونية في الاستخبارات الأمريكية في أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

يقول ريتشارد جولدستون وهو قاضٍ من جنوب أفريقيا كان رئيسا للإدعاء في محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة، «إن قرار الرئيس الأمريكي بوش بإنشاء محاكم عسكرية ترقى لكونها عدالة من الدرجة الثانية أو الثالثة» وأضاف «ربما كان الأمر الأكثر أهمية أنها ستفتقر لأي مصداقية في المجتمع الدولي. وستكون هناك شكوك دائمة بشأن إن كانت إدانة أسامة بن لادن أو أي من الآخرين الذين سيحاكمون سرا لم تكن صحيحة».

وقال جولدستون «إنني لم أسمع بمحاكمات نزيهة أمام محكمة عسكرية. سوف تجري في جلسات تعقد سرية. والقضاة هم أشخاص من هيكل عسكري. وهم معينون من قبل الرئيس. ولا يسمح للمتهمين بتعيين محامين من اختيارهم. بل يجب أن يوافق وزير الدفاع دونالد رامسفيلد على محامي المتهمين»!

.. هل دخلت إدارة بوش النفق الأفغاني؟ أم أنها اقتربت من حلبة الصراع في المثلث الصيني- الروسي- الإيراني؟

الدروس المستفادة من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

في ٣ ديسمبر (٢٠٠١) قال يوسف قانوني وزير الداخلية في حكومة أفغانستان المؤقتة في حديث أجرته معه مجلة «فوكوس» الألمانية «عندما يتم القضاء على الإرهاب في أفغانستان، أظن أن على الولايات المتحدة شن حربها في مكان آخر، نريد أن نؤسس هيئة أمنية تمثل مختلف المجموعات الأثنية».

ورداً على سؤال حول أسباب الرفض الذي أعرب عنه تحالف الشمال الذي ينتمي إليه الوزير قانوني، حيال وجود قوات دولية لحفظ السلام لدى بدء مؤتمر بون أعماله قال قانوني حرفياً «إن طريقة تعاون الأمريكيين معنا، لا تعجبنا. ان معركتهم ضد الإرهاب فاعلة بالطبع، لكن أي جندي أمريكي لم يحارب إلى جانبنا في المعارك البرية».

وحول دور القوات الأمريكية في حفظ السلام في أفغانستان رفض الوزير الذي ينتمي إلى العرق الطاجيكي وجود أي دور للولايات المتحدة في حفظ السلام في بلاده قائلاً: «في الوقت الراهن، يخيم السلام في أفغانستان، وليس لدينا أي مشكلة أمنية»!

... المعنى الواضح لتصريح وزير الداخلية يوسف قانوني، أن الشعب الأفغاني وفي مقدمته، المعارضون لـ «طالبان» البائدة، لا يريدون أي شكل من أشكال التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية هذا الموقف السياسي والذي يعكس وجهة نظر وزير الدفاع محمد فهيم وجميع وزراء تحالف الشمال، أنه يشكل نقيضاً جذرياً لاستراتيجية الحرب الدائمة التي ستستمر لسنوات، كما يصرح الرئيس بوش ووزير حربه دونالد رامسفيلد.

وبالتالي، فإن الموقف السياسي لتحالف الشمال الفاعل على الساحة الأفغانية، وفي حال استمراره حسب تصريحات قانوني وفهيم وكل وزراء «الشمال».. وفي حال استمرار تصريحات بوش ورامسفيلد عن «الحرب بلا نهاية» ضد أفغانستان... فإن الساحة الأفغانية معرضة لأن تستمر بالواقع العملي، ساحة حرب متواصلة، ولكن مع حصول تبدل في أطراف هذه الحرب، وبشكل مسرحي مثير!

النتيجة المنطقية والسياسية، لهذا التعارض الخطير بين مفهوم الأمن الداخلي في أفغانستان في الدائرة الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الموقف الذي

يؤمن به «تحالف الشمال» هو التصادم الحتمي لا محالة. ولن تكون بعيدة لحظة هذا الصدام الآتي لا محالة.

صحيح، أن حامد كرازي رئيس حكومة أفغانستان المؤقتة معروف بولائه لواشنطن وللجنرال رامسفيلد وزير الحرب الأمريكي ولكل إدارة بوش، إلا أن الصحيح «الميداني» على أرض الواقع، هو أن كرازي أضعف بكثير من منصبه. بمعنى، أن القوة السياسية ليوسف قانوني وزير الداخلية أكبر مائة ضعف مما هي لدى كرازي. وفي نظام سياسي يتشكل من ركام الدمار السياسي الذي خلفته «طالبان» على أرض الواقع، ومن ركام الدمار الشامل الذي خلفته قاذفات B52 الأمريكية، فإن معيار القوة السياسية هو للفصائل المتحدة التي تسيطر على الشارع السياسي بقوة السلاح ووحدة الصف والرؤية.

وفي المحصلة الأخيرة، فإن الصدام العسكري المسلح آتٍ لا محالة، بين قوات تحالف الشمال، والقوات الأمريكية في أفغانستان.

من هنا، يمكن فهم الحنكة الروسية التي رفضت المساهمة ولا بجندي روسي واحد مع قوة حلفاء أمريكا في أفغانستان.

وللجهل البريطاني الفادح في تضاريس الخريطة السياسية لأفغانستان، ولجغرافيتها السياسية ذات الجوار مع إيران وروسيا والصين، شهد العالم، وما يزال، هذه الهرولة المثيرة للتساؤل من رئيس وزراء بريطانيا السيد توني بلير للقبول بقيادة قوات التحالف الذيلي للجنرال رامسفيلد في أفغانستان.

... إن المستنقع الأفغاني. الداخل إليه مفقود، والخارج منه مولود. كما يضرب المثل بالذين تصطادهم أجهزة الاستخبارات في الأنظمة العسكرية العربية.

قبل أن تبدأ واشنطن حربها غير المبررة ضد أفغانستان، صرح قلب الدين حكمتيار رئيس وزراء أفغانستان السابق والذي أبعدته «طالبان» الأمريكية عن الحكم يوم نصبتها الاستخبارات الباكستانية والأمريكية على أفغانستان، صرح من منفاه في إيران، أنه سيحارب ضد أمريكا في حال بدء حربها ضد وطنه أفغانستان!

لم تفهم إدارة بوش، ولا عقلية السيد توني بلير، دلالة هذه الرسالة السياسية من قائد أفغاني معارض لـ «طالبان» الأمريكية المنشأ. كما لم تستوعب عقلية رامسفيلد تصريحات الدكتور برهان الدين رباني الرئيس الأفغاني الذي حاربته واستأصلت «طالبان» الأمريكية وجوده السياسي، وهي التصريحات التي أطلقها عند عودته المظفرة مع قوات الشمال،

وبدون أي جندي أمريكي، رافضاً فيها وجود أي جندي أمريكي في أفغانستان!

من هنا، يمكن فهم الموقف الأمريكي الرافض دخول رباني ومن قبله قواته من تحالف الشمال للعاصمة كابول في الرابع عشر من نوفمبر الماضي.

واستطراداً، يمكن فهم أسباب الغضب الأمريكي والباكستاني من دخول تحالف الشمال كابول، بدون قوات المارينز الأمريكية.

أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١.. ماذا؟

كرر قادة الإدارة الأمريكية في حربهم ضد أفغانستان القول، إن أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) ستكون مختلفة عنها قبل هذا الحدث المأساوي.

هذا القول صحيح مائة بالمائة. ولكن في أية اتجاهات سيكون هذا الاختلاف الجذري لأمريكا؟ هل هو في السلوك السياسي الدولي؟ أم هو في المجال الداخلي على صعيد الحريات؟ هل هو على صعيد العولمة.. الاستمرار بقيادتها أم الخروج منها؟

الأسئلة كثيرة، ولكن الشيء الواضح الذي بدت خطواته على أرض الواقع، أن أمريكا الجديدة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تتخذ قراراتها المصيرية، وقرارات العالم كله، من خلال القيادة الصهيونية في واشنطن. وبشكل لم يعد فيه للمصالح الأمريكية الشعبية أي دور في هذه القرارات. لقد رضخت القيادات الأمريكية السابقة لمصالح اللوبي الصهيوني ولتأثيراته، إلا أن الرضوخ الذي حدث في سيناريو أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فاق كل التوقعات، كما فاق كل الرضوخ السابق منذ مطلع القرن العشرين.

خطورة تبعية القيادة الأمريكية للقيادة الصهيونية في واشنطن، إنها دخلت سجل التاريخ، بانتهاج أكثر أشكال الاستراتيجيات العسكرية والسياسية إرهاباً على مدى التاريخ الحديث.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي حرب الدولة المهيمنة عالمياً ضد أكثر الدول تخلفاً وفقراً على سطح هذا الكوكب، وبدون أي دليل على مسؤولية سكان الكهوف الأفغانية، ومعهم سكان بيوت الصفيح والطين عن مسرحية الدخول الهادئ لتنظيم القاعدة المفروش بورود الاستخبارات الأمريكية إلى داخل مقاعد الطائرات الأمريكية الأربع يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والسيطرة المطلقة على الشيفرة الخاصة بالتحليق فوق المناطق الأمنية المحظورة للولايات المتحدة.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تختلف، بحق، عن أمريكا أكتوبر ١٩٦٢ حين واجهت إدارة الرئيس جون كينيدي أزمة الصواريخ السوفييتية المعادية على البر الكوبي المجاور على بعد خمسين ميلاً من البر الأمريكي باستراتيجية سلمية وضعت الأساس لما عرف فيما بعد، باستراتيجية احتواء الأزمات الدولية. والأمريكيون، ومعهم العالم كله الآن، يحمدون الله، بأن إدارة بوش وصقره رامسفيلد لم تكن (بما يشبهها في نمط السلوك السياسي) تقود الولايات المتحدة في حينه. حيث كانت الحرب النووية المدمرة هي النتيجة الحتمية لذلك الحدث.

... أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي غير أمريكا التي كان رئيسها إدوايت أيزنهاور عام ١٩٥٦. حيث اتجه الأخير إلى تأييد قرار مجلس الأمن الدولي الذي دعا «إسرائيل» إلى سحب قواتها فوراً من سيناء بسبب العدوان الثلاثي على مصر. بينما إدارة بوش المعاصر تطلق يد مجرم الحرب شارون في مواصلة حرب الإبادة العنصرية البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال «الإسرائيلي» أساساً، منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧.

... أمريكا، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي غير أمريكا ما قبل هذا التاريخ الفاصل. لماذا؟ لأنها ستقلع شوكها الأفغاني في أيديها هي، لا بيد حلفائها، أو خصومها.

... أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي أمريكا التي لم تفهم حقيقة المواقف المؤيدة لها في حربها المستحيلة الأهداف ضد أفغانستان.

ما خيل للرئيس بوش ولوزير دفاعه دونالد رامسفيلد أنه دعم روسي وصيني، وإيراني، وأوروبي (باستثناء بريطانيا) لأمريكا من أجل أن تحقق المزيد من الهيمنة العالمية، إنما كان دعماً مزيفاً، وانحناءً لعاصفة مجنونة كان يعرف قادة هذه الدول، أنها عاصفة ستقود الولايات المتحدة إلى المستنقع الأفغاني، أي وضع الطعم في المصيدة.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي تلك التي فقدت القدرة على تفسير الصمت الصيني لاقتراب القوات الأمريكية من حدودها في إقليم كيسيانج وسكانه اليوغور ذوي النزعة الانفصالية التي زرعتها «طالبان» الأمريكية.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي تلك التي تعتقد أن بإمكان صديقها بوتين رئيس روسيا أن يسمح للاحتكارات الأمريكية أن تحرمه من نفط وغاز قزوين الذي هو امتداد جغرافي وتاريخي لروسيا.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي تلك التي أعلنت الحرب على الدول العربية والإسلامية الصديقة لها، والتي لها مصالح اقتصادية حيوية بها، استجابة للإملاءات الصهيونية لإنقاذ حكومة شارون، ومضحية بمصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي تلك التي اعتقدت أن ستين مليون إيراني أصابهم الفزع من رؤية قاذفات الـ B52 وهي تقصف كهوف أفغانستان، فالتزمت القيادة الإيرانية الفزع بالتأثير وتركت الحبل على غاربه لإدارة بوش-رامسفيلد-شارون ليقرر هذا الثلاثي مصير العرب والمسلمين في هذه المنطقة من العالم.

أمريكا ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي أمريكا التي ستعود إلى أجواء المكارثية التي سادت في الستينات وقيدت الحريات، واغتالت المئات من الأمريكيين في ظل قوانين الطوارئ. وبالتالي، فإن أمريكا، بعد ١١ سبتمبر هي أمريكا المكارثية الجديدة، جاءت مع هذه الإدارة، وستزول معها. تلك هي أبجدية التاريخ الإنساني، والأمريكي منه بكل تأكيد.

أي في نهاية عام ٢٠٠٤ بعد أن تكون الأزمات الاقتصادية والأخلاقية قد دمرت البنيان الأمريكي ذاته. وبعد أن يكون رد الفعل الدولي العقلاني، قد اتجه إلى وجود توازن دولي، لقوى دولية قديمة جديدة، بعيداً عن هيمنة القطب الأمريكي الأوحد الذي احترق في سيناريو الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الصهيوني.

الدروس المستفادة من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

ما يهمنا في هذه الدروس عربياً وإسلامياً هو الآتي:

أولاً: إن الإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتأسلمة في مصر والأردن والجزائر واليمن، إنما هو تكتيك ضمن الدائرة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية C.I.A.

واستطراداً، فإن الإرهاب المتأسلم يتعارض كلية مع الاستراتيجية التحررية لإنهاء الاستيطان الصهيوني ودحر عدوانه.

ثانياً: إعادة النظر في الخطاب السياسي العربي والإسلامي، وليكونا خطاباً استراتيجياً أولاً وأخيراً، والتخلي عن الخطاب التعبوي المضلل.

ثالثاً: ضرورة التصدي لتنقية المكتبة الفكرية العربية والإسلامية من ثقافات الفكر العسكري الانقلابي والعصابات المسلحة.

رابعاً: الاعتراف بالاستراتيجية التحررية الناجحة لحزب الله في تحرير جنوب لبنان واعتباره أنموذجاً وحيداً للتحرير، الرافض لقتال «إسرائيل» خارج نطاق أرضه المحتلة.

خامساً: التمسك بخيار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعودة من شرده العدوان، واستخدام كافة الوسائل المشروعة على أرضه المحتلة لتحرير وطنه والاستمرار برفض أية عمليات خارج نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة ضد حلفاء «إسرائيل» وأنصارها.

سادساً: ضرورة وجود لجنة دائمة لإدارة الأزمات التي تكون بعض الدول العربية، أو الإسلامية طرفاً فيها، ولإدارتها وفق الشرعية الدولية والأحكام الإسلامية الرافضة للإرهاب والمؤيدة للسلام القائم على العدل.

سابعاً: تشكيل مركز دراسات عربي-إسلامي مشترك يتولى التصدي الموضوعي لأي تنظيم يسلك منهاجاً يتعارض مع الإسلام والشرعية الدولية ومحاصرة كل تحرك سياسي أو إعلامي من شأنه خدمة الأهداف الصهيونية والفوضى في العلاقات الدولية.

ثامناً: مواصلة الدعوة لتكريس دولة المؤسسات الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية. والتمسك بخيار المعارضة الديمقراطية، حيثما تسمح درجة التطور التاريخي بهذا الخيار، ونبذ المعارضة المسلحة ومحاصرتها وتفكيكها أينما وجدت في الساحات العربية والإسلامية.

.... قادت أحداث السيناريو الصهيوني في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي نفذها تنظيم القاعدة الذي تخترقه الاستخبارات الأمريكية ذاتها منذ نشأته واغتياله للرئيس السادات، قادت الولايات المتحدة إلى المستنقع الأفغاني. وتلك هي البداية، والنهاية معاً. لقد أصابت الشيخوخة العقل الصهيوني الحاقد في واشنطن.

.... فوداعاً أمريكا

.. في السادس من نوفمبر الماضي (٢٠٠١) قال الدكتور يوهانس كوبيل مستشار الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي «إن الجماعات المتنفذة الكامنة وراء إدارة بوش ومجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية التي أسسها بريجنسكي لديفيد روكفلر قد مهدت السبيل، وهي تتحرك الآن نحو تطبيق ديكتاتورية عالمية مكشوفة خلال السنوات الأربع القادمة. وهي لا تحارب الآن الإرهابيين، بل تقاتل ضد المواطنين».

وفي سلسلة من المقالات المتواصلة قالت نشرة «فروم ذي وايلدرنس» إن حكومة الولايات

المتحدة كانت تعلم مسبقاً بالهجمات على مركز التجارة العالمية في نيويورك. ولكنها آثرت أن لا توقفها لأنها كانت بحاجة إلى عمل يضمن لها موافقة الرأي العام على الحرب الجارية الآن. وهي حرب كما وصفها ديك تشيني نائب الرئيس بوش، بأنها «قد لا تنتهي خلال حياتنا».

... للمرة الأخيرة، وداعاً أمريكا!

السقوط الأمريكي في المستنقع الأفغاني

لسوف يذكر التاريخ مستقبلا، أن يوم الرابع من مارس ٢٠٠٢ هو بداية الغوص الأمريكي في رمال أفغانستان المتحركة. ففي هذا التاريخ أوقعت المقاومة الأفغانية المسلحة الرافضة للوجود الأمريكي في بلادها، وفي أول معركة مواجهة نوعية مميزة في جبال غارديز في ولاية باكتيا، ثمانية قتلى من الجنود الأمريكيين ، وإصابة عشرين جريحا آخرين، وسقوط مروحية أمريكية وإصابة أخرى،

هل بدأ الهجوم المضاد الأفغاني من القوى المعادية لأمريكا على الأرض الأفغانية؟ ومن يقود هذه المقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية في هذا البلد الذي اعتاد تمريغ غطرسة القوى الدولية الكبرى في أعماق الوديان والكهوف الأفغانية؟

هل استعادت طالبان أنفاسها، ولملمت جراحات هزيمة سقوطها السياسي في كابول وقندهار، وجاءت تنازل القوات الأمريكية في قمم جبال غارديز؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات الرابع من مارس ٢٠٠٢، وبعد مرور أربعة أشهر على سقوط كابول، في أيدي تحالف الشمال، تبدأ المعارضة الأفغانية المسلحة حرب جهاد جديدة، ولأول مرة في التاريخ المعاصر، ضد القوات الأمريكية على الأرض الافغانية؟ أم أنها قوى أفغانية جديدة غير طالبان التي تقود الكفاح المسلح ضد الأمريكان؟

خلفيات انفجار المقاومة الأفغانية المسلحة ضد الوجود الأمريكي

بداية، لابد من التأكيد على مسألة ذات أهمية بهذه الدراسة، وهي انعدام التكافؤ في التسليح بين طرفي المعادلة: المقاومة المسلحة الأفغانية من جهة، والقوات الأمريكية بوجودها الجوي المتفوق بالمقاتلات العملاقة من جهة أخرى. فقد ينظر البعض إلى هذه المقاومة المسلحة الأفغانية على اعتبارها عملية انتحارية، أو ما شابه ذلك. الا أن هذه النظرة ونقيضتها، لا تخفي حقيقة هذا التطور السياسي والعسكري القائم منذ الرابع من مارس ٢٠٠٢ ودلالاته.

يمكن حصر العوامل التي ساهمت في بروز ظاهرة، المقاومة المسلحة هذه، وتلك التي تزامنت معها، بفئتين: أفغانية ذاتية، وأخرى عوامل إقليمية وعالمية.

أ- العوامل الذاتية في ظهور المقاومة المسلحة الأفغانية ضد الوجود الأمريكي

أولاً: انعدام الأمن الداخلي في ظل الوجود الأمريكي:

استيقظ الأفغانيون على سقوط نظام طالبان، ووجود القوات الأمريكية وتوابعها من القوات البريطانية والحليفة لها، بانعدام الشعور بالأمن الذي كان نظام طالبان البائد يوفره لهم. وبدأت تظهر على مسرح الأحداث المحلية واحدة من أخطر حالات الصدمة بالتقاليد الإسلامية والاجتماعية، وهي حوادث اغتصاب النساء.

فلقد ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية في عددها يوم ٢٤ فبراير «٢٠٠٢» أن «عمليات اغتصاب على نطاق واسع تتم من قبل رجال تابعين لأمراء الحروب المدعومين مباشرة من الأمريكين. وتأتي تلك العمليات في سياق الانتقام البشع من عائلات جنود طالبان، وتتكثف بشكل واسع في المدن والقرى الشمالية» وتابعت الصحيفة الأمريكية تقريرها حول هذا الموضوع قائلة «.. ومع أن تلك الجرائم هي أفغانية الجنسية، فمن ذا الذي يستطيع إغماض عينيه عن حقيقة أنها تتم تحت سمع وبصر الأمريكيين الذين يقفون إلى جانب المجرمين ويشاطرونهم الخندق».

هذا اعتراف من صحيفة أمريكية حول واحد من أكثر المواضيع خطورة في المجتمعات الإسلامية. وهو الموضوع الكفيل بإحداث أكثر من ثورة مسلحة.

ويبدو، أن الأمريكيين يريدون تشريع «الاغتصاب» ومعه «الزنا» على الطريقة السائدة في بلادهم.

ولعل هذا مايفسر، التركيز على اعطاء الأولوية في الحياة الأفغانية الجديدة في ظل الانتصار العسكري الأمريكي لأن تقفز المرأة الأفغانية قفزة واحدة بزاوية ١٨٠ درجة لتمارس الحرية الجنسية التي تمارسها المرأة الأمريكية!

في نظام طالبان، كانت عقوبة من يغتصب امرأة، القتل رميا بالرصاص أمام الناس أجمعين. وهي العقوبة ذاتها التي ماتزال المملكة العربية السعودية تطبقها حاليا.

وستواصل تطبيق هذه العقوبة مستقبلا وفق أحكام القضاء الإسلامي. والهدف من هذه العقوبة تحقيق الأمن الاجتماعي للأسرة في أكثر موضوعات العقيدة الإسلامية أهمية.

معنى ذلك، أن الوجود الأمريكي أصبح مصدراً لجرائم الاغتصاب للمرأة الأفغانية، ومثل

هذه المسؤولية الأمريكية ، تبرر وحدها، إعلان الجهاد الإسلامي ضد القوات الأمريكية ونظام الحكم الحليف لها في كابول.

ثانيا: عدم تقديم بديل إسلامي أفضل من نظام طالبان:

بعد بضعة أيام من دخول القوات الأمريكية الى كابول، بدأت تظهر في العاصمة الأفغانية ضمن المتابعة الإعلامية الأمريكية معطيات جديدة، مثل، إعادة افتتاح دار للسينما في كابول. وبعدها ببضعة أسابيع، عودة أول مجلة نسائية .ثم بدأت تظهر في السوق معروضات استهلاكية ضمن الحاجات الكمالية لشعب يعاني من الفقر والحروب. فبدأ التركيز على أجهزة التلفاز وصور المرأة بملصقات مجسمة في الشوارع الرئيسية، وأساليب الدعاية للمواد الاستهلاكية التي لايملك الأفغانيون ثمن شرائها أساسا.

لم يستوعب الأمريكيون حقيقة مأزق نظام طالبان الذي أنشأته وكالة استخباراتهم المركزية C.I.A. وهو ابتعادها عن إقامة بنى تحتية، وخدمات أساسية مثل التعليم، والتصنيع، والخدمات الصحية المتطورة، وحرية لاتصال مع الخارج للتعامل التجاري والزراعي، وإيجاد بديل لزراعة المخدرات.

كان التركيز الأساسي للإدارة الأمريكية في الموضوع الأفغاني هو محاربة موقف طالبان تجاه المرأة، ودعم الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وبشكل دائم الى وقت لايعرف أحدا مداه.

وهكذا بدأ الأفغانيون يشعرون، أن أمريكا لم تقدم لهم البديل الحضاري والمعيشي. بل قدمت لهم ماهو اسوأ من ذلك كله، أن اغتالت قيمهم الإسلامية، وسلبتهم الأمن الاجتماعي والعائلي الذي حققته لهم طالبان البائدة

ثالثا: النظام السياسي الجديد قرار أمريكي ولايمثل غالبية الشعب الأفغاني:

جاءت الحكومة الأفغانية المؤقتة الحالية، نتيجة لقرار مؤتمر بون في الخامس من يناير ٢٠٠٢، الذي استجاب للرؤية الأمريكية بالكامل.

وبالرغم من أن المقاعد الوزارية للقبائل البشتونية أقل من تلك التي حصل عليها الطاجيك، رغم أن البشتون هم الأغلبية بالنسبة للأعراق الأخرى «أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان والطاجيك ٣٥٪» فإن نقطة الضعف الأكثر خطورة في النظام السياسي الجديد، هي أن

مؤتمر بون توصل الى تشكيل حكومة مؤقتة، وترك أمر السلطة التشريعية «مجلس القبائل» لويا جيرجا إلى مرحلة لاحقة تمتد الى ثمانية عشر شهرا! أي أن مؤتمر بون شكل سلطة تنفيذية بدون مرجعية تشريعية، أو دستور، أو هيكل للنظام السياسي. فجاءت الحكومة المؤقتة لاتستند إلى أية شرعية دستورية من الداخل الأفغاني. والنتيجة المؤكدة هي أن لويا جيرجا «مجلس القبائل» لن يكون ممثلا للقبائل الأفغانية.

رابعاً: حدوث مجازر رغم انسحاب قوات طالبان من كابول:

انسحبت قوات طالبان من العاصمة كابول يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ دون اطلاق رصاصة واحدة على قوات تحالف الشمال التي دخلت المدينة. وبالرغم من ذلك، فقد شهدت مدن أفغانستان، خاصة الشمالية منها، مجازر بشرية بحق أسرى طالبان. وهذا ما دفع بمنظمة المؤتمر الإسلامي الى دعوة الأمم المتحدة لحماية المدنيين في أفغانستان. وقد أكدت لجان حقوق الإنسان الدولية مقتل «٤٥٠» أربعمائة وخمسين أسيرا من طالبان في مدينة جانغي في شمال افغانستان على يد قوات الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم. وأطلقت وسائل الإعلام العالمية على ماحدث «مجزرة جانغي». وقد وعد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان للتحقيق في مقتل عدد كبير من أسرى نظام طالبان الذين استسلموا لقوات دوستم على أمل تسليمهم للأمم المتحدة.

وهذا، ما أكدته وزارة الخارجية الأمريكية ذاتها في تقريرها السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١ حيث أكد التقرير، أن فصائل تحالف الشمال ارتكبت كثيرا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اتخذت أشكالا عديدة «من أعمال القتل السياسية واختطاف في مقابل فدية وتعذيب واغتصاب واحتجاز عشوائي ونهب. وأن التحالف قصف المدنيين من دون تمييز وقتل في نوفمبر الماضي «٢٠٠١م» مابين ١٠٠ و٣٠٠ من مقاتلي طالبان في مزار الشريف وأن قوات تحالف الشمال قتلت ١٢٠ سجينا على الأقل في مزار الشريف أثناء تمرد داخل سجن المدينة».

والنتيجة المنطقية للناجين من قوات نظام طالبان في ظل هذه التداعيات المأساوية، هي الانتقام من القوات الأمريكية وحلفائها الذين غدروا بأسراهم رغم استسلامهم وإلقائهم السلاح ، وتخلي طالبان عن الحكم ، والانسحاب من العاصمة حقنا للدماء. فضلا عن ذلك،

فإن الوجود الأمريكي ،ومثله الحرب الأمريكية التي استهدفت المدنيين وقوات حكومة شرعية من قبل قادة القبائل، هي حرب من معتدٍ أجنبي كافر في المنظور الإسلامي . إن قتل الأسرى جريمة في الإسلام، حتى وإن كان الأسير المقتول من غير دين الإسلام.

خامساً: نقل أسرى طالبان الى قاعدة غوانتانامو وإهانتهم:

في مشهد لم يشهد له تاريخ الحروب مثيلا، تم نقل أسرى طالبان الى قاعدة غوانتانامو الأمريكية في كوبا، وسط إهانات انسانية صارخة. حيث تم وضعهم بشكل انفرادي في زنزانة مكشوفة لكل واحد من الأسرى والأصفاد من الحديد تكبل اليدين والرجلين. وبلغ عدد هؤلاء الأسرى حوالي «٣٠٠» ثلاثمائة أسير.

حدث كل هذا على مرأى من الفضائيات العالمية. والغريب في الأمر، أنه جرى نقل هؤلاء بعيداً آلاف الأميال عن أفغانستان الى قاعدة غوانتانامو في كوبا، دون محاكمتهم . بل ودون تطبيق اتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى عليهم.

فالإدارة الأمريكية ترفض اعتبارهم اسرى حرب!

وبالتالي ، فإن الوضع القانوني لهؤلاء أنهم «مخطوفون» من قبل القوات الأمريكية . والقاعدة المعمول بها في القضاء الجنائي الدولي، وحقوق الإنسان، أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. والسؤال الذي يفرض ذاته في هذا الصدد هو، ماذا تكون النتيجة حين يتبين للعدالة الدولية لاحقاً، أن هؤلاء «المخطوفين» إلى قاعدة غوانتانامو لا علاقة لهم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر!

وهكذا أصبحت الصورة المأساوية للأفغانيين موزعين بين القتل البربري على يد الطائرات الأمريكية تحت شعار الخطأ غير المقصود، وبين المذابح الجماعية على يد الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم كما حدث في مجازر مزار الشريف. ويانغي، وبين الاعتقال في الزنزانات الانفرادية المكشوفة في قاعدة غوانتانامو! بل وصل الأمر حدا، أن منعت السلطات الأمريكية التي تدير معتقل غوانتانامو المخطوفين الأفغان من ارتداء العمامة على رؤوسهم مما دفعهم إلى إعلان الإضراب عن الطعام يوم الثاني من مارس.

وبالتالي، لم تترك الإدارة الأمريكية أي خيار سلمي لفلول مقاتلي طالبان وأنصارهم في التعايش مع النظام الجديد الذي يحاول حامد قرضاي رئيس الحكومة المؤقتة لأفغانستان أن يؤسسه.

سادساً: نظام طالبان ظهر ونما وترعرع بدعم باكستاني أمريكي:

نشأت طالبان كحركة سياسية تستند إلى العقيدة الإسلامية السلفية والمذهب السني كما تدعي مع رفض مطلق للانفتاح على العالم ومبدأ الضرورات في المدارس الدينية الباكستانية التي ترعاها الاستخبارات الباكستانية والأمريكية معا.

كما أن وصول حركة طالبان إلى السلطة في مارس ١٩٩٦ جرى بدعم مكشوف من الاستخبارات الباكستانية صاحبة القرار السياسي في باكستان، وبدعم من ممثلي شركات النفط الأمريكية وحليفتها وكالة الاستخبارات المركزية.

صحيح أن تحالف بن لادن مع تنظيم الجهاد الإسلامي المصري بزعامة ايمن الظواهري، واتخاذ هذا التحالف لأفغانستان موطأ قدم، بعد طرد الحكومة السودانية لتحالف بن لادن الظواهري قد جاء عكس الهدف السياسي لتحالف طالبان المباشر مع الاستخبارات الباكستانية والتحالف غير المباشر للحركة مع الاستخبارات الأمريكية، إلا أن الصحيح أيضا، أن ٩٩,٩٩ بالمائة من الشعب الأفغاني لم يكن على درجة من الوعي السياسي ليدرك حقيقة انقلاب «المجاهد المسلم» بن لادن الذي قاتل معهم ضد القوات السوفييتية، وبدعم تسليحي من وكالة الاستخبارات المركزية التي زودتهم بصواريخ ستينجر الأمريكية المضادة للطائرات بهدف طرد الغزاة الشيوعيين من أفغانستان وتحوله إلى «إرهابي» في المفهوم الأمريكي – الجديد.

في المنظور السياسي للشعب الأفغاني ، خاصة المؤيدين لطالبان أثناء سيادة حكمها، فإن حركة طالبان تمثل المعتقدات الإسلامية لأكثرية البشتون الأفغان. إلى جانب هذا الدعم السياسي والمالي والعسكري والاستخباراتي من باكستان لهم. أي أنهم ليسوا عملاء لروسيا أو الصين أو أي دولة إقليمية أخرى. بل حلفاء لأمريكا.

وفي المنظور الأفغاني ذاته، فإن حكومة باكستان ومعها الولايات المتحدة هما اللتان انقلبتا على طالبان وغدرتا بها وليس العكس.

ليس هناك من أفغاني واحد، بمن فيهم الملا عمر أمير حركة طالبان البائدة، يعتقد بوجود علاقة لبلدهم أفغانستان بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وحتى لو كان بن لادن هو «المنفّذ» لتلك الأحداث الإرهابية، مع أن التخطيط غير التنفيذ، فلا يعني هذا أن تشن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب المدمرة عليهم وتغتصب بواسطة حلفائها من جماعة

الجنرال دوستم نساءهم، وتقتل أنصارهم الأسرى في سجون مزار الشريف، وتخطف غيرهم إلى قاعدة «غوانتانامو الكوبية».

في العقيدة الأفغانية الحالية، فإن باكستان والاستخبارات المركزية هما اللذان جاءا بحركة طالبان إلى السلطة، وهذان الطرفان ، الباكستاني والأمريكي هما اللذان أنزلا الدمار والإهانة ليس بحركة طالبان فحسب، بل بالشعب الأفغاني ذاته.

سابعاً: طالبان كانت على استعداد لتسليم بن لادن لواشنطن:

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ أي بعد أسبوع من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وبعد توجيه واشنطن الاتهام إلى بن لادن في مسؤولية تلك الأحداث، وتوجيه التهديد لحكومة طالبان بتسليم بن لادن، اجتمع علماء الدين الأفغان في كابول وتداولوا في الأمر، وبمداخلات ونصائح من حكومة برويز مشرف الباكستانية، قرر العلماء الطلب من بن لادن مغادرة أفغانستان، وقالت وكالة الانباء الإسلامية الأفغانية يوم ١٩ سبتمبر ان الملا محمد عمر أمير مؤمنيها ناشد الولايات المتحدة التحلي بالصبر وأكد أن «لا أسامة بن لادن ولا غيره يستخدم الأراضي الأفغانية ضد أي بلد» وكرر الملا عمر مطالبته بالأدلة على صحة اتهام بن لادن بالمسؤولية عن أحداث ١١ سبتمبر.

معنى ذلك أن علماء الدين في أفغانستان ضد أحداث ١١ سبتمبر أولاً، وأن الحكومة طلبت من بن لادن رغم عدم وجود أدلة على تورطه، أن يغادر أفغانستان إلى الجهة التي يريدها. هذان الموقفان اللذان تداولتهما وسائل الإعلام العالمية دليل على رفض أفغانستان للإرهاب ولبن لادن.

صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية قالت في عددها يوم ٢٩ اكتوبر ٢٠٠١ إن «مسؤولين أمريكيين اجتمعوا عشرين مرة على الأقل خلال ثلاثة أعوام مع ممثلين من حركة «طالبان لتسليم بن لادن» وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر شاركت في تلك الاجتماعات من الجانب الأمريكي «إن المناقشات بين الطرفين استمرت حتى **قبل أيام** من الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر».

وأشارت الصحيفة إلى أن ممثلي «طالبان» أوضحوا مراراً خلال المحادثات إلى إمكانية تسليم بن لادن.

معنى هذه الوثيقة الأمريكية، هو أن الإدارة الأمريكية لم تكن تسعى لاعتقال بن لادن قبل

أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. لأن الإعداد لمخطط ١١ سبتمبر كان يجري من قبل المطبخ الاستخباراتي الصهيوني في واشنطن منذ عام ١٩٩٧، واعتقال بن لادن من قبل «طالبان» كما يؤكد وفدها المفاوض على لسان «الواشنطن بوست» من شأنه أن يهدم الهدف السياسي لمخطط ١١ سبتمبر.

إضافة إلى ذلك، فقد قرر مؤتمر علماء الدين في أفغانستان في اجتماعهم في نهاية سبتمبر بعد أحداث نيويورك وواشنطن الطلب إلى بن لادن أن يغادر أفغانستان إلى الجهة التي يريدها وكان ذلك بجهد من حكومة مشرف الباكستانية.

في المنظور الأفغاني، والإسلامي والإنساني والقانوني الدولي، فإن قرار إلقاء القبض على بن لادن بسبب مسؤوليته المفترضة عن «تنفيذ» أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كان يمكن تنفيذه وتحقيقه بوسائل بسيطة جداً، وبدون القاء قنبلة واحدة على أفغانستان.

إن جهاز الاستخبارات الباكستانية ومعه وكالة الاستخبارات المركزية كانا قادرين على اعتقال بن لادن بكل سهولة . إلا أن إدارة بوش لم تكن تريد اعتقال المتهم «بتنفيذ» أحداث ١١ سبتمبر بن لادن. لأن الذي «خطط» لأحداث ١١ سبتمبر ووضع التسهيلات الاستخباراتية لأولئك الشباب المراهقين الساذجين من اتباع بن لادن وايمن الظواهري، هم كبار رجال الاستخبارات الأمريكية الصهاينة وهم أنفسهم الذين منعوا «٤٠٠٠» أربعة آلاف يهودي يعملون في برجي مبنى التجارة العالمي من التوجه إلى عملهم صبيحة ذلك اليوم المأساوي في ١١ سبتمبر.

إن إمكانية الاستخبارات الباكستانية المؤكدة باعتقال بن لادن حيا في أفغانستان وقبل الحرب الأمريكية ضدها، من شأنها إفشال الهدف السياسي الاستراتيجي للخطة الاستخباراتية الأمريكية الصهيونية لأحداث ١١ سبمتبر ٢٠٠١.

من هنا فإن الملا عمر في نظر البشتون، وأنصاره، ليس مسؤولا عن أحداث ١١ سبتمبر، وهو منتخب شعبياً من قبل رجال الدين وزعماء القبائل.. وهذا ما يفسر حرية الحركة التي يتمتع بها في تنقله ، بل وفي قيادته للمعارك ضد القوات الأمريكية بعد سقوط النظام الذي كان يرأسه.

ثامنا: عودة زعماء أفغانستان السابقين إلى دائرة الضوء:

أدى سقوط نظام طالبان وفضائه الاستخباراتي الباكستاني - الأمريكي، إلى عودة العديد من زعماء افغانستان الذين أطاحت بهم طالبان «المتأمركة». وفي مقدمة هؤلاء برهان الدين

رباني زعيم الطاجيك الافغان الذي يعارض الوجود العسكري الأمريكي علانية، إلى جانب عودة الزعيم البشتوني الأفغاني قلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي المعارض لطالبان أيام حكمها من منفاه في إيران إلى أفغانستان.

المعنى السياسي الوحيد لسقوط طالبان، هو عودة زعماء أفغانستان المخضرمين إلى المسرح السياسي. وفي ظل الضربات السياسية التي لحقت بطالبان، فإن المجال الوحيد لرجالها وأنصارها ، هو التحاقهم بالقيادات الافغانية العائدة من المنفى.

عادت الإدارة الأمريكية وكررت خطأها السياسي، في توجيه التهديدات التي وصلت حد القتل إلى قلب الدين حكمتيار الزعيم البشتوني الذي طردته طالبان المتأمركة عام ١٩٩٦ من منصبه كرئيس لوزراء أفغانستان.

وليس من المستبعد أن لهذا الزعيم الأفغاني دوراً في بدء المقاومة المسلحة الأفغانية ضد الوجود الأمريكي في الرابع من مارس ٢٠٠٢ .

تفاعلت هذه العوامل الذاتية في الداخل الأفغاني مع تلك الإقليمية والعالمية لتشكل بداية المقاومة المسلحة ضد الوجود الأمريكي بشقيه: العسكري والسياسي. صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسارع في الهرب والانسحاب من افغانستان. كما أن قدره المقاومة المسلحة الافغانية المعارضة للوجود الأمريكي مشكوك في أمر استمراريتها. إلا أن العبرة في هذه التطورات، أن الولايات المتحدة سقطت في المستنقع الأفغاني مما يثير التساؤلات عن مدى نجاح سيناريو الاستخبارات الأمريكية المتصهينة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر لخلق الصدمة التي تبرر الحرب ضد أفغانستان كمحطة في الطريق الأمريكي إلى نفط دول آسيا الوسطى الإسلامية.

المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه الحرب الأمريكية

إضافة إلى العوامل الذاتية الأفغانية التي دفعت القوى الأفغانية الرافضة للسيادة الأمريكية إلى العمل العسكري المسلح ضد القوات الأمريكية، فلقد ظهرت عوامل إقليمية وعالمية شكلت تطويراً لصالح أولئك الذين اتجهوا إلى إعلان الجهاد ضد الوجود العسكري الأمريكي، كما سبق وأعلنوه ضد الكافر السوفييتي من قبل. هذه العوامل هي:

أولاً: التهديدات الأمريكية لإيران:

جاءت تهديدات الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى إيران في رسالته للاتحاد يوم ١٩ فبراير والتي اعتبر فيها إيران من الدول التي أسماها «محور الشر» لتشكل طوق النجاة لفلول طالبان والقوى السياسية الرافضة للوجود الأمريكي. إن استهتار الإدارة الأمريكية بقدرة إيران على تقديم عدة ملايين من أبنائها شهداء في سبيل منع أي جندي أمريكي من أن يطأ الأرض الإيرانية أمر يدعو إلى الاستغراب لهذه الحالة السياسية لإدارة بوش، والأنكى من ذلك، أن بوش وضع النظام الإسلامي الإيراني في درجة واحدة من النظام الاشتراكي العراقي، ومع النظام الشيوعي في كوريا الشمالية.

كان الرد الإيراني سريعاً، واتخذ شكل التعبئة السياسية القوية ضد الوجود الأمريكي في أفغانستان وكل المنطقة. وكان القاسم المشترك للتحركات الإيرانية بدءاً من مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وانتهاءً بالقيادات العسكرية العليا مروراً بخطيب يوم الجمعة في جامعة طهران، هو أن أمريكا ستواجه الدمار والقضاء على قواتها في المنطقة إن هي تجرأت واعتدت على إيران.

وفي السياق ذاته، اتجهت الحكومة الإيرانية إلى الحركة الدبلوماسية النشطة مع حكومة قرضاي المؤقتة في كابول لتستكشف حقيقة موقفه من التهديدات الأمريكية. سارع قرضاي وزار طهران معلناً أن إيران لا تتدخل في شؤون أفغانستان الداخلية.

كما اتجهت حكومة طهران إلى حركة ذات مغزى سياسي، حين بدأت في السماح بعودة اللاجئين الأفغان الذين سبق لهم وفروا من قسوة نظام طالبان إلى إيران. وقد بلغ عدد هؤلاء اللاجئين حوالي ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني. وأعلن مسؤول إيراني يوم ٦ مارس

(٢٠٠٢) أن حوالي (١٤٥٠٠٠) مائة وخمسة وأربعين ألف لاجئ أفغاني عادوا إلى أفغانستان.

إلا أن الرد الإيراني الأكثر تأثيراً على تهديدات الإدارة الأمريكية للرئيس بوش في تصنيفه إيران ضمن دول «محور الشر» جاء من خلال الإعلان يوم الثاني من مارس، أي قبل يومين من المعركة بين المقاومة الأفغانية والقوات الأمريكية، عن مغادرة الزعيم الأفغاني البشتوني المخضرم قلب الدين حكمتيار مقر إقامته في منفاه في طهران، إلى «جهة غير معلومة»!؟

وفي الإطار ذاته، أعلنت القيادات الطاجيكية الأفغانية بزعامة برهان الدين رباني رئيس جمهورية أفغانستان الذين أطاحت به حركة طالبان المتأمركة عام ١٩٩٦، رفضها للاتهامات الأمريكية ضد إيران. وأشادت بالدور الإيراني الداعم لتحالف الشمال في إسقاط نظام حكم طالبان.

وهكذا، شكلت التهديدات الأمريكية لإيران تصنيفها ضمن دول «محور الشر» مكسباً لفلول طالبان، ولكل القوى السياسية الأفغانية المعادية للهيمنة الأمريكية وامتداداتها في أفغانستان. مما كان له أكبر الأثر إلى جانب العوامل الذاتية الأفغانية، في انطلاق بداية الكفاح المسلح ضد الوجود العسكري الأمريكي على الأرض الأفغانية.

ففي السادس من مارس الذي بدأت فيه عمليات المواجهة المسلحة ضد القوات الأمريكية في إقليم هيران وجبال الغارديز الأفغانية، صرح القائم بأعمال السفارة الأفغانية في واشنطن هارون أمين بأن «الخبرالسيئ هو عودة حكمتيار.. ومن المرجح أنه متواجد الآن في مدينة حيرات الأفغانية».

ومن الجدير بالذكر، أن حكمتيار أعلن صراحة وهو في المنفى الإيراني، بعد أن طردته حركة طالبان المتأمركة من منصبه الذين كان يشغله كرئيس لوزراء أفغانستان، أعلن قبل بدء عمليات القصف الجوي ضد أفغانستان معارضته لهذه الحرب، وأنه مستعد للعودة إلى أفغانستان لبدء الكفاح ضد القوات الأمريكية في بلاده. وكان حكمتيار وهو الزعيم البشتوني القبلي الذي يملك الكثير من أتباعه المقاتلين ممن حاربوا القوات السوفييتية، أعلن عدم شرعية حكومة حامد قرضاي واعتبرها «مفروضة من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين». وأوضح القائم بأعمال السفارة الأفغانية في واشنطن أن «باستطاعة حكمتيار خلق المزيد من المشاكل، وأن لديه القدرة على القتال لمدة لا يستهان بها».

هذه واحدة من النتائج العكسية في المنظور الأمريكي، لهذه الفوضى السياسية العالمية

لإدارة الرئيس بوش في توزيع التهديدات على الدول التي ترفض الاستسلام للمشروع الأمريكي الصهيوني.

ثانياً: مواقف دول الجوار الأفغاني في الشمال:

عقد قادة رؤساء جمهوريات كومنولث الدول المستقلة /الاتحاد السوفييتي السابق/ مؤتمر قمة لهم في عاصمة كازاخستان /ألما آتا/ في الأول من مارس (٢٠٠٢م) والذي يضم اثني عشر دولة. وفي البيان الصادر عن القمة، أكد قادة الكومنولث أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في أفغانستان قد انتهت مع سقوط نظام طالبان، وتولي حامد قرضاي رئاسة الحكومة الأفغانية المؤقتة بدعم من الأمم المتحدة. ونقلت وكالة إيتار تاس عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قوله «إن المهمة الرئيسية الآن ستكون خلق ظروف حياة طبيعية في أفغانستان» وطالب بوتين في الوقت ذاته «باتخاذ مزيد من الإجراءات لوقف تدفق المخدرات من أفغانستان عبر وسط آسيا إلى روسيا وغرب أوروبا».

والعبرة في تصريحات قادة قمة رؤساء جمهوريات كومنولث الدول المستقلة وغالبيتها مجاورة لأفغانستان، أنها تؤكد نهاية الحرب الأمريكية باعتقادهم، هم، في أفغانستان. بينما تصريحات الإدارة الأمريكية قبل هذه القمة وبعدها، وحتى يومنا هذا، تقول بأن الحرب الأمريكية في أفغانستان ضد ما تسميه «الإرهاب» لم تنته!.

فالرسالة السياسية لقادة دول الكومنولث بزعامة روسيا، واضحة في هذا الشأن. وهي أن الحرب ضد طالبان قد انتهت. وبالتالي، فإن على أمريكا أن تفسح المجال لعودة الحياة الطبيعية في أفغانستان، والوصول إلى هذه الحالة، يعني بالضرورة السياسية، وقف أي احتمال بجعل أفغانستان مركزاً لعمليات عسكرية أمريكية مستقبلة ضد أي من دول الجوار الإقليمي لأفغانستان.

من حيث توقيت إعلان قادة قمة دول الكومنولث (الروسي) بانتهاء الحرب الأمريكية في أفغانستان، فإنه جاء لاحقاً بنحو أسبوعين لإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن حربه المقبلة ضد من أسماها «بدول محور الشر». معنى ذلك واضح تماماً، وهو أن التأييد الدولي للحرب الأمريكية ضد نظام طالبان في أفغانستان، قد انتهى إلى الأبد. وأن واشنطن ستخوض حربها الجديدة، إن كانت هناك حروب جادة ضد «محور الشر» وغيره من التصنيفات الأمريكية للأنظمة الرافضة للهيمنة الأمريكية، ستخوضها منفردة، ربما مع حكومة حزب العمال البريطاني وحدها.

ثالثاً: الانقسام الأمريكي الداخلي حول الحرب على الإرهاب:

في الأول من مارس (٢٠٠٢) أدلى السيناتور الديمقراطي توم داشل زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي بتصريح بثته وكالة رويترز في اليوم ذاته، طارحاً فيه التساؤلات عن أسباب عدم اعتقال القوات الأمريكية في أفغانستان لأسامة بن لادن، بعد مرور أربعة أشهر على تلك الحرب ضد ما أسمته «بالحرب على الإرهاب». وقال السيناتور داشل في تصريحه «لا أظن أن النجاح الذي حققناه أعطى أهمية لا يستحقها. ولكن الحفاظ على هذا النجاح لا يزال موضع شك باعتقادي، وإن من الضروري القبض على بن لادن وقادة آخرين في شبكة القاعدة. وأن من المهم استمرار الضغط ومواصلة العمل الذي التزمت به بلادنا. ولن نكون في مأمن حتى يتم قصم ظهر تنظيم «القاعدة» ولكننا لم نحقق ذلك إلى الآن، وتضيف وكالة رويترز معلقة على التصريح، بأن السيناتور داشل انضم بذلك إلى عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعبرون عن قلقهم إزاء توسيع نطاق العمليات العسكرية الأمريكية دون اعتقال بن لادن وقادة تنظيم «القاعدة».

سارع الجمهوريون إلى الرد على تصريحات السيناتور داشل، مشككين في دوافع تصريحه بلهجة تتسم بالتحذير. حيث تساءل ترنت لوت زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ «كيف يجرؤ السيناتور داشل على انتقاد الرئيس بوش فيما نخوض حرباً على الإرهاب»؟

وفي مقابلة مع قناة «بي بي سي» التي تحدث فيها لوت، عبر عن قلقه من تصريح داشل بأسلوب جارح وكأن الولايات المتحدة تخلت عن الحقوق الديمقراطية لأعضاء الكونجرس بسبب تلك الحرب.

بل وصل الأمر بالسيناتور ترنت لوت إلى اتهام زميله السيناتور الديمقراطي داشل بإحداث انشقاق في وحدة الشعب الأمريكي، حيث قال «إنه يخشى من تأثير تصريحات داشل السلبية على روح الوحدة والإجماع التي بدأها الحزبان (الجمهوري والديمقراطي) بعد هجمات ١١ سبتمبر».

وأوردت وكالة رويترز في التقرير ذاته عن الحدث (يوم الأول من مارس ٢٠٠٢) تصريحاً للنائب الجمهوري توماس دايفس الذي يترأس إحدى اللجان في مجلس النواب اتهم فيها السيناتور داشل «بالإدلاء بتصريحات مفرقة للصفوف ستعطي راحة ودعماً لأعدائنا وذلك

عن طريق استغلال الانقسام في بلادنا» واختتمت وكالة رويترز تقريرها قائلة «إن توبيخاً خفيفاً» صدر من البيت الأبيض (ضد تصريحات داشل)»!.

ومما لا شك فيه، أن هذه الاتهامات المتبادلة بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية حول تداعيات الحرب، واتهام الجمهوريين الذين ينتمي إلى حزبهم الرئيس بوش لزملائهم في الحزب الديمقراطي «بتفريق صفوف الشعب الأمريكي» تكشف عن مأزق حقيقي بدأت ملامحه في الظهور. مما يضفي مزيداً من الشكوك حول الادعاء بأن الشعب الأمريكي بأكمله يقف صفاً واحداً وبرؤية واحدة يعكس الخطاب السياسي للرئيس بوش.

رابعاً: النزاع الهندوسي-الإسلامي حول مسجد بابري:

شكلت تداعيات التصعيد المفاجئ للهندوس حول تحركهم لإعادة بناء معبد لهم يقولون إن المسلمين هدموه في القرن السادس عشر وبنوا مسجد بابري على أنقاضه في مدينة أيوديا، عامل التصعيد في الساحتين: الباكستانية والأفغانية. وجاء الرد الطائفي من المسلمين في ولاية جوجارات الهندية دموياً حين هاجم متطرفون قطاراً كان يقل ممثلين للطائفة الهندوسية عائدين من اجتماع لهم في مدينة أيوديا، حيث قرروا هناك هدم مسجد بابري في الخامس عشر من مارس (٢٠٠٢) وبناء معبد هندوسي على أنقاضه.

وأسفر الحادث عن مقتل ٥٨ هندوسياً من ركاب القطار. جاء الرد الهندوسي سريعاً، حيث لجأ المتطرفون من الهندوس إلى إحراق عدد من الفنادق والمتاجر والمنازل في مدينة حيدر أباد، إضافة إلى عمليات أدت إلى مقتل ما يزيد عن خمسين من المسلمين حرقوهم أحياء في قرية سردابور.

وامتدت أعمال العنف الطائفي لتشمل عدداً من الولايات الهندية. وأسفرت المحصلة النهائية للقتلى من الطائفتين حوالي (٦٥٠) ستمائة وخمسين شخصاً. مما دفع رئيس وزراء الهند إلى وصف هذه الأحداث بأنها «وصمة عار على جبين كل هندي».

ومعروف أن التوتر الهندي-الباكستاني الذي سبق تداعيات التصعيد الهندوسي تجاه معبد بابري، قد ألقى بثقله السلبية على القوى الأصولية في باكستان، والتي وجدت فيها نتيجة سياسية لتداعيات الحرب الأمريكية في أفغانستان، واستئصال القوى الأصولية فيها ممثلة بحركة طالبان ذات الفضاء الأصولي الباكستاني.

لقد جاءت تداعيات التطرف الهندوسي الداعية لهدم مسجد بابري لتحرك القوى الأصولية في باكستان، ودفعها إلى دعم القوى الإسلامية المؤيدة لها في أفغانستان والرافضة للوجود الأمريكي في بلادها. مما ساعد في سرعة تحرك هذه القوى في بدء جهادها ضد «الكافر الأمريكي» الذي يدعم التطرف الهندوسي.

خامساً: انقسام الموقف الأوروبي:

أعلن قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا رفضهم التهديد الأمريكي بمهاجمة الدول التي أسماها الرئيس بوش بـ «محور الشر». وحدها حكومة حزب العمال البريطاني أعلنت تأييدها للمشروع الأمريكي العدواني.

بل ذهب قادة فرنسا وألمانيا إلى الإعلان أنهم ليسوا تابعين للولايات المتحدة في السياسة الخارجية التي تحددها الإدارة الأمريكية وفق مصالحها هي. وأن على واشنطن أن تأخذ رأي العواصم الأوروبية ضد الإرهاب خصوصاً. وجاء رد كولن باول وزير الخارجية الأمريكي تصعيدياً، حيث دعا نظيريه: الفرنسي والألماني إلى «الإقرار بزعامة الولايات المتحدة العالمية»!!

معنى ذلك، أن جبهة التحالف الأوروبي-الأمريكي ضد ما يسمى بالإرهاب قد بدأت «بالتآكل». ولقد جرى هذا التطور في ظل العوامل الأفغانية الذاتية والإقليمية التي سبقت الإشارة إليها. وهي التطورات التي سبقت مرحلة بدء المقاومة الأفغانية المسلحة ضد الوجود الأمريكي. وهو الوجود الذي باتت دول الجوار الأفغاني تشعر بالقلق تجاهه. وفي مقدمة هذه الدول إيران، والدول الإسلامية ضمن الفضاء الروسي في آسيا الوسطى، إضافة إلى الصين ذاتها.

في منظور المنطقة الإقليمية، فإن حركة طالبان التي كانت تحكم أفغانستان وتخلق التوترات وتشجع الأعمال الإرهابية ضد إيران والصين وروسيا، قد انتهت، وإلى الأبد. وبالتالي، لم يعد هناك أي مبرر سياسي لبقاء القوات الأمريكية في أفغانستان.

واستطراداً، فإن إصرار الولايات المتحدة على بقاء قواتها في أفغانستان، له معنى عسكري واقتصادي واحد، وهو تهديد أمن الصين وإيران وروسيا. وبالتالي، فإن هذه الدول المجاورة لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة في حربها القادمة ضد المقاومة الأفغانية المسلحة الرافضة للوجود الأمريكي.

على النقيض من توجهات طالبان المتأمركة قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإن المقاومة الأفغانية المسلحة التي بدأت في السادس من مارس، سوف تسعى إلى الحصول على تأييد غير مباشر من إيران وروسيا والصين.

المحصلة السياسية مأساوية لواشنطن، حيث يتركها العالم تقلع شوكها الأفغاني بأيديها.

من قتل أحمد شاه مسعود؟؟؟

يوم الاثنين ١١ مارس (٢٠٠٢) عقدت محكمة جنايات «أولدبايلي» في لندن جلسة جديدة للنظر في محاكمة ياسر السري، المصري الجنسية من جماعة تنظيم الجهاد الإسلامي، واللاجئ السياسي في بريطانيا. ويحاكم السري بتهمة الاشتراك في مؤامرة اغتيال أحمد شاه مسعود زعيم المعارضة الأفغانية في ٩ سبتمبر ٢٠٠١.

أي أن اغتيال أحمد شاه مسعود الملقب بأسد بانجشير، وقائد المعارضة المسلحة لقوات الشمال ضد نظام «طالبان» البائد على مدى يزيد على خمس سنوات، وقع قبل يومين فقط، من أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١.

الذي نفذ عملية الاغتيال تونسيان كانا يحملان جوزات سفر بلجيكية مزورة. بينما ذكرت أنباء أخرى أنهما مغربيان. وأياً يكن الأمر، فإن الثابت أن الشخصين اللذين نفذا الاغتيال انتحلا صفة صحفيين مقيمين في أوروبا، واستطاعا الوصول إلى أحمد شاه مسعود وإقناعه بإجراء مقابلة صحفية معه يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠١.

وأثناء المقابلة انفجرت الكاميرا التي كان يحملها أحدهما، فأدى الانفجار إلى مقتل أحمد شاه مسعود في مقر قيادته بإقليم تاخار الشمالي إضافة إلى الفاعلين والسفير الأفغاني لدى الهند الذي كان موجوداً هناك.

خلفيات اغتيال أحمد شاه مسعود

قبل الحديث عن دور الإرهابي المتأسلم ياسر السري في العملية، والجهة التي كان يعمل لها، وقبل طرح التساؤل التقليدي عن الجهة المستفيدة من مقتل أحمد شاه مسعود، يجدر بنا تسليط الضوء على الوزن السياسي له، وما يمثله من توجهات سياسية إقليمية وعالمية.

أولاً: الدور الإقليمي:

أحمد شاه مسعود من العرق الطاجيكي وكان يقود المعارضة الشمالية التي جمعت الطاجيك والأوزبك إلى جانب الهزارة ذات الأصول الفارسية في الغرب. ولقد حاربوا القوات السوفييتية في أفغانستان إلى جانب الفصائل الإسلامية الأفغانية الأخرى.

منذ استيلاء «طالبان» على السلطة، وبحكم ولاء أحمد شاه مسعود لرئيس الجمهورية الأفغانية الأسبق برهان الدين رباني، ولأن «طالبان» أعلنت خلع رباني من منصبه، اتجه أحمد شاه مسعود إلى معارضة حركة طالبان. وحيث اتجهت «طالبان» فيما بعد، واستجابة للإملاءات الباكستانية والأمريكية في التحرش بإيران وطاجيكستان وأوزباكستان في الشمال، فقد اتجهت هذه الدول المجاورة إلى دعم المعارضة المسلحة التي يقودها أحمد شاهد مسعود.

أي أن أحمد شاه مسعود قبل اغتياله، كان يلقى الدعم السياسي والتسليحي من إيران والدول الإسلامية في الشمال، والتي استقلت عن روسيا. إضافة إلى تأييد الهند لمسعود سياسياً على خلفية دعم «طالبان» للداعين لاستقلال كشمير عن الهند.

ثانياً: الدور العالمي:

في أبريل ٢٠٠١، أي قبل ستة أشهر من اغتياله، قام أسد بانجشير بزيارة لأوروبا وصفها بنفسه يوم الخامس من أبريل بأنها «نقطة تحول في الصراع ضد طالبان، وبداية لمرحلة جديدة في جهود إحلال السلام في أفغانستان».

وعقد مسعود سلسلة من الاجتماعات خلال زيارته تلك مع عدد من زعماء الجماعات السياسية الرئيسية في البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورغ الفرنسية.

كما اجتمع مسعود في يوم الرابع من مارس مع وزير الخارجية الفرنسية أوبير فدرين.

وكانت محصلة تلك الجولة لصالح المعارضة الشمالية التي يقودها مسعود. حين صرح نيكولا فونتين رئيس البرلمان الأوروبي بأنه «من المهم أن تظهر فرنسا دعمها لمن يعارضون نظام «طالبان» المتطرف في أفغانستان».

وذكر مراسل بي بي سي في تقرير له من باريس في ذلك اليوم «أن زيارة مسعود لفرنسا ستعزز من نفوذه داخل أفغانستان».

من جانبها أدانت حركة «طالبان» تلك الزيارة الأوروبية لمسعود «وأن ليس للزيارة ما يبررها.. مسعود ليس له أي صفة داخل أفغانستان (كذا....).

إلا أن رد الفعل الغاضب للزيارة جاء من قبل حكومة برويز مشرف العسكرية، حيث بعثت برسالة للبرلمان الأوروبي دعت فيها المجتمع الدولي «للأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والعسكري داخل أفغانستان والتعامل بحياد مع كل أطراف النزاع»!

ثالثاً: توجهات مسعود لتسوية سياسية للصراع داخل أفغانستان:

خلال جولته الأوروبية، وقبلها وبعدها، كان أحمد شاه مسعود يدعو لتسوية سياسية للحرب الأهلية في بلاده، من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضرورة قيام حكومة تمثل جميع العرقيات والقوى السياسية الفاعلة على الأرض.

إلا أن حركة «طالبان» كانت ترفض كل أطروحات مسعود وتعتبره كافراً مارقا خارجاً عن حكم نظام الإسلام (كذا...).

بعد هذه العناصر المؤسسة لخلفيات التوجهات السياسية لأحمد شاه مسعود والتعامل الإقليمي والأوروبي له، ونهجه السياسي المتعارض لنهج حركة طالبان، نأتي إلى السؤال السياسي التاريخي: من المستفيد من اغتيال أحمد شاه مسعود؟

حتى تكون الإجابة دقيقة، لا بد من ربط طرح السؤال بأحداث ١١ سبتمبر التي جاءت بعد يومين من اغتيال أحمد شاه مسعود الذي حدث قبل يومين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

الجهة التي قررت اغتيال أحمد شاه مسعود واحدة من اثنتين لا ثالثة لهما:

– إما أنها حركة طالبان

– وإما أنها وكالة الاستخبارات الأمريكية.

فرضية مسؤولية «طالبان» وبن لادن عن العملية:

فور الإعلان عن اغتيال أحمد شاه مسعود، نفت حركة «طالبان» رسمياً أن تكون لها يد في اغتياله رغم تأكيدها أنه خصم عنيد لها. وقال عبد الحي مطمئن المتحدث باسم «طالبان» ثاني يوم من الإعلان عن حادثة الاغتيال إنه «لو كانت الحركة نفذت العملية لكانت أعلنت عن ذلك بفخر لأن أحمد شاه مسعود عدوها».

في مناقشة فرضية مسؤولية «طالبان» عن عملية الاغتيال وارتباطها الجدلي بأحداث الحادي عشر من سبتمبر تظهر على السطح التساؤلات والمعطيات الخطيرة التالية:

١- ارتبطت عملية اغتيال أحمد شاه مسعود بأحداث ١١ سبتمبر ارتباطاً سياسياً لا يمكن إنكاره.

٢- الجهة التي نفذت الاغتيال هي ذاتها الجبهة التي خططت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وأشرفت على التنفيذ.

٣- وجهت الولايات المتحدة الاتهام مباشرة ودون أي دليل إلى بن لادن بالمسؤولية عن أحداث ١١ سبتمبر، وبالتالي، توجيه الاتهام له باغتيال أحمد شاه مسعود للعلاقة الجدلية بين الحادثتين.

٤- الهدف السياسي من اغتيال أحمد شاه مسعود هو إبعاد الرجل بما له من صلات إقليمية وأوروبية قوية من توظيف رصيده الدولي الإيجابي للإطاحة بنظام «طالبان» بعد أحداث ١١ سبتمبر.

٥- وبالتالي، فإن الجهة التي نفذت الاغتيال كانت واثقة مائة بالمائة من نجاح أحداث ١١ سبتمبر.

في هذه المسألة بالذات، فإن تنفيذ بن لادن لعملية الاغتيال السابقة لأحداث ١١ سبتمبر بيومين، ومع افتراض مسؤولية بن لادن عن تلك الأحداث، فإنه من غير المعقول منطقياً ومن واقع درجة الغباء السياسي التي ظهر بها بن لادن فيما بعد، أن يرتكب حادثة الاغتيال بما تحمله من احتمالات أن لا تنجح وتنكشف ويلقى القبض على المنفذين، مما سيؤدي (افتراضا) إلى كشف مخطط أحداث الحادي عشر من سبتمبر. لكل هذه الحقائق، فإن حركة «طالبان» وتنظيم القاعدة لا علاقة لأي منهما بعملية الاغتيال.

فرضية مسؤولية وكالة المخابرات المركزية:

تتضح هذه المسؤولية من مجمل المحطات والمواقف والمعطيات التالية المرتبطة بعملية اغتيال أحمد شاه مسعود.

١- قبل ثلاث ساعات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ نقلت وكالة رويترز عن مسؤول أمريكي قوله، إن «أحمد شاه مسعود قد اغتيل». ونسبت الوكالة إلى بارنيت روبين، الخبير الأمريكي في شؤون أفغانستان قوله (قبل ثلاث ساعات من أحداث ١١ سبتمبر) «ان مصادر في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أكدت مقتل أحمد شاه مسعود»! ولقد جاءت هذه التأكيدات على لسان المخابرات الأمريكية في ذات الوقت الذي نفى فيه برهان الدين رباني نبأ مقتل مسعود. وأوضح رباني الذي أوردت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحاته «أن مسعود أصيب في وجهه ورأسه وأحد ساقيه، لكنه في كامل وعيه» بل وأضاف رباني في تصريحه قائلاً «إنه تحدث مع مسعود» وأن (مسعود) سينقل جوا إلى إحدى دور الجوار للعلاج». أي أن المصدر الوحيد القريب من مسعود وهو رباني

يؤكد أن الرجل لا يزال على قيد الحياة، بينما تؤكد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وفاته؟

٢- السيطرة التامة لوكالة المخابرات المركزية على مخطط أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا ما تؤكده برقية الوكالة إلى المباحث الفيدرالية F.B.I في ٢٧ أغسطس قبل اغتيال أحمد شاهد مسعود بأربعة عشر يوماً، والذي سبق أحداث ١١ سبتمبر بيومين. وهي الوثيقة التي نشرتها صحيفة لوس أنجلوس تايمز وطرحناها للنقاش في بداية هذه الدراسة.

وبالتالي، فلقد جاء اغتيال مسعود ضمن المخطط ذاته لوكالة المخابرات المركزية في أحداث ١١ سبتمبر.

٣- لو افترضنا جدلاً، عدم اغتيال مسعود قبل ١١ سبتمبر، فإن المستفيد الوحيد من المخطط، يكون مسعود نفسه. وهو المعادي للسياسة الأمريكية بحكم تحالفاته مع كل من إيران ودول الشمال التي هي ضمن الفضاء الروسي.

وبالتالي، تكون المخابرات المركزية قد ضحت بمواطنيها والبرجين وبضعف هيبتها الأمنية، وحصدت إيران وطاجيكستان وأوزباكستان، وأذربيجان النصر على طالبان.

٤- لم يصدر بيان عن أية جهة من المنظمات الإرهابية المتأسلمة تعلن مسؤوليتها عن العملية. ولا يمكن لعاقل أن يصدق في هذه الدنيا أن رجلين عربيين ينتحلان صفة العمل بالصحافة وهم ليسوا من العاملين بها، وتودي العملية بحياتهما وحياة مسعود والحاضرين دون أن يكون للجهة المستفيدة من مقتله علاقة مباشرة بها.

الكاميرا سلاح الجريمة:

٥- استخدم الفاعلان كاميرا ذات تقنية لم يسبق لأية جهة إرهابية أن استخدمتها، وهي احتواؤها على قنبلة موقوتة بشكل لم تتمكن مخابرات أحمد شاه مسعود من اكتشافها.

يرجح كاتب هذه الدراسة فكرة مفادها أن الجهة التي استخدمت منفذي العملية زودتهما بكاميرا بها قنبلة صغيرة الحجم شديدة الفعالية مع جهاز التوقيت بها عبارة عن برنامج كومبيوتري لصورة أحمد شاه مسعود ذاته، أي حين تظهر صورة مسعود على عدسة الكاميرا تتفاعل تلقائياً مواد القنبلة وتنفجر دون أن يكلف المنفذان نفسيهما عناء تهيئة الصاعق من عناصر القنبلة. وبالتالي، فإنه عند تجربة الكاميرا من قبل مخابر وحراسات

أحمد شاه مسعود في تصوير آخرين قبل أن يقابلا مسعود، فإن الكاميرا لم تنفجر. ولابد من أنه تمت تجربتها بالفعل من قبل حراس مسعود.

واستطرادا، فإن الفاعلين لم يكونا على علم بأن الكاميرا فيها مادة مفجرة. الاحتمال الأكثر قبولاً، كونهما عضوين في جهاز المخابرات الأمريكية، أنه تم اقناعهما بأن الكاميرا بهدف تصوير مقر قيادة أحمد شاه مسعود وبعض المواقع الحساسة وهي أساليب لجأت إليها وكالة الاستخبارات المركزية.

فمن غير المعقول أن يقبل شخص مهما بلغ مستوى وعيه السياسي والاستخباراتي أيضا، بأن يحمل كاميرا فيها قنبلة ويسير آلاف الأميال، ليقوم بعمل انتحاري وليقتل أحمد شاه مسعود في مركز قيادته ووسط رجاله الذين هزموا القوات السوفييتية.

فالشيء المؤكد منطقياً، هو أن منفذي عملية الاغتيال لم يكونا من أصحاب السوابق في تنفيذ عمليات تجسسية معروفة، وإلا كان تم اكتشاف أمرهما. ومما لا شك فيه أن الكاميرا قد تم اختبارها من قبل مخابرات مسعود قبل الاجتماع في تصوير آخرين فلم تنفجر بكل تأكيد.

لقد أعلن أثناء الحرب ضد العراق، أن الصواريخ الأمريكية كانت تحمل كمبيوترات عليها صورة بوابات ومداخل المواقع الرئيسية في بغداد مثل وزارة الدفاع وغيرها، وأن الكمبيوتر كان يوجه القذيفة إلى المكان المحدد حسب الصورة له المثبتة والمبرمجة بالكمبيوتر.

لقد تمت برمجة صورة أحمد شاه مسعود على كمبيوتر صغير جداً في تلك الكاميرا التي حملها منفذا عملية اغتيال مسعود دون علمهما بكل تأكيد. وأنه تم إعلامهما بأن الكاميرا لها هدف آخر وليس الانفجار وانتحارهما.

٦- لم يظهر حتى الآن أي خيط في العملية يربطها بابن لادن أو «طالبان» رغم مرور هذه المدة الطويلة على سقوط حركة «طالبان» واختفاء بن لادن واعتقال الغالبية العظمى من تنظيماته، خاصة العربية منها. الاتهام الوحيد الذي يربط بين بن لادن وعملية اغتيال مسعود، هو الكشف عن العلاقة التنظيمية بين ياسر السري المصري المقيم في بريطانيا واللاجئ السياسي بها، ومنفذي العملية.

حيث ثبت كما يقول الإدعاء البريطاني في لائحة الاتهام، أن ياسر السري وبصفته رئيساً للمرصد الإعلامي الإسلامي في لندن، قام بتزويد منفذي العملية برسالة تعريف بهما

بأنهما صحفيان. هذه الرسالة انكشف أمرها بعد بدء الحرب على أفغانستان وقيام تحالف الشمال بدور بارز في إنها نظام حكم «طالبان» في أفغانستان. ونظراً للتنسيق بين بريطانيا مع قوات تحالف الشمال ضمن تنسيق لندن مع واشنطن في الحرب ضد «طالبان» فقد حركت قيادة تحالف الشمال على ما يبدو، موضوع رسالة ياسر السري مع الحكومة البريطانية لكشف الغموض عن الجهة التي تقف وراء مقتل زعيمها الراحل أحمد شاه مسعود.

تم اعتقال ياسر السري من قبل المباحث البريطانية يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٠١، وخضع للاستجواب والتحقيق مرات عديدة، وفي جلسة يوم الاثنين ١١ مارس ٢٠٠٢ عقدت محكمة الجنايات جلسة ناقشت فيها طلب الإدعاء تأجيل بدء محاكمة ياسر السري بتهمة المشاركة في اغتيال أحمد شاه مسعود. وتقول صحيفة الحياة العربية الصادرة في لندن في عددها يوم ١٢مارس عن ما دار في تلك الجلسة أنها «شهدت سجالا بين الإدعاء والدفاع الذي رفض التأجيل وأصر على بدء المحاكمة بناء على رغبة السري نفسه، وقالت مصادر قريبة من القضية إن محامي الدفاع يريدون رفع القضية مباشرة إلى المحكمة العليا إذا استمر ارجاء النظر فيها. وأوضح الادعاء سبب طلبه تأجيل القضية بأن محققي الشرطة ما زالوا يبحثون في نحو مليون رسالة بالبريد الإلكتروني مصدرها كومبيوتر ياسر السري. وأن الشرطة عثرت على أدلة جديدة من خلال فحصها رسائل البريد الإلكتروي. ولكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت للإطلاع عليها كلها. كما أن الإدعاء ينتظر حالياً إفادات من باكستان تتعلق بتحركات منفذي العملية قبل دخولهما أفغانستان. كما ينتظر وصول مسؤول أمني أفغاني لتقديم إفادة مماثلة عنهما، وعرض الإدعاء تفصيلا بعض الأغراض المصادرة من منزل السري وبينها الرسالة الأصلية التي كتبها للرجلين منفذي العملية».

ومما هو جدير بالذكر أن ياسر السري محكوم عليه بالإعدام أمام القضاء المصري بتهمة الاشتراك في محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر السابق عاطف صدقي عام ١٩٩٣، فهرب السري إلى بريطانيا وحصل على اللجوء السياسي فيها.

دور السري .. محوري

بات واضحاً الدور الرئيسي لياسر السري في عملية اغتيال زعيم المعارضة الأفغانية المسلحة لنظام «طالبان» البائد. ولقد سارعت الدوائر القريبة من وكالة الاستخبارات

المركزية إلى تفسير هذا الدور لياسر السري بأنه نتيجة لكون الأخير عضو في تنظيم الجهاد المصري، حيث سبق له وشارك في محاولة اغتيال عاطف صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق عام ١٩٩٣، وكون تنظيم الجهاد دخل في تحالف مع بن لادن عام ١٩٩٧ وقيام ما أسموه «بالجبهة العالمية لمحاربة أمريكا» أي من خلال أعمال العنف. ومن خلال هذه العلاقة، قام ياسر السري باختيار الشخصين التونسيين اللذين نفذا عملية الاغتيال لحساب بن لادن وحركة طالبان، حتى لا يستفيد أحمد شاه مسعود من تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ويقوم بالهجوم على كابول «كذا...».

إلا أن وضع ياسر السري باعتباره لاجئا سياسياً في بريطانيا يتعارض مع تنفيذ هذه المهمة لحساب حركة «طالبان» للأسباب التالية:

الأول: أن السري ومن حيث التزامه بقوانين اللجوء السياسي البريطاني لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة لحساب نظام «طالبان» الذي تعارضه الحكومة البريطانية.

الثاني: أن شخصاً مثل السري مشارك بعملية إرهابية خطيرة هي محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر، لا يمكن أن يكون بعيداً عن «الفضاء الأمني» لكل من الاستخبارات البريطانية والأمريكية.

الثالث: أن الشخص المستهدف بعملية الاغتيال وهو أحمد شاه مسعود هو زعيم معارضة مسلحة في أفغانستان، أى أنه أفغاني وليس مصريا.

السبب الرابع: أنه إذا كان صحيحاً أن السري شارك بعملية الاغتيال بناء على أوامر من قيادة القاعدة ضمن شريعتها بالعنف ضد المصالح الأمريكية في العالم، فإن أحمد شاه مسعود ليس عميلا لأمريكا، وهذا ما يعرفه القاصي والداني. وهو مقاتل صلب ضد الغزو السوفييتي السابق.

السبب الخامس: أن افتراض تنفيذ السري لدوره في اغتيال مسعود بناء على أوامر من تنظيم القاعدة، يعني بالضرورة علمه، بأن التنظيم سينفذ بعد أيام أحداث ١١سبتمبر. وبالرغم من الغباء السياسي لحركة «طالبان» وابن لادن، فمن غير المعقول في أدنى درجات المنطق أن يلجأ بن لادن إلى إحاطة شخص مثل ياسر السري لاجئ سياسي في لندن وتحت الرقابة المفترضة عقلا لأجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية، بأن التنظيم سيقوم بعمليات غير مسبوقة في الولايات المتحدة. وأن الأمر يستدعي اغتيال أحمد شاه مسعود لمنعه من الحركة باتجاه كابول عند وقوع تلك الأحداث.

لكل ما سبق ذكره فإن التفسير الوحيد للدور البارز لياسر السري في اغتيال مسعود إذا صح الاتهام. هو أن السري قام بدوره المرسوم تنفيذاً لأمر صدر إليه من وكالة الاستخبارات المركزية التي ينتمي إليها، بكل تأكيد.

الشعوذة .. والإرهاب الدولي

ماتزال التطورات التي تشهدها الساحة الأفغانية تستأثر باهتمام الداخل الأفغاني والخارج الإقليمي والعالمي رغم مرور أربعة أشهر على سقوط نظام طالبان. ففي خلال جلسة عقدتها لجنة الإستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي يوم الأحد ٢٠٠٢/٣/١٧ اعترف جورج تينيت مدير وكالة المخابرات المركزية ولأول مرة ، أن بقايا قوات حركة «طالبان» تقود حرب عصابات ضد القوات الأمريكية في أفغانستان . وقال تينيت: «إنكم تدخلون في مرحلة جديدة - أصعب في الواقع، لأن وحدات صغيرة على الأرجح تنوي تنفيذ عمليات وفق النموذج الكلاسيكي لحرب العصابات. وأضاف المسؤول الأول في وكالة المخابرات الأمريكية قوله، «إن هؤلاء المتطرفين مازالوا متمركزين في الولايات الجبلية في شرق أفغانستان على الحدود الباكستانية وأن احتمال شنهم حرب عصابات مرتفع جداً».

وجاءت توضيحات تينيت رداً على تساؤلات من ريتشارد شيلبي رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ عن مخاوف من حرب عصابات ضد القوات الأمريكية في أفغانستان.

وفي السياق ذاته، قال اندرو جيلجيان المحرر العسكري لـ «بي بي سي» يوم الاثنين ٢٠٠٢/٣/١٨ «إن الأمريكيين استدعوا القوات البريطانية بعد أن عجزوا عن تحقيق اختراق ملموس ضد قوات «القاعدة» في مناطق الجبال الوعرة في أفغانستان» وأضاف جيلجيان قائلا «إنه سمع كلمة فيتنام «إشارة الى حرب فيتنام التي تورطت فيها بين الضباط الأمريكين» الذين قابلهم في أفغانستان.

ونقلت صحيفتا الديلي ميل، والديلي تلغراف البريطانيتان عن جيلجيان قوله «إن عدداً من الضباط البريطانيين قلقون من أن يجدوا أنفسهم يقومون بمهام الأمريكيين القذرة نيابة عنهم مثل المواجهات الخطرة، بينما يكتفي الأمريكيون بإدارة تكنولوجيا الحرب وضغط الأزرار من بعيد»!

حرب العصابات بدأت

سبق وأوضحنا في دراسة تحليلية لنا في هذه الصحيفة، وفي هذا الموقع يوم ٢٠٠٢/٣/١٣، أن مايجري اليوم في أفغانستان، خاصة في الجبهة الشرقية منها، هو

مقاومة مسلحة أفغانية ضد الوجود العسكري في أفغانستان، وأن هذه المقاومة المسلحة، وهي حرب العصابات في المصطلح السياسي - العسكري للدولة التي تواجه هذا النوع من الرفض السياسي لوجودها الأجنبي، جاءت بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على سقوط نظام طالبان الفوضوي في كابول، وسيطرة القوى الأفغانية المعادية لقيادة الملا عمر على مقاليد السلطة في أفغانستان.

ولأن الصراع الدائر حالياً هو المقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية وحلفائها، والذي يتخذ شكل حرب عصابات كما يعترف جورج تينيت مدير وكالة المخابرات المركزية، فمعنى ذلك، أن هناك «قضية سياسية» قومية يقاتل المقاومون من أجلها. وبالتالي، فإن التوصيف الأمريكي للقوى التي تخوض حرب العصابات هذه، بأنها تنظيم القاعدة، وحركة طالبان، محل شك كبير.

لقد انتهت حركة «طالبان» وإلى الأبد. وغني عن الذكر، أن الاستخبارات الباكستانية والأمريكية هما اللتان قدمتا الدعم العسكري والمالي والسياسي والاستخباراتي لتلك الحركة من الطلبة الدارسين في المعاهد الدينية في باكستان، من الوصول الى السلطة بالقوة المسلحة والإكراه السياسي بقاعدتها الدينية المتحجرة. وهما الجهتان اللتان أنهيتا حكم «طالبان» وفقا للمتغيرات الاستراتيجية الأمريكية، بعد انتهاء دورها المحدد لها في أفغانستان . وبالتالي، فمن غير المنطقي أن تقاتل فلول طالبان على أ مل العودة للاستيلاء على السلطة في كابول.

من يقود حرب العصابات؟

يبقى السؤال: من الذي يقود حرب العصابات المعاصرة ضد الوجود الأمريكي في أفغانستان؟

مما لاشك فيه، أن سقوط نظام «طالبان» أفرز حقائق ميدانية جديدة على الأرض. ولعل أولاها، أن العديدين من قادة أفغانستان الذين خاضوا حرب تحرير بلادهم من الاحتلال السوفييتي السابق، قد عادوا الى دائرة الضوء السياسي بعد أن عادوا الى بلادهم التي أبعدهم نظام الملا عمر الفوضوي عنها. وهؤلاء القادة جميعهم بلا استثناء، معادون للسياسة الأمريكية. في مقدمة هؤلاء، زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار رئيس وزراء أفغانستان الذي أطاح به نظام «طالبان» المتآمرك سابقاً.

عند بدء الاستعدادات الأمريكية لمحاربة أفغانستان، صرح حكمتيار، بأنه سيقود الحرب ضد القوات الأمريكية في أفغانستان إن هي حاربت بلاده. صرح بذلك وهو في منفاه في إيران.

... قبل بدء حرب العصابات ضد القوات الأمريكية في أفغانستان بأيام قلائل، تناولت وكالات الأنباء خبراً مفاده، أن قلب الدين حكمتيار غادر إيران «الى جهة غير معلومة»!؟

ولأن حكومة باكستان التي رعت «طالبان» وقدمت لها كل وسائل الدعم بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للوصول الى السلطة في كابول عام ١٩٩٦، قد انقلبت على «طالبان» استجابة للتوجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فمن غير المعقول أن يكون الملا عمر ، أمير مؤمنين حركة «طالبان» البائدة، هو الذي يقود حرب العصابات المعاصرة ضد القوات الأمريكية، رغم الغباء المفرط لهذا الرجل وأميته السياسية. فهو قد لاذ بالفرار من كابول قبل وصول قوات تحالف الشمال إليها في ١٢ نوفمبر «٢٠٠١». كما لاذ بالفرار ثانية من مدينة قندهار المعقل السياسي والروحي لحركته دون أن يخوض أية معركة مع القوات الأمريكية التي كانت على بعد خمسة كيلو مترات من قندهار حيث تجمعت فلول قواته.

التفسير الوحيد لما يحدث الآن مادامت واشنطن تعترف على لسان كبار مسؤوليها بوجود حرب عصابات ضد قواتها في شرق أفغانستان، هو أن هذه الحرب، تقودها قوى سياسية أفغانية جديدة ليس بينها الملا عمر، أو أسامة بن لادن، كما تدعي أجهزة الإعلام الأمريكية التي باتت تحت سيطرة إدارة خاصة تتبع وزارة الدفاع الأمريكية. إن قلب الدين حكمتيار وغيره من زعماء أفغانستان المعارضين لنهج «طالبان» هم الذين يقودون حرب العصابات ضد القوات الأمريكية وحلفائها. هذه هي الحقيقة التي تؤكدها كافة الوقائع والاستنتاجات القائمة على التحليل الدقيق.

وإذا كان لبقايا مقاتلي «طالبان» وجود مشارك في هذه الحرب الجديدة، فهو دور المشارك تحت القيادة الجديدة لهذه الحرب الجديدة ضد الوجود الأمريكي.

رؤية المفكر العالمي المسلم روجيه جارودي

يوم ٧ مارس الحالي «٢٠٠٢» نشرت صحيفة الوطن السعودية مقالة للمفكر العالمي المسلم الفرنسي الجنسية ، روجيه جارودي، يقول فيها، إن القيادة اليهودية في الولايات المتحدة

هي التي خططت ونفذت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الماضي «٢٠٠١» في نيويورك وواشنطن . وينفي جارودي أن يكون لأي من العرب الذين اتهمتهم ادارة بوش بالضلوع في تنفيذ تلك الأحداث دور في تدمير برجي مبنى التجارة العالمي، والهجوم على مبنى وزارة الدفاع الأمريكية. وأن الهدف السياسي للصهيونية العالمية من تدبير ذلك الحدث الإجرامي وإلصاق التهمة بعناصر عربية من التنظيم الإرهابي لحليفها السابق في أفغانستان أسامة بن لادن، هو خلق مبرر لغزو أفغانستان والوصول إلى نفط بحر قزوين.

سبق لنا ونشرنا هذه الفرضية في بداية هذه الدراسة أي قبل أربعة أشهر من مقالة المفكر العالمي روجيه جارودي. بل وقدمنا تحليلاً موثقا بالأرقام والوثائق الأمريكية لخلفيات الواقع الاقتصادي الذي كان مصاباً بالركود قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ومثله حجم البطالة الذي تجاوز ٤ر٥ بالمائة زيادة عما كان عليه قبل تولي إدارة الرئيس بوش. إضافة إلى ازدياد حجم حركة الإدانة العالمية لإدارة بوش. بسبب دعمها للعدوان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة. وبسبب مسؤوليتها الخطيرة عن تلوث البيئة العالمية، ورفضها معاهدة «كيوتو» للمساهمة في الحفاظ على البيئة، وبسبب إصرار هيئة الحرب الأمريكية الجديدة في الاستمرار في نهج سياسة الدرع الصاروخي المكلف، والذي من شأنه العودة إلى سباق التسلح العالمي وحالة «شبه الحرب» الدولية.

وغيرها كثير من الوقائع التي تؤكد جميعها، أن إدارة بوش أرادت من مخطط الحادي عشر من سبتمبر تصدير أزمتها لتبرير عودة قيادتها للعالم بالإكراه المسلح. أي أن أمريكا كانت منبوذة عالمياً قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

رؤية تيري ميسان

صدر في نهاية فبراير ٢٠٠١ للكاتب الفرنسي الذائع الصيت تيري ميسان / كتاب بعنوان / الرجل الشنيع / يشكك فيه في رواية إدارة الرئيس بوش لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. ويتناول فيه ضمن أمور أخرى مسألتين في غاية الأهمية، وهما، قيادة الطائرتين اللتين ضربتا برجي مبنى التجارة العالمي في نيويورك، والطائرة التي اصطدمت بمبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن.

عن المسألة الأولى يقول الكاتب الفرنسي، إن أحداً من القراصنة لم يقم بقيادة أي من الطائرتين وأن ماحدث هو أنه تم وضع طيار أوتوماتيكي في قمرة القيادة لكل من الطائرتين مرتبطا آلياً بكمبيوتر مبرمج للتوجه الى البرجين بعد إقلاع الطائرة بواسطة الطيار الأوتوماتيكي «الروبوت».

ويضيف الكاتب ميسان، أن حمولة كل من الطائرتين لاتكفي لصهر الهيكل المعدني لكل واحد من البرجين، وهذا ماتؤكده الحقائق العلمية، والفيزيائية. ويؤكد الكاتب، أنه تم وضع كميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار في قاعدة كل واحد من البرجين، وأن هذه المواد المتفجرة وحدها هي التي أدت إلى انهيار البرجين.

أما عن موضوع مبنى وزارة الدفاع البنتاجون فيقول الكاتب الفرنسي ميسان، إن الإدارة الأمريكية أصدرت بيانات متناقضة. فهي في البداية قالت إن مبنى البنتاغون تعرض لهجوم جوي معادٍ ثم عادت بعد نصف ساعة، لتمحو هذا البيان من الكمبيوتر، ولتقول، بأن طائرة بوينج هي التي اصطدمت بمبنى البنتاغون. كما يتصدى ميسان بالنقاش لجوانب أخرى مهمة،وهي غياب الدور الأمني الذي يتولى الحفاظ على أمن المبنى على مدار الساعة. وهو يقول: إنه كان من الواجب لو أن الطائرة كانت مختطفة حقيقة ، أن يتم إسقاطها قبل وصولها الى البنتاغون. اضافة الى موضوع فني وعلمي في آن واحد، وهوأنه في حال كون الطائرة مختطفة وهي تسير بسرعة ٤٠٠-٧٠٠ كم بالساعة وتزن حوالي ١٠٠طن، فكان من الضروري أن تشمل الخسائر والحرائق أماكن أكبر من تلك التي بثتها الصور للحادث والمجاورة للمبنى. بل لم تظهر شظايا للطائرة المزعومة.

ويشير الكاتب ميسان الى البيان الذي أذاعته وزارة الدفاع الأمريكية حوالي الساعة التاسعة صباحاً بتوقيت واشنطن يوم الحادي عشر من سبتمبر جاء فيه «أنها ترد على عدوان تعرضت له في الساعة التاسعة وثلاثين دقيقة. وأن الوزير دونالد رامسفيلد وزير الدفاع يقود العمليات من مقر قيادته في الوزارة » ويقول ميسان «إن هذا البيان سرعان ماتم اختفاؤه من موقع الإنترنت »ويصل ميسان الى نتيجة مفادها، أن انفجار البنتاغون لم يكن بسبب طائرة، بل كان مفتعلاً ومن داخل المبنى.

مأزق الإدارة الأمريكية

أيا تكن القيمة السياسية لرؤية الكاتب الفرنسي ميسان، فإن الشيء الثابت، هو أن أغلبية

المراقبين وخاصة في أوروبا، بدأوا يتشككون في الاتهام الأمريكي الموجه لتنظيم بن لادن في مسؤولية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وهي الأحداث التي تتطلب دوراً مباشراً مع الأجهزة الأمنية الأمريكية التي غابت تماما عن تلك الأحداث المأساوية. كما أن مسألة قدرة طائرة على تدمير برج أصبحت قضية علمية مطروحة عالمياً على التداول لأنها محل شكوك علمية. إضافة إلى غياب مطاردة الطائرات منذ لحظة اختطافها حسب البرامج الأمنية المعمول بها منذ عدة سنوات في كافة المطارات الأمريكية.

والجانب الأخر للكتاب الفرنسي، أنه جاء لاحقا بمدة ثلاثة أشهر لدراستنا التحليلية في هذا الموضوع ذاته، والذي أكدنا فيه صحة افتراضنا أن المطبخ الصهيوني في واشنطن هو الذي خطط لاحداث ١١ سبتمبر.

واضح إذن، أن تيري ميسان تناول الموضوع من جانبه العلمي والفيزيائي واستطلاع آراء الخبراء في الطيران والعلماء في نقض الرواية الأمريكية لتلك الأحداث، مستعينا بالتناقضات في البيانات الأمريكية ذاتها، وفي ظل اللغز المثير للجدل عن ذلك الصمت المشبوه المحيط بأمن المطارات الأمريكية، وهوالأمن الذي لامثيل له في أ ي بلد آخر. إضافة إلى عدم تقديم الإدارة الأمريكية لأي دليل مادي ملموس يؤيد سيطرة المشتبة بهم على تلك الطائرات المدعى باختطافها من قبل المدعي بأنهم قادوا تلك العمليات الانتحارية!

بينما اتجهت دراستنا نحن حول احداث الحادي عشر من سبتبمر على منهج التحليل الاستراتيجي، وطرح السؤال، من المستفيد، والمأزق المحلي الأمريكي على المستوى الاقتصادي والبطالة وامتناع «٤٠٠٠» يهودي من التوجه لعملهم في برجي نيويورك يوم الحدث. الى جانب المأزق الدولي لعزلة ادارة بوش على مستوى العالم بسبب مواقفها من تلوث البيئة، وتأييد الكيان الاستيطاني الاسرائيلي في عدوانه على الشعب الفلسطيني، والعديد من القضايا العالمية الخطيرة.

فكلا من دراستنا وكتاب تيري ميسان يكملان بعضهما البعض.

معنى ذلك «أن قيادات الأجهزة الأمريكية الاستخباراتية هي التي مارست أبشع أنواع إرهاب الدولة في العصر الحديث ضد المواطنين الأمريكيين، وضد شعب أفغانستان، وهي ذاتها الإدارة الأمريكية التي أخرجت مصطلح «محور الشر» ضد الرافضين لإرهابها، وتهدد بتوسيع نطاق الحرب الى تلك الدول المظلومة.

فالحرب الأمريكية في أفغانستان انقلبت على مدبريها وهاهم الأفغانيون يقومون بخوض

حرب عصابات ضد القوات الأمريكية كما يعترف بذلك جورج تينيت، الذي يعرف حقيقة الدور الصهيوني في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ويرفض كشف حقيقة الأحداث.

وها هي أوروبا تصحو على صوت الحقيقة، وتشير بأصابع الاتهام إلى الأخطبوط الصهيوني في أجهزة الاستخبارات الأمريكية المتصهينة بتدبير وتنفيذ تلك الأحداث الإرهابية التي لم يشهد لها العالم مثيلا .

أي أن المخطط الصهيوني فشل في المأزق المزدوج له. فهو فشل من حيث انكشاف حقيقة دوره في تخطيط ذلك الحدث والاتهام الكاذب للعرب بتدبيره. كما فشل في تحقيق هدفه في الحرب ضد أفغانستان التي جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتبريرها بهدف الوصول الى نفط بحر قزوين . بل ولتبرير الدعم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني .

فمن هم الإرهابيون الحقيقيون: القيادة الصهيونية ووكالة الاستخبارات المركزية،أم المجاهدون على أرض فلسطين الصامدون في وجه الاحتلال الاستيطاني وآلة الحرب الأمريكية دفاعا عن أرضهم ومقدساتهم؟

من الذي يمارس الدجل والشعوذة.. والإرهاب الدولي؟ ومتى يقف المخططون والمنفذون الحقيقيون لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أمام العدالة الدولية؟ متى؟

المفكر الفرنسي روجيه جارودي: مؤامرة وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر

في ٧ مارس (٢٠٠٢) نشرت صحيفة /الوطن/ السعودية مقالة للمفكر الفرنسي روجيه جارودي بالعنوان المشار إليه إعلاه، والذي يؤكد فيه على دور الدوائر الصهيونية في وكالة الاستخبارات المركزية في تخطيط وتنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتبمر الإرهابية، والأهداف المرسومة لها.

وفيما يلي النص الكامل للمقالة لأهميتها أولاً، ولأنها جاءت بعد ثلاثة أشهر ونصف على مقالة الكاتب إحدى موضوعات هذا الكتاب، عن دور الاستخبارات المركزية المتصهينة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

* ماذا يعني حدث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؟

من الغريب أن يسرد البيت الأبيض على العالم روايته الرسمية حول الحدث، فور وقوع الحادث. ففي اليوم التالي تم إعلان أن ابن لادن، ومجموعة من الطيارين الانتحاريين ليسوا فقط من الأفغان، بل من بعض الدول الإسلامية أيضاً قد قرروا حرباً ضد أمريكا، ولتحقيق هدفهم قاموا باختطاف أربع طائرات مدنية وانطلقوا بها تجاه التوأمين (رمز الاقتصاد الأمريكي) و البنتاجون الرمز العسكري لأمريكا.

وأخذت الولايات المتحدة تردد وتحاول ضبط هذه الرواية، وحبك تفاصيلها بقدر الإمكان، غير أن هذه الرواية تحمل تناقضاتها في داخل كل تفصيلة خاصة بها.

* لماذا نجد هذه الرواية هشة وغير منطقية..؟.

لدينا شهادة ومناقشة لأكثر من ٢٠٠ طيار مدني وحربي أمريكي، الذين التقوا في حلقة مناقشة حول الحادث، وأكدوا من خلال تلك المناقشات أن هذه الرواية غير ثابتة لأسباب عديدة:

١- العثور على أدلة في أماكن سقوط الطائرات، مثل وجود بعض الكتيبات للطيران باللغة العربية، ومصاحف وأيضاً جوازات سفر عربية، وهو شيء لا يمكن حدوثه أو تصديقه، حيث إن انفجاراً بمثل هذه القوة لا يبقي على بعض الأوراق والمصاحف وجوازات السفر سليمة وواضحة بالدرجة التي تمكن من قراءة اللغة المكتوبة بها أو تفسيرها.

حرب عصابات ضد القوات الأمريكية كما يعترف بذلك جورج تينيت، الذي يعرف حقيقة الدور الصهيوني في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ويرفض كشف حقيقة الأحداث.

وها هي أوروبا تصحو على صوت الحقيقة، وتشير بأصابع الاتهام إلى الأخطبوط الصهيوني في أجهزة الاستخبارات الأمريكية المتصهينة بتدبير وتنفيذ تلك الأحداث الإرهابية التي لم يشهد لها العالم مثيلا .

أي أن المخطط الصهيوني فشل في المأزق المزدوج له. فهو فشل من حيث انكشاف حقيقة دوره في تخطيط ذلك الحدث والاتهام الكاذب للعرب بتدبيره. كما فشل في تحقيق هدفه في الحرب ضد أفغانستان التي جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتبريرها بهدف الوصول الى نفط بحر قزوين . بل ولتبرير الدعم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني .

فمن هم الإرهابيون الحقيقيون: القيادة الصهيونية ووكالة الاستخبارات المركزية،أم المجاهدون على أرض فلسطين الصامدون في وجه الاحتلال الاستيطاني وآلة الحرب الأمريكية دفاعا عن أرضهم ومقدساتهم؟

من الذي يمارس الدجل والشعوذة.. والإرهاب الدولي؟ ومتى يقف المخططون والمنفذون الحقيقيون لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أمام العدالة الدولية؟ متى؟

المفكر الفرنسي روجيه جارودي: مؤامرة وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر

في ٧ مارس (٢٠٠٢) نشرت صحيفة /الوطن/ السعودية مقالة للمفكر الفرنسي روجيه جارودي بالعنوان المشار إليه إعلاه، والذي يؤكد فيه على دور الدوائر الصهيونية في وكالة الاستخبارات المركزية في تخطيط وتنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، والأهداف المرسومة لها.

وفيما يلي النص الكامل للمقالة لأهميتها أولاً، ولأنها جاءت بعد ثلاثة أشهر ونصف على مقالة الكاتب إحدى موضوعات هذا الكتاب، عن دور الاستخبارات المركزية المتصهينة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

* ماذا يعني حدث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؟

من الغريب أن يسرد البيت الأبيض على العالم روايته الرسمية حول الحدث، فور وقوع الحادث. ففي اليوم التالي تم إعلان أن ابن لادن، ومجموعة من الطيارين الانتحاريين ليسوا فقط من الأفغان، بل من بعض الدول الإسلامية أيضاً قد قرروا حرباً ضد أمريكا، ولتحقيق هدفهم قاموا باختطاف أربع طائرات مدنية وانطلقوا بها تجاه التوأمين (رمز الاقتصاد الأمريكي) و البنتاجون الرمز العسكري لأمريكا.

وأخذت الولايات المتحدة تردد وتحاول ضبط هذه الرواية، وحبك تفاصيلها بقدر الإمكان، غير أن هذه الرواية تحمل تناقضاتها في داخل كل تفصيلة خاصة بها.

* لماذا نجد هذه الرواية هشة وغير منطقية..؟.

لدينا شهادة ومناقشة لأكثر من ٢٠٠ طيار مدني وحربي أمريكي، الذين التقوا في حلقة مناقشة حول الحادث، وأكدوا من خلال تلك المناقشات أن هذه الرواية غير ثابتة لأسباب عديدة:

١- العثور على أدلة في أماكن سقوط الطائرات، مثل وجود بعض الكتيبات للطيران باللغة العربية، ومصاحف وأيضاً جوازات سفر عربية، وهو شيء لا يمكن حدوثه أو تصديقه، حيث إن انفجاراً بمثل هذه القوة لا يبقي على بعض الأوراق والمصاحف وجوازات السفر سليمة وواضحة بالدرجة التي تمكن من قراءة اللغة المكتوبة بها أو تفسيرها.

٢- أجمع الجميع أن عملية بهذه الدرجة من البراعة والدقة لا يقوم بها إلا طيارون على مستوى عالٍ جداً من الكفاءة والخبرة، مما يتنافى تماماً مع وجود كتيبات تعليم الطيران في سيارات قريبة من منطقة سقوط الطائرة، وماذا ستفيد لهذه الكتيبات لشخص يقود الطائرة بسرعة تقترب من ألف كيلو متر في الساعة، وعلى هذا الارتفاع ويريد التصويب نحو هدف بعينه، هذه العملية كانت بحاجة إلى كفاءة عالية جداً لا تفيد معها أشرطة فيديو أو كتيبات تعليم الطيران.

٣- أهم النقاط التي تدحض الرواية الأمريكية هي أنه لا بد أن يعرف الجميع أن الرموز السرية للطيران فوق هذه المناطق التي اتخذت كأهداف، لا يعرفها إلا مجموعة صغيرة من البشر، لأنه يتم تغيير هذه الرموز بصفة مستمرة عن طريق جهاز المخابرات المركزية الأمريكية.

٤- صعوبة بل استحالة الهروب من كل خطوط الأمن، لا سيما حينما نعرف أن فرقة من الطائرات المقاتلة في حالة استنفار كامل ودائم للإقلاع لاعتراض أية طائرة تحلق فوق منطقة كولومبيا، فلماذا لم يتلقوا أي أمر للتحرك؟. خصوصاً أننا يمكننا القول إن كل متر مربع من منطقة سقوط الطائرات مؤمن بالأمن العسكري وجهاز المخابرات العسكرية، وعلى الرغم من ذلك لم يحدث شيء، وهو الأمر الذي لا يمكن لأية مجموعة انتحارية أن تتنبأ به.

٥- وهذه نقطة حاسمة، الأمريكان منشغلون دائماً بموضوع اختطاف الطائرات، لذلك ابتكروا نظاماً يسمح بقطع جميع الدوائر الإلكترونية للطائرة المختطفة، وهي في الجو عن طريق جهاز تحكم ويمكن من فرض خط معين على الطائرة المختطفة، وهذه العملية تتم من القاعدة الأرضية أو عن طريق طائرات «الأواكس».

لهذه الأسباب يمكننا توقع أن مقاعد الطيارين كانت خالية تماماً وقت انفجار الطائرات.

إلى هنا لا بد وأن نجد أنفسنا أمام سؤال واحد.. من صاحب المصلحة في كل ذلك، هل هو ابن لادن وجماعته؟.

للاقتراب من الحقيقة علينا أن نعرف:

المشاكل الرئيسية التي كانت تواجه إدارة بوش إبان تلك الفترة:

١- ازدياد حجم المديونية بطريقة ضخمة جداً.

٢- وجود عجز كبير في الميزان التجاري، وتزايد إفلاس الشركات الكبرى، والأهم التسريح الجماعي للعمال.

لذلك تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر الورقة الرابحة للمتآمرين فيها، خاصة وأن منع تدخل الأمن لا يأتي من أي مسؤول عادي المستوى، بل من مسؤولين كبار جداً وقريبين من الإدارة الأمريكية مباشرة.

٣- على المستوى السياسي أصبحت الولايات المتحدة منعزلة أكثر فأكثر، بسبب سياسة العولمة، ابتداءً من (سياتل)-المؤتمر الاقتصادي للعولمة- عندما يتحد فلاح فرنسي مع مزارعين أمريكيين، حضور النقابات الأمريكية، حيث حذر ما يقرب من ٣٠٠٠ نقابي أمريكي للاحتجاج على سياسات العولمة، على الرغم من أن هذه النقابات هي ذاتها التي تضامنت مع الحكومة الأمريكية في حرب فيتنام، ونهاية بمدينة جنوى في إيطاليا عندما تجمعت الجموع للاحتجاج.

والأهم من كل هذا هو مؤتمر «دوربان» في جنوب أفريقيا، حيث تمت إدانة الدولة العبرية وسلوكها العنصري، مذكرين بقرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل، ولأن جنوب أفريقيا عانت الكثير من التفرقة العنصرية، فقد كان ذلك التدخل الأفريقي الهائل سبباً في الذعر الكبير الذي أصاب المؤتمرين، لا سيما بعد انسحاب أمريكا وإسرائيل، خاف الجميع نجاح تلك الحركة المؤثرة داخل المؤتمر، وامتد هجوم الأفريقيين ليس إلى أمريكا فقط بل إلى الدول الاستعمارية القديمة عندما أعلنوا أن الجرائم ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم، وبالتالي فجريمة العبودية غير قابلة للتقادم وطالبوا بالتعويضات.

ساد هذا المناخ السياسي الولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث سبتمبر، إضافة إلى الشعور العام لدى المواطنين العرب والمسلمين في العالم، بالعداء لسياسات أمريكا المنحازة للدولة العبرية.

كيف قام المتآمرون بعملية الحادي عشر من سبتمبر؟

لقد تم توجيه الطائرات الأربع بأجهزة تحكم دون أدنى شك، لكن المشكلة هي كيف تتم العملية وإظهارها في الوقت ذاته بفعل فاعل؟. بمعنى آخر كيف تشير أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين دون غيرهم؟.

الأمر بغاية البساطة، فجهاز المخابرات المركزية الأمريكية قام مع التعاون بالعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة أثناء الوجود السوفييتي في أفغانستان، بل إن بعضهم هو

صناعة أمريكية بحتة. بعد الانتهاء من الاتحاد السوفييتي، لم يكن صعباً على أجهزة المخابرات نفسها بأساليبهم المختلفة إقناع هذه الجماعات أن عدو الله الجديد الآن هو الولايات المتحدة الأمريكية. أصبحت الشعارات المعلنة هي العداء لأمريكا، وصار في داخل هذه الجماعات رجال مستعدون بالتضحية بحياتهم في سبيل الله، وهم معروفون بالاسم للأمريكان. تلك الأسماء التي كتبت في التقارير ونتائج التحريات والتحقيقات. هذه المعرفة التي سهلت تلفيق الأدلة المزعومة، لم يكن أية فائدة من الطلب من هؤلاء الرجال اختطاف طائرات وتفجيرها، فقط سجلت أسماؤهم في تقارير الطيران المزعومة أيضاً قبل إقلاع الطائرات، وتم توجيه الطائرات آلياً، ومن الطبيعي والبديهي أن توجد جثث لأشخاص عرب على الطائرات الأمريكية، تم إلصاق الأسماء المعدة سلفاً إلى جثثهم.

إذن المال والمصالح الطويلة الأجل هما المتآمران الحقيقيان لأحداث سبتمبر.

هدف العملية

ساذج من يظن أن هذه العملية تم التخطيط لها فجأة، أو على مدار عام أو أكثر قليلاً، هذه العملية مخطط لها منذ زمن تتفق نتائجها تماماً مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات، من أبرز نتائج هذه العملية على المدى القصير والطويل:

١- حل المشاكل الداخلية والتي تظهر عجز إدارة بوش عن حلها وذلك عن طريق شن حرب تتجاوز حدود أفغانستان.

ولنا أن نستعيد التاريخ ونتذكر أنه بعد حرب العالمية الثانية، والفزعة الاقتصادية ثم حالة الركود، هنا كانت الحرب الكورية، وهذا هو ما أحدث بالفعل انتعاشة اقتصادية، ثم ركود تام.

٢- تمثل أفغانستان فرصة رائعة للسيطرة على منابع بترول الجمهوريات السوفييتية السابقة، ولأن هناك كثيراً من المتنافسين وجب على أمريكا في الوقت المناسب وضع أقدامها في المنطقة.

٣- الصراع مع الصين قادم لا ريب فيه، لذلك وجب وضع قواعد عسكرية أمريكية في هذه المنطقة تحديداً، استعداداً للسنوات القادمة والمواجهة مع الصين.

٤- التحكم في منطقة آسيا الوسطى يتيح التحكم في عدد هائل من المسلمين.

من هنا يأتي سيناريو (هنتنجتون) عن «صدام الحضارات» والذي يبرر هذه الحرب.

ومما يؤكد أن الإعداد لهذه العملية مخطط له من سنوات، أنه بعد التحكم في مصادر البترول، لا بد من إقامة أنابيب بترول تمر عبر الخليج العربي، ثم كل أوروبا بما في ذلك كوسوفو، وهنا علينا أن نقف بتأمل أمام أحداث كوسوفو.

لقد ذكرها كلينتون بصراحة ووضوح عندما قال: نحن بحاجة للمرور بأنابيب البترول عبر أوروبا وكوسوفو، إذن مشكلة كوسوفو لم يكن لها علاقة بالدفاع عن الأقلية المسلمة.

لقد نجح صقور إدارة بوش في تنفيذ مخطط أمريكا الأكبر لهذا القرن.

وهؤلاء الصقور وفي مقدمتهم وزير الدفاع (رامسفيلد) بكل ما هو معروف عنهم من تشدد، هم التفسير على التساؤلات التي تناثرت بعد أحداث سبتمبر حول غياب أربعة آلاف يهودي عن عملهم في البرجين يوم الحادث، المضاربات التي حدثت في البورصة من قبل اليهود، بيع الشركات الكبرى اليهودية قبل انهيار البرجين مباشرة، تغيير موعد زيارة شارون في ذلك الوقت، فغني عن الذكر أن أغلبية هؤلاء الصقور يهود وعلى صلة أكثر من وطيدة ومنحازة للدولة العبرية.

في النهاية بشكل أو بآخر استطاعت الولايات المتحدة إجبار جميع الدول في العالم على الاعتراف بحربها ضد الإرهاب، لأن الكارثة المسرحية التي أبدعت في إخراجها على الملأ كانت كبيرة ومفجعة، لكنها مع كل ذلك فشلت في تدبير وتلفيق أدلة تقنع بها الجميع.

صناعة أمريكية بحتة. بعد الانتهاء من الاتحاد السوفييتي، لم يكن صعباً على أجهزة المخابرات نفسها بأساليبهم المختلفة إقناع هذه الجماعات أن عدو الله الجديد الآن هو الولايات المتحدة الأمريكية. أصبحت الشعارات المعلنة هي العداء لأمريكا، وصار في داخل هذه الجماعات رجال مستعدون بالتضحية بحياتهم في سبيل الله، وهم معروفون بالاسم للأمريكان. تلك الأسماء التي كتبت في التقارير ونتائج التحريات والتحقيقات. هذه المعرفة التي سهلت تلفيق الأدلة المزعومة، لم يكن أية فائدة من الطلب من هؤلاء الرجال اختطاف طائرات وتفجيرها، فقط سجلت أسماؤهم في تقارير الطيران المزعومة أيضاً قبل إقلاع الطائرات، وتم توجيه الطائرات آلياً، ومن الطبيعي والبديهي أن توجد جثث لأشخاص عرب على الطائرات الأمريكية، تم إلصاق الأسماء المعدة سلفاً إلى جثثهم.

إذن المال والمصالح الطويلة الأجل هما المتآمران الحقيقيان لأحداث سبتمبر.

هدف العملية

ساذج من يظن أن هذه العملية تم التخطيط لها فجأة، أو على مدار عام أو أكثر قليلاً، هذه العملية مخطط لها منذ زمن تتفق نتائجها تماماً مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات، من أبرز نتائج هذه العملية على المدى القصير والطويل:

١- حل المشاكل الداخلية والتي تظهر عجز إدارة بوش عن حلها وذلك عن طريق شن حرب تتجاوز حدود أفغانستان.

ولنا أن نستعيد التاريخ ونتذكر أنه بعد حرب العالمية الثانية، والفزعة الاقتصادية ثم حالة الركود، هنا كانت الحرب الكورية، وهذا هو ما أحدث بالفعل انتعاشة اقتصادية، ثم ركود تام.

٢- تمثل أفغانستان فرصة رائعة للسيطرة على منابع بترول الجمهوريات السوفييتية السابقة، ولأن هناك كثيراً من المتنافسين وجب على أمريكا في الوقت المناسب وضع أقدامها في المنطقة.

٣- الصراع مع الصين قادم لا ريب فيه، لذلك وجب وضع قواعد عسكرية أمريكية في هذه المنطقة تحديداً، استعداداً للسنوات القادمة والمواجهة مع الصين.

٤- التحكم في منطقة آسيا الوسطى يتيح التحكم في عدد هائل من المسلمين.

من هنا يأتي سيناريو (هنتنجتون) عن «صدام الحضارات» والذي يبرر هذه الحرب.

ومما يؤكد أن الإعداد لهذه العملية مخطط له من سنوات، أنه بعد التحكم في مصادر البترول، لا بد من إقامة أنابيب بترول تمر عبر الخليج العربي، ثم كل أوروبا بما في ذلك كوسوفو، وهنا علينا أن نقف بتأمل أمام أحداث كوسوفو.

لقد ذكرها كلينتون بصراحة ووضوح عندما قال: نحن بحاجة للمرور بأنابيب البترول عبر أوروبا وكوسوفو، إذن مشكلة كوسوفو لم يكن لها علاقة بالدفاع عن الأقلية المسلمة.

لقد نجح صقور إدارة بوش في تنفيذ مخطط أمريكا الأكبر لهذا القرن.

وهؤلاء الصقور وفي مقدمتهم وزير الدفاع (رامسفيلد) بكل ما هو معروف عنهم من تشدد، هم التفسير على التساؤلات التي تناثرت بعد أحداث سبتمبر حول غياب أربعة آلاف يهودي عن عملهم في البرجين يوم الحادث، المضاربات التي حدثت في البورصة من قبل اليهود، بيع الشركات الكبرى اليهودية قبل انهيار البرجين مباشرة، تغيير موعد زيارة شارون في ذلك الوقت، فغني عن الذكر أن أغلبية هؤلاء الصقور يهود وعلى صلة أكثر من وطيدة ومنحازة للدولة العبرية.

في النهاية بشكل أو بآخر استطاعت الولايات المتحدة إجبار جميع الدول في العالم على الاعتراف بحربها ضد الإرهاب، لأن الكارثة المسرحية التي أبدعت في إخراجها على الملأ كانت كبيرة ومفجعة، لكنها مع كل ذلك فشلت في تدبير وتلفيق أدلة تقنع بها الجميع.

الفهرس

من إصدارات الكاتب:

١- الحرب العراقية - الإيرانية في دائرة الاستقطاب الدولي.
٢- السياسة الخارجية.
٣- الدولة الإسلامية بين المنهاج المحمدي والحركات الإرهابية.
٤- مواجهة الأزمات.
٥- قواعد التفاوض وخصائص الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي.
٦- الاستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في إدارة الصراع الدولي.
٧- الأردن.. وتحديات المستقبل.

تحت الطبع:

- مأزق التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي.